



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الخصخصة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في

المؤسسات العامة

-دراسة حالة الجزائر-

**The role of privatization in the economic efficiency in
public institutions
-a case study of Algeria-**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالبة

سليمة شارف بن حليلة

إشراف

الأستاذ الدكتور غسان محمود إبراهيم

2009-2008

بسم الله الرحمن الرحيم

”وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب“

صدق الله العظيم

هود: الآية 88

”تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومدارسته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربى، وهو الأنيس في الوحدة والصاحب في الخلوة ومنار السبيل إلى الجنة“

معاذ بن جبل

شكر وتقدير

الشكر والحمد والفضل أولاً و آخراً لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وأعانني على انجاز هذا البحث.

كما أوجه فائق احترامي وشكري إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور غسان إبراهيم على جهوده، نصائحه، وملاحظاته السديدة والبناءة، والتي كانت وستكون لي خير سند في مشواري العلمي.

وأوجه شكري كذلك إلى الدكاترة الكرام أعضاء لجنة الحكم الدكتور معتز نعيم والدكتور رسلان خضور لقبولهما قراءة ومناقشة الرسالة.

وإلى كل أساتذتي بجامعة دمشق

وكل من ساعدني على انجاز هذا البحث.

إهداء

إلى من كان لروحي كالماء العذب ونبراساً ينبير دربي وفرحاً يملأ قلبي إلى من كان سنداً لي في الحياة وذكرى خالدة بعد الممات إلى أبي العزيز رحمه الله.

إلى ملكة الحنان والعطاء هديتي من السماء أيقونة من الضياء التي ربنتي وعلمتني وزرعت فيا النزاهة والإباء إلى أُمي الغالية.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء الذين كانوا مصدراً للإلهامي وقوة دفع لأحلامي وسبباً لعزمي وتصميمي وإقدامي وبهجة لأيامي.

ولا أنسى صديقاتي وأصدقائي الذين كانت صداقتهم عوناً كبيراً على امتداد الطريق فوجودهم أضفى لحياتي بريق ومعزتهم خلقت في قلبي مكاناً عميق فهم نعم الرفيق والصديق.

كما لن يغفل بالي أبداً عن الدولة العربية الشقيقة التي احتضنتني في أرضها الطاهرة الأبية فبوركت يا وطني الثاني سورية فالإيك أقدم نجاحي والإيك أسمى تحية.

إلى أغلى الأوطان أسطورة الأزمان إليك الفضل والامتنان إلى ترابك الطاهر وشعبك النائر إلى مستقبلك الزاهر إليك يا وطني الجزائر.

الخاتمة

أصبحت الخصخصة في العقد الأخير من القرن الماضي اهتمام العديد من دول العالم نتيجة تراجع الاقتصاديات الاشتراكية، حيث قامت هذه بإعادة النظر في توجهاتها الإيديولوجية، وأصبح همّها الوحيد هو الانتقال إلى اقتصاد السوق نتيجة ما يفرضه الواقع الاقتصادي العالمي. كما أن المنظمات المالية الدولية ساهمت بشكل كبير في هذا التحول نتيجة التغيرات العالمية التي حدثت، كالسيطرة القطبية الأحادية وتأثيراتها على اقتصاديات هذه الدول. وقد أدى النجاح النسبي الذي حققته الاقتصاديات الرأسمالية والتي تعطي دوراً كبيراً وفاعلاً للقطاع الخاص إلى الترويج لفكرة انتشار الخصخصة إلى الدول النامية والاشتراكية كبديل لسياسات هيمنة القطاع العام.

والجزائر من الدول التي قامت بخصخصة عدد كبير من مؤسساتها العامة في السنوات الأخيرة، للخروج من الأزمة الأساسية والتمثلة في تضخم وعجز مؤسسات القطاع العام عن أداء الدور الموكل إليها، إضافة إلى الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني. فكانت الإصلاحات الاقتصادية بجميع مراحلها معتمدة في ذلك على وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين المبنية على شروط مسبقة ومختلفة، كإعادة الجدولة والتخفيض من العمالة والرفع من الدعم على السلع الضرورية والأساسية، وغيرها من الشروط الأخرى. فأصبحت الخصخصة اليوم أمراً واقعياً وجب التعامل معه وفق المصلحة الاقتصادية الوطنية، وبمراعاة الطبيعة أو البنية الاجتماعية للاقتصاد الجزائري.

النتائج

وبناءً على الهدف من الدراسة واستناداً إلى التقسيمات السابقة للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كانت كالآتي:

- 1- تعني الخصخصة في جملة ما تعنيه، مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق في العمل بكفاءة دون تدخل من جانب الدولة إلا من الناحية الرقابية فقط، وذلك في إطار إصلاح اقتصادي متكامل. فالخصخصة ليست مسألة انتقال ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، ولكن يجب النظر إليها على أنها تغيير نظام برمته، وعملية اقتصادية لها مدلولات في الإصلاح الاقتصادي وتبعات مالية، فهي تتطلب إدارة صلبة تترجم في شكل قوانين وقواعد واضحة وكذلك معايير مختارة بدقة وأهداف محددة بعناية.
- 2- تستهدف عملية الخصخصة مجموعة متنوعة من الأهداف تختلف أهميتها وأولوية تحقيقها من دولة لأخرى، ومن أهم هذه الأهداف زيادة كفاءة المؤسسات، زيادة المنافسة، تنمية وتنشيط سوق المال وخفض العجز المالي للدولة.
- 3- هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على اختيار الدولة للأسلوب المستخدم لخصخصة المؤسسات العامة ومن أهم هذه المحددات: أهداف الدولة، المركز المالي ونوعية النشاط الذي تمارسه المؤسسة، الظروف السياسية والاجتماعية للدولة، ودرجة نمو سوق المال.

- 4- توجد العديد من المعوقات التي تعترض تنفيذ عملية الخصخصة ومن أهم هذه المعوقات: أ- معوقات خاصة بالدولة مثل: نقص الموارد، ضعف سوق المال.
- ب- معوقات خاصة بالمؤسسات المرشحة للبيع مثل: حجم المؤسسة، اختيار نوعية المؤسسات، طرق التقييم وطرق البيع.
- ج- معوقات خاصة ببرنامج الخصخصة مثل: تعقد عملية البيع، المقاومة التي يتعرض لها البرنامج من جهات عديدة مثل العاملين ومديري المؤسسات، والبيروقراطيين.
- 5- إن اعتماد الجزائر على القطاع العام كأساس للتنمية هو نتيجة لعوامل موضوعية، تمثلت خاصة في النهج الذي سطر في بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس من جهة، ونظرا لضعف الإمكانيات المالية للقطاع الخاص آنذاك مقارنة بالطموحات التنموية من جهة ثانية.
- 6- إن التقييم الذي قامت به السلطة العليا في البلاد في نهاية السبعينيات، أي بعد تنفيذ المخططات التنموية (الثلاثي والمخططين الرباعيين) قد أبرزت عدة نقائص، أدت بالدولة إلى التفكير في أساليب جديدة في تسيير المؤسسات الاقتصادية العامة، وبالتالي الشروع في مرحلة الإصلاحات الذاتية التي تمثلت في إعادة الهيكلة ثم استقلالية المؤسسات.
- 7- لم تكن نتائج الإصلاحات الذاتية في مستوى الأموال التي رصدت لها، ولم تؤدي إلى القضاء على النقائص السابقة نظرا لمحدودية اتخاذ القرارات بالنسبة للمسيرين، وبقاء الممارسات السابقة المتمثلة خاصة في تدخل الوصاية. وبالتالي فإن هذه الإصلاحات كانت تهدف خاصة إلى الحد من الاختلالات والنقائص الموجودة وتحسين فعالية القطاع العام دون التخلي عنه.
- 8- قد أبرزت نتائج الإصلاحات الذاتية الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تقتنع بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة لتمكين الاقتصاد الوطني من تخطي المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق دون أضرار كبيرة. حيث عرف الاقتصاد الجزائري بعد هذه المرحلة إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي بعد تقاوم أزمة المديونية، وهذا بدعم من المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف الوصول إلى التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتوفير الشروط الملائمة للإنعاش الاقتصادي ومعاودة النمو.
- 9- إن الغاية من سياسة الإصلاحات المنتهجة في الجزائر هي تهيئة المحيط الاقتصادي والقانوني لتجسيد دعائم ومركزات اقتصاد السوق، وخلق فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية، ومهيأ للمبادرة الفردية من أجل انطلاق عملية الخصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني.
- 10- هناك العديد من الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني البرامج الإصلاحية بصفة عامة وبرنامج الخصخصة بصفة خاصة وهذا ضمن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، تتمثل في:
- أ- اعتماد الجزائر، على الموارد النفطية كمصدر أساسي للتصدير وللاقتصاد ككل، وإهمال مجالات التنمية الاقتصادية الأخرى كالقطاعات الصناعية، الزراعية، الخدمية... الخ؛
- ب- تدهور وضعية القطاع العام وشبه غياب للقطاع الخاص؛

- ج- تأزم الوضعية المالية؛
- د- ضغوطات المنظمات الدولية.
- 11- لقد جاءت الخصخصة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق جملة من الأهداف والرهانات سواء على المستوى الاقتصادي الكلي أو على مستوى المؤسسة الاقتصادية، يمكن سياق أهمها فيما يلي:
- أ- تحسين معدلات النمو؛
- ب- تخفيض عجز الميزانية؛
- ج- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- د- الحد من الحاجة إلى الاستدانة الخارجية؛
- هـ- زيادة مستوى التوظيف؛
- و- إيجاد مؤسسات قادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- ز- الرفع من حجم وجودة الإنتاج.
- 12- إن سياسة الخصخصة في الجزائر - باعتبارها حلقة أساسية من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية - ضرورة لا بد منها لإصلاح مؤسسات القطاع العام التي تعاني من سوء الإدارة وضعف المردودية إلى جانب نقشي البيروقراطية، وذلك لتأهيلها لتتمكن من العمل وفق آليات السوق بكفاءة وفعالية، ولتساهم في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني واستقراره ونموه.
- 13- لقد تمكنت الجزائر عن طريق برامج الإصلاح الهيكلي ومن بينها الخصخصة، من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتوازن المالي وذلك من خلال النتائج الايجابية التي تحققت على مستوى التوازنات الكلية متمثلة في:
- أ- معدلات النمو الايجابية؛
- ب- التحكم في معدلات التضخم؛
- ج- فائض في الميزان التجاري؛
- د- القضاء على العجز في الميزانية العامة؛
- هـ- الانخفاض الكبير في المديونية الخارجية؛
- و- زيادة احتياطات الصرف الأجنبي.
- لكن كان لهذه البرامج نتائج سلبية على الجانب الاجتماعي، فقد أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة التخلي عن العمالة الزائدة، وتدهور القدرة الشرائية لأغلبية أفراد المجتمع وهي الضريبة التي دفعتها الجزائر لقاء تحرير اقتصادها واندماجها في الاقتصاد العالمي.
- 14- إن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة والقوانين الخاصة بالمستثمرين الخواص، بالإضافة إلى موجة الإصلاحات الهيكلية في إطار سياسة الخصخصة؛ أدت إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الخاصة -التي أصبحت تمتلك قدرات مالية وإنتاجية كبيرة- وجعلها أكثر

اندماجاً في المحيط، ويتضح ذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني: فقد احتلت المرتبة الأولى في عدد المشاريع الاستثمارية ونسبة كبيرة جداً قدرت بـ 99,49% سنة 2007، كما ساهمت في توفير فرص العمل بنسبة 94,91% في نفس السنة مقارنة بالمؤسسات العامة. وساهمت بنسبة 82,8% في تكوين القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات مما أدى إلى ارتفاع إنتاجيتها خاصة في النشاطات التجارية والفلاحية والنقل والمواصلات والبناء والأشغال العامة.

المقترحات

واستناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تقترح الدراسة ما يلي:

1- إن برنامج الخصخصة حديث العهد في الفكر الاقتصادي المعاصر، وهو مازال يمر بمرحلة التجربة والخطأ لاسيما في الدول النامية وفي الدول التي انهار فيها الاقتصاد الموجه، ولم يثبت حتى الآن أن هذا البرنامج قد أثبت نجاحه بصورة مطلقة وفائقة، حتى يتسنى الدعى إليه بمفرده كحل واحد ووحيد للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. وعليه ينبغي النظر إلى الخصخصة على أنها واحدة فقط ضمن عدد من الاستراتيجيات التي تسعى إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام، أو كوسيلة عصرية اليوم لإعطاء صيغة جديدة لمؤسسات القطاع العام، وهذا عن طريق رسم أسلوب تسييري جديد للمؤسسات، يجعلها تستجيب أكثر فأكثر إلى الأهداف الاقتصادية منها إلى الأهداف الاجتماعية والسياسية؛ كون الاهتمام بهذه الأخيرة قد أصبحت معروفة النتائج وهو ما تعيشه المؤسسات العامة اليوم في الجزائر، حيث أصبحت لا تحقق لا الهدف الاقتصادي ولا الهدف الاجتماعي أو السياسي.

2- يجب أن لا تؤخذ وصفة الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي كإلية من طرف الدول النامية، ومن بينها الجزائر، بل عليها الأخذ بما هو صالح ويتناسب والاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية، مع مراعاة الاتجاه الصحيح لها من أجل تحقيق الإصلاح الحقيقي ونتائج هذه السياسات دون مشكلات تعيق النمو والتنمية.

3- من أجل نجاح عملية الخصخصة؛ يجب على الدولة تطوير السوق المالية وتنشيطها لمواكبة مختلف التغيرات والأسواق المالية لرؤوس الأموال الأجنبية العالمية من حيث الكيفية والأداء.

4- ضرورة توضيح معالم سياسة الخصخصة وآفاق نجاحها وكيفية التعامل مع المستثمر الأجنبي، من خلال إصدار مراسيم وتشريعات تنظم وتحدد القوانين المحددة لنسبة المشاركة الأجنبية في الاستثمار، من أجل الحفاظ على الاقتصاد الوطني من السيطرة الأجنبية والاحتكار وبالتالي التبعية وذلك في جميع الأنشطة.

5- يجب أن تتضمن نصوص الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة والشركاء الاستراتيجيين (إذا كان لابد من اللجوء إلى الشركاء الاستراتيجيين)، بنوداً تضمن حقوق العاملين مع إيجاد جهة رقابية على مستوى عالٍ مهمتها مراقبة تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، ويمكن أن يكون المبدأ فيما يتعلق بالعمالة في الشركات المخصصة هو التدريب والتطوير ولا للفصل والتسريح التعسفيين.

6- عدم اللجوء إلى الشريك الاستراتيجي الأجنبي إلا في حالة عدم توفر بديل وطني، وأنه لمن الأهمية بـمكان تشجيع القطاع الخاص الوطني وحشد الكفاءات البشرية الوطنية والمتخصصة للمساهمة في إتمام إجراءات الخصخصة وإدارة المؤسسات والشركات المخصصة بكفاءة.

7- الترويج للنتائج الإيجابية التي قد تتحقق من عملية الخصخصة مع التركيز على أهداف رئيسية؛ كضمان العمالة ونقل واستيعاب التكنولوجيا وتطوير وزيادة الإنتاجية والربحية في بعض الشركات الهامة المخصصة، وذلك بهدف الإسهام في تقبل وإقناع المواطنين بجدوى التحول نحو الخصخصة.

8- توعية العاملين ببرنامج الخصخصة، وأهدافه والنتائج الإيجابية المتوقعة على المستوى الوظيفي والفردى، حتى تقل مقاومة العاملين إلى أدنى مستوياتها، وكذلك اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتوفير ضمانات كافية للعاملين.

9- يجب أن تحظى الخصخصة في الجزائر برؤية تنموية شاملة وذلك بإيجاد الصيغ التي تسمح بتكامل القطاعين العام والخاص في إطار إستراتيجية تنموية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار بُعد الانفتاح الاقتصادي وبالتالي تأثيراته المحتملة على الاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بمسألة التشغيل أو مواجهة المنافسة الأجنبية.

10- ضرورة متابعة أداء الشركات العامة بعد خصخصتها للوقوف على مدى التحسن في أداء تلك الشركات، ومعالجة المشاكل التي قد تعاني منها بعد الخصخصة لمحاولة تفاديها قبل عملية البيع للاستفادة من التجارب الناجحة.

11- تشجيع البحث العلمي ومساعدة الباحثين بإعطائهم للمعلومات والبيانات المالية المتوفرة عن الخصخصة في الجزائر، ولذلك يتوجب على المؤسسات المعنية بالخصخصة أن تفتح أبوابها للباحث من أجل المساهمة في إنجاح هذه السياسة ومدى جدواها وعدمها.

الفصل الأول: الخصخصة تأطير نظري

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخصخصة

المبحث الثاني: متطلبات الخصخصة وصعوبات تطبيقها

المبحث الثالث: آثار الخصخصة

تمهيد

لقد اتسع نطاق تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد خلال عقدي الستينيات والسبعينيات في العديد من الدول النامية بصفة عامة، وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي من خلال خلق قطاع عام كبير ومسيطر وتقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة. وقد نجم عن ذلك أن تضخم حجم القطاع العام، وعجز عن تحقيق ما كان مستهدفاً – بعد أن كان ينظر إليه على أنه وسيلة جيدة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية – فأصبح عالة على الدولة، وإزاء هذه المظاهر السلبية لانخفاض الكفاءة في وحدات القطاع العام، ساد الاعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية بأن القطاع العام بات أكبر مما ينبغي، وأن تكلفة الاحتفاظ به أصبحت مرتفعة على اقتصادها. هذا وبالإضافة إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية والمشكلات الهيكلية الأخرى كعجز الموازنة والبطالة والتضخم، لذلك تطلعت تلك الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد اتخذ الإصلاح الاقتصادي مسارات واتجاهات عديدة برز منها ما عرف في الأدب الاقتصادي بالخصخصة. وبذلك أصبحت الخصخصة منهجاً وأسلوباً اعتمدت عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنمية التي عجز عن القيام بها القطاع العام.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخصخصة

لقد أصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية لجأت إليها الدول على اختلاف عقائدها السياسية ومذاهبها الاقتصادية وعلى تنوع درجة تقدمها، وعرفت حركتها تطوراً هاماً في مختلف البلدان، حيث أنها مسّت مختلف القطاعات العامة في الدول النامية والدول الرأسمالية المتطورة. وفي هذا المبحث سيتم التعرض لبعض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالخصخصة وذلك من خلال النقاط التالية:

1- ماهية الخصخصة وتطورها.

2- دور المؤسسات المالية الدولية في عملية الخصخصة.

3- أسباب الخصخصة وأهدافها.

4- أساليب ومراحل الخصخصة.

أولاً: ماهية الخصخصة وتطورها

1- مفهوم الخصخصة:

تعتبر كلمة "Privatization" من الكلمات الحديثة التي ظهرت لأول مرة في قاموس «ويبستر» عام 1983. وبالرغم من حداثة هذا المصطلح لم يتم الاتفاق بين الاقتصاديين العرب على اختيار مصطلح عربي واحد يمكن الاعتماد عليه، لذلك تعددت تسميات هذا المصطلح منها: التخصيصية، الخاصية، الخصخصة، والخصوصية¹، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام مصطلح (الخصخصة) وذلك نظراً لانتشاره في كثير من الدول العربية.

أما المفهوم العام للخصخصة، فهناك عدد هائل من التعريفات التي طرحت للتعبير عنها، ومن هذه التعريفات ما يلي:

* **تعريف البنك الدولي:** «زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها»².

* **تعريف مدير المركز الدولي للنمو الاقتصادي،** حيث يرى أنها عبارة عن: «التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص»³.

* **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد)** وهو أن الخصخصة: «جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنية الاقتصادية وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية»⁴.

¹ العواقل، قاسم أحمد قاسم، تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2004، ص18.

² الزعبي، رياض، الخصخصة ودورها في تفعيل المؤسسة، من الموقع: <http://www.moe.gov.jo/school/hamza/kssptha.htm> ص6.

³ الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1-2004، ص125.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص5.

ومما سبق يمكن القول أن الخصخصة تعد سياسة اقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع هذا الأخير الذي يتسم بانخفاض البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات.

2- نشأة وتطور الخصخصة:

عند البحث عن نشأة الخصخصة وبالنظر إلى تطور الفكر الاقتصادي، يتضح أن فكرة الخصخصة لم ترد تحت هذا المسمى في كتابات المفكرين والفلاسفة والاقتصاديين بل جاءت أفكارهم على شكل حديث عن أهمية القطاع الخاص في الإنتاج والمبادرة وأهمية التخصص وتقسيم العمل وما قد يؤديانه من كفاءة اقتصادية.

ولهذا يمكن عرض فكرة الخصخصة على مراحل متعددة من التطور التاريخي يمكن حصرها في ثلاث مراحل هي:

أ- نشأة الخصخصة في الفكر الإسلامي

- يذهب الكثيرون إلى القول أن ابن خلدون المفكر الإسلامي هو الذي فكّر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص، فقد تحدث ابن خلدون منذ عام 1377 ميلادية عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج، حيث ينصح بعدم تدخل السلطان (الدولة) بالنشاط التجاري الواسع، وترك هذا النشاط للتجار والزراع ولينمي السلطان أمواله من الجباية¹، وهي فكرة تدل على فهم ابن خلدون وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه.

- بالإضافة إلى تدخل المشروع الخاص في تنفيذ بعض الأشغال العامة في العصر الأموي بدلاً من الحكومة المركزية، نظراً لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو افتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية².

ب- نشأة الخصخصة في الفكر الاقتصادي الليبرالي

❖ «المدرسة الكلاسيكية»

نادى كذلك بالخصخصة، العالم آدم سميث أبو الاقتصاد في كتابه الشهير «ثروة الأمم» الذي نشره عام 1776، والذي أورد فيه أنه «لا توجد شخصيتان تبدوان أكثر تناقضاً من شخصية التاجر والحاكم» وفي ذلك دعوة صريحة إلى الأخذ بالخصخصة، فالدولة لا يمكن أن تعمل كتاجر والعكس صحيح، وهو يدعو بذلك إلى الحد من دور وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ ذلك أنه يرى «أن الناس أكثر سخاء بثروات الآخرين منهم بثرواتهم الخاصة». فليس هناك من يحفظ ويصون مال الآخرين أكثر مما يفعل في ماله الخاص. وهذا ما يسمع تحديداً اليوم على مستوى العالم كمبرر مهم للأخذ بالخصخصة³.

¹ بن حبتور، عبد العزيز صالح، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي، دار صفاء، عمان، 1997، ص4.

² الربيعي، مرجع سابق، ص125.

³ عز الدين، عوني، الخصخصة.. الوجه الاقتصادي المقبول لعملة العولمة، مجلة العمل العربي، منظمة العمل العربية، العدد73، القاهرة، 1999، ص 124.

❖ «المدرسة النيوكلاسيكية»

ظهر اتجاه داخل المدرسة النيوكلاسيكية يدعو إلى تصفية ملكية الدولة للشركات العامة باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الكساد التضخمي، فقد رأى هذا الاتجاه أن أزمة الاقتصاد لم تعد ممثلة في نقص الطلب الكلي الفعّال، كما يقول «كينز»، بل هي أزمة نقص في العرض، وبالتالي لإنعاش العرض، يلزم إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي (فلسفة كينز)، وتحجيم نطاق القطاع العام في الاقتصاد الوطني، وضرورة السماح وإفراء مساحة أوسع للحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص وإطلاق آليات السوق للتعامل على أساسه¹.

3- نشأة الخصخصة في العصر الحديث

لقد بدأت فكرة الخصخصة في كتابات عالم الإدارة «بيتر دراكر» في عام 1968 وتطبيقها في نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية شيلي عام 1973، ثم طبقت في المملكة المتحدة على يد السيدة «مارجريت تاتشر» في عام 1979 باعتبار هذه الخطوة جزءاً أساسياً من سياستها الاقتصادية في بريطانيا. ثم انتشرت فكرة الخصخصة في الدول المتقدمة والنامية والدول التي كانت تنتهج المذهب الاشتراكي على حد سواء وذلك نتيجة إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة والطموحات المعلنة في الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول شرق أوروبا والدول النامية، ووقوع العديد منها في فخ المديونية الخارجية وتفاقم مشاكلها الاقتصادية منذ حقبة السبعينيات، أجبرتها تلك المشاكل على الإذعان لاقتراحات المؤسسات المالية والدول الغنية بوضع برامج الإصلاح ومنها برنامج الخصخصة²، التي أخذ يتسع تطبيقها عاماً بعد عام حتى أصبحت موضوع الساعة دولياً.

ثانياً: دور المؤسسات المالية الدولية في عملية الخصخصة

يلاحظ أن اتجاه الدول النامية ودول أوروبا الشرقية إلى خصخصة قطاعها العام كان نتيجة للشروط التي وضعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن البرامج التصحيحية، التي يدعمها من خلال الموارد التي يقدمها مباشرة أو التي توفرها إعادة جدولة الديون الخارجية.

1- دور البنك الدولي

يمكن إيجاز الأدوار التي قام بها البنك الدولي، وخاصة في البلدان النامية، ضمن أربع مراحل متميزة هي³:

أ- المرحلة الأولى: وتشمل الفترة (1946-1960م) حيث كانت سياسة البنك الإقراضية متميزة لصالح قوى السوق.

¹ صبح، محمود، مرجع سابق، ص 13.

² الربيعي، مرجع سابق، ص 126.

³ الفاعوري، مرجع سابق، ص ص 11-12.

ب- المرحلة الثانية: سادت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وقد ارتكزت أعمال البنك فيها على تشجيع نشاط الدولة في الاقتصادات النامية، وفي هذه الفترة بالذات برز دور البنك الدولي كمشجع للمؤسسات من قبل الدولة.

ج- المرحلة الثالثة: شملت فترة الثمانينيات، وقد أبدى البنك الدولي فيها عدم رضاه عن نتائج أداء سياسات الدول، وبدأ البحث عن بدائل أخرى.

د- المرحلة الرابعة: بدأت في التسعينيات، حيث وجد البنك الدولي في الخصخصة بديلاً لفشل المؤسسات العامة.

ومن أهم البرامج التي طورها البنك الدولي في عقد الثمانينيات لإعادة هيكلة المؤسسات العامة في الدول النامية ما ظهر بشكل قروض للإصلاح الهيكلي، ومنها ما ظهر بما يسمى «الإصلاح القطاعي»، لذلك فإن اهتمام البنك الدولي بإصلاح المؤسسات العامة المملوكة من قبل الدول لم يتركز على الخصخصة في البداية، بل جاء على شكل تقديم النصائح للدول لإجراء تعديلات على الأنظمة البيروقراطية التي تعمل على إحداث تغييرات في الهياكل الإدارية والإجراءات المحاسبية وأنظمة المكافآت والعقوبات وتعليمات التوظيف وإنهاء الخدمة... وما إلى ذلك.

وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات رحّب البنك الدولي بعملية الخصخصة بشكل عام، حيث رأى خبراء البنك الدولي؛ أن عملية الخصخصة يجب ألاّ تعامل على أنها الحل المباشر، بل على أنها أجزاء متكاملة من عملية تغيير عبء الإدارة المركزية بقوى السوق اللامركزية.

وأخيراً يتضح أن توجه البنك الدولي في عقد التسعينيات إلى عملية الخصخصة كان لقناعته بأنها الحل العقلاني لمشكلة فشل المؤسسات العامة في أدائها، وأن المغزى الأساسي الذي من أجله دعا البنك الدولي إلى التوجه نحو الخصخصة هو الرغبة في زيادة فعالية أداء المؤسسات العامة.

مما سبق يمكن استخلاص أن البنك الدولي كان يطرح سياسة الخصخصة كأهم بنود برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية، كما أنه كان يدعم هذه السياسة بواسطة مؤسساته المختلفة، ومنها USAID (وكالة المعونة الدولية الأمريكية) التي كانت تقدم الخدمات الاستثمارية والفنية في هذا المجال.

2- دور صندوق النقد الدولي

لقد أصدر الصندوق العديد من الدراسات كان التركيز فيها على الأعباء الاقتصادية للمؤسسات العامة المملوكة للدول، وعلى أدائها الاقتصادي، وعلى أهدافها غير الاقتصادية، وأكدّ الصندوق أنه في كثير من الدول النامية هناك ربط مباشر بين استخدام قروض الحكومة أو خلق التسهيلات لتحويل العبء، وعدم الاستقرار النقدي والضغط التضخمي والديون الخارجية وأزمات موازين المدفوعات، وبذلك فقد بدا الصندوق عازم على التركيز على تحويل النشاط الاقتصادي للدول من خلال عملية تحويل المؤسسات العامة للقطاع الخاص أو ما يسمى بالخصخصة.

واهتمام الصندوق بعملية الخصخصة لم يختلف عن اهتمامه بالمؤسسات العامة المملوكة من قبل الدول بشكل عام. فتركز بشكل كبير على الآثار المحتملة على عجز الموازنة، بالإضافة إلى الأمور المترتبة على السياستين النقدية والمالية وبشكل خاص على ميزان المدفوعات، وبشكل أدق فإن موضوع الآثار المالية للخصخصة هو ما شغل اهتمام الصندوق، لذلك دعم خبراء الصندوق جميع أشكال الخصخصة.

وفي نهاية النصف الثاني من الثمانينيات كان الصندوق قد اعتمد أسلوب إعادة الإصلاح «تحسين هيكل الحوافز وميكانيكية الرقابة» للتأثير على المؤسسات العامة المكبلة بالمشكلات. حيث وضع الصندوق عام 1986 أسلوباً جديداً لإصلاح المؤسسات العامة سمي «بتسهيل الإصلاح الهيكلي» ويُقدّم للدول منخفضة الدخل بشروط سهلة، وكان من بين الإجراءات التي ركّز عليها الصندوق في القروض ضمن هذا التسهيل، عملية إعادة الإصلاح وخصخصة المؤسسات العامة.

وحتى عام 1988 لم يجد الصندوق ضرورة لتطوير أو وضع خبراء متخصصين لمعالجة مسائل الخصخصة، وبذلك بقي اهتمام الصندوق مقيداً بما لعملية الخصخصة من آثار على تعديل موازين مدفوعات الدول.

إن الهدف من توجه الصندوق نحو الخصخصة هو تعديل موازين مدفوعات الدول المعنية، أما هدف البنك الدولي فهو رفع كفاءة أداء المؤسسات التي تم تحويلها للقطاع الخاص. ومما سبق يتضح أن موقف صندوق النقد الدولي من عملية الخصخصة يشابه موقف البنك الدولي من العملية، من حيث أنها وسيلة وليست هدفاً في حد ذاتها.

ومما هو جدير بالذكر، أن هذه المؤسسات المالية الدولية ما هي إلا عبارة عن أدوات بيد الدول المتقدمة، تعمل لصالحها في برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة لما فيه من تعميق التبعية وزيادة الفجوة بين البلاد النامية والدول المتقدمة، وهيمنتها على مقدراتها وعوامل نجاحها لتبقى على حالها من الضعف والتخلف.

ثالثاً: أسباب الخصخصة وأهدافها

1- الأسباب (الدوافع)

إن ظهور الخصخصة لم يكن صدفة وإنما جاءت نتيجة المطالبة والبحث عن بدائل متعددة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة لتعكس بدورها آثاراً إيجابية على المجتمع والمصالح الوطنية. أما الدوافع والأسباب التي دعت الحكومات لتبني سياسة الخصخصة فيمكن تلخيصها فيما يلي¹:

¹ أنظر إلى: - بن أوانج، محمد صبري، الخصخصة: تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2006، صص 76-77.

- الفاعوري، مرجع سابق، ص9.

أ- تراكم المديونيات الخارجية للدول المدينة، والعجز في ميزانياتها، نتيجة لتزايد نفقاتها بمعدلات تفوق كثيراً عوائدها وإيراداتها، فضلاً عما يعبر عنه ذلك الوضع من عدم الاستخدام الملائم للموارد لتوفير مصادر عوائد وإيرادات إضافية كماً ونوعاً.

ب- الضغط الذي يمارسه صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات المالية الأخرى المنتشرة في الدول الصناعية الرأسمالية على تلك الدول، نتيجة تراكم مديونياتها من قبل الجهات السابقة.

ج- التوجه نحو العولمة والانفتاح والتحرير الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.

د- التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها وذلك لعدم وجود كوادر قيادية قادرة على إدارة تلك المشروعات بعقلية استثمارية.

هـ- تضائل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية.

و- العجز المستمر في حسابات تلك الدول مع العالم الخارجي نتيجة لتزايد حجم مديونيتها وللعجز في ميزانها التجاري، بل ولتزايد اعتمادها على العالم الخارجي في توفير متطلباتها بصورة غير متوازنة.

ز- ظهور جريمة اختلاس المال العام والاستيلاء عليه من قبل الموظف العام وأصحاب السلطة والنفوذ.

ح- تفاقم التحديات أمام الاقتصاديات، وتتمثل في تحديات تكنولوجية وإدارية ومعلوماتية، وتحديات اجتماعية وتحديات الجودة والتفقد بالموصفات والمقاييس العالمية، وتحديات التطوير والتحديث.

إذن، عندما تواجه الحكومة هذه الأزمات، فإن المسؤولين الحكوميين يسعون للبحث عن صيغ جديدة لإدارة المؤسسات العامة، تعمل على تخفيف الأعباء المالية والنقدية بل والإسهام في تنمية إيراداتها.

2- الأهداف

عادة ما تتشابه أهداف الخصخصة عبر الدول، وتتنوع وتتداخل هذه الأهداف على المستوى الوطني لتتراوح بين أهداف سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية ولكن تختلف الأولويات بين الدول، حيث تسعى كل منها إلى ترتيب أهداف الخصخصة لديها بما يتوافق مع الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية فيها. تتمثل أبرز أهداف برامج الخصخصة فيما يلي¹:

- أ- تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
- ب- إعادة تعريف الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بها في الحكم.
- ج- تخفيف الأعباء المالية التي تسببها مؤسسات القطاع العام الخاسرة وبالتالي تمكين الدولة من تحقيق التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.
- د- تقليص حجم الدين العام.

¹ خضر، حسان، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص ص 3-4.

ه- توفير موارد الدولة وتحويل إنفاقها لتمويل مشاريع أكثر إلحاحاً في مجالات الصحة والتعليم على سبيل المثال.

و- خلق قنوات جديدة للاستثمار بما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ز- تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية.

ح- توسيع قاعدة الملكية.

وقد يحصل في بعض الأحيان تعارض بين أهداف الخصخصة أو قد يبدو أن هنالك تعارضاً، مما قد يؤدي إلى تعقيد أو فشل تطبيق العملية، لذلك من الضروري أن تكون هناك مجموعة من المبادئ تحكم عملية الخصخصة، باعتبارها الإطار الفكري أو المرجعي لهذه العملية، حتى تكون هناك ضوابط لها، وهذه المبادئ هي¹:

أ- العمل على نشر ثقافة القطاع الخاص القائمة على تحمل المخاطرة والمرونة في التصرفات، واعتبار معدل العائد على الاستثمار مؤشر النجاح الإداري فيها بدلاً من ثقافة القطاع العام المرتكزة على حماية الدولة للشركات في مواجهة المخاطرة.

ب- التسويق الفعال للشركة المراد خصصتها، هذه الفعالية التسويقية تعمل على رفع قيمة الأصول المعروضة للبيع، وهذا يزيد من الإيرادات المتحصل عليها إلى أقصى مبلغ ممكن والتي يمكن استخدامها في التخفيف من الآثار السلبية لعملية الخصخصة.

ج- تحديد دور المشاركة الأجنبية في الخصخصة، بحيث لا يسمح لها بتملك المرافق العامة، أو مؤسسات القطاع العام الكبيرة، هذا بغرض تجنب المشاكل السياسية المتعلقة بالملكية الأجنبية.

د- يجب تشجيع أساليب البيع التي تحقق توسيع ملكية الشركات من خلال طرح أسهم رأس مال الشركة للاكتتاب العام، مع مراعاة ألا يكون ذلك على حساب الإدارة الفعالة للشركات.

هـ- ضرورة مراعاة عنصر التكلفة أثناء تنفيذ برامج الخصخصة، فالشركات الصغيرة يكون الهدف هو بيعها بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، وهنا يناسبها أسلوب البيع بالمزاد العلني، أما عمليات الخصخصة من خلال طرح أسهم هذه الشركات للاكتتاب العام يكون مكلفاً، ويأخذ وقتاً أطول.

و- اتخاذ تدابير التعويض الاجتماعي للعمال المسرحين، من خلال تحسين المهارات والتشجيع على الانتقال إلى أعمال أخرى، أو تيسير فرص العمل في مؤسسات أخرى.

¹ صبح، محمود، مرجع سابق، ص ص 16-17.

رابعاً: أساليب ومراحل الخصخصة

1- أساليب الخصخصة

للخصخصة أساليب وطرق مختلفة، ولكل طريقة من هذه الطرق مزاياها وعيوبها، ويعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة، حيث هناك العديد من العوامل والمؤثرات التي تتدخل في عملية الاختيار وتحسب لها الدول أهمية بالغة، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي¹:

- الوضع الاقتصادي.
 - تأثير قوى الضغط السياسية.
 - تأثير رجال الأعمال.
 - دور المنظمات العالمية للتمويل والتنمية.
 - أهداف الحكومة من الخصخصة.
 - الظروف المالية والاقتصادية للمؤسسات العامة المنوي تخصيصها.
 - القدرة على تعبئة موارد القطاع الخاص لشراء المؤسسات العامة.
 - مدى إمكانية استيعاب السوق المحلية لعملية بيع المؤسسات العامة.
 - مستوى نمو وتطور أسواق المال المحلية.
- ومن هذه الأساليب ما يلي²:

أ- البيع إلى القطاع الخاص: يقوم هذا الأسلوب على أساس قيام الحكومة ببيع بعض المؤسسات العامة بالكامل أو بعض موجوداتها وحقوقها والتزاماتها إلى القطاع الخاص، وهناك العديد من الوسائل التي يمكن اعتمادها في عمليات بيع المؤسسات العامة، ولكل منها مزايا وحدود ومعايير، ويعزى السبب في اعتماد هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة إلى وجود أسواق مالية نشطة قادرة على إيجاد التمويل الكافي لبيع هذه المؤسسات، والإيرادات وفق هذا الأسلوب تفوق وبشكل كبير الأساليب الأخرى بسبب فقدان الحكومة الملكية الكاملة لهذه المؤسسات أو جزء منها، ويتخذ أسلوب البيع للقطاع الخاص أشكالاً متعددة من أهمها:

1- البيع عن طريق المزاد العلني: قد يستخدم أسلوب المزاد العلني في بيع بعض الأصول المملوكة ملكية عامة، ويتم نشر دعوة في وسائل الإعلان المختلفة من أجل دعوة أكبر عدد ممكن من الراغبين في الشراء لزيادة المنافسة بينهم، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على السعر.

وتتميز هذه الطريقة بدرجة كبيرة من الشفافية، كما أنها تمكن الدولة من تعظيم إيراداتها، علاوة على أنها سريعة وغير معقدة، ولكن عيبها أنها لا تسمح للدولة بفرض شروط محدّدة للبيع، كذلك على

¹ أنظر إلى: - الناشف، القاضي أنطون، الخصخصة (التخصيص): مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2000، ص 90.

- الربيعي، مرجع سابق، ص 162.

² الفاعوري، مرجع سابق، ص ص 22-27.

الدولة أن تقوم بالترتيبات اللازمة، للتأكد من وجود عدد كافٍ من المتنافسين في المزاد، ومن عدم التواطؤ بينهم، وهذا الأسلوب من الأساليب التي يندر استخدامها.

ويفضل أن تعرض الأسهم بقيمتها السوقية، وتعطى الأولوية للمساهم القديم للشراء بنسبة مساهمته بالشركة للمحافظة على نسب الملكية في هذه الشركات، وبعد ذلك تطرح الأسهم التي لم تتم تغطيتها للاكتتاب العام، وفي حالة عدم تغطية هذه الأسهم تطرح في مزاد علني في السوق المالي، على أن يحدد الحد الأدنى لسعر السهم في المزاد بسعر بيع المساهم القديم. وفي هذا الأسلوب محافظة على حقوق المساهم القديم ووضوح في تحديد سعر بيع الأسهم وفي إجراءات البيع.

2- البيع عن طريق عروض العطاءات: يتلخص هذا الأسلوب في دعوة عدد من المهتمين بشراء المؤسسة لتقديم عروض لشرائها، ويتم المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر.

والشفافية هي أهم ميزات هذا الأسلوب حيث إن آليتها واضحة، ويكون تقديم العروض مفتوحاً لكل المستثمرين الذين يرغبون في شراء الشركة، كذلك فإن هذا الأسلوب مناسب لجذب عروض الشراء من مشتركين مؤهلين لديهم القدرة الفنية والإدارية على إبقاء المؤسسة، مع رفع مستوى كفاءتها. ومن السلبات أن يوجد تواطؤ إما بين المشتريين أو بين المشتريين والبائعين، كذلك يتطلب هذا الأسلوب فترة زمنية ليست بالقصيرة كما أنها تتطلب نفقات إدارية مرتفعة.

3- البيع لمستثمر أجنبي: عندما يتطلب وضع الشركة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمراً إستراتيجياً يتميز بخبرة عالية وإمكانات واسعة، حيث إن مواكبة التطور التكنولوجي والتقني تستلزم نفقات كبيرة لا تستطيع الدولة تقديمها أو لا ترغب في ذلك لكثرتها. والبيع لمستثمر أجنبي إستراتيجي يجعل هناك خوفاً من السيطرة الأجنبية على بعض الأنشطة ذات الأهمية والصلة المباشرة بالمواطن.

ويتم البحث عن شريك إستراتيجي من خلال الإعلان عن البيع في وسائل الإعلام المختلفة كما قد يتم الحصول على شريك إستراتيجي عن طريق تعاقد الحكومة مع ((بيوت الخبرة العالمية)) التي تقوم بدورها في البحث عن الشريك الإستراتيجي ضمن الشروط والمواصفات التي تطلبها الحكومة.

ونجاح الشريك الإستراتيجي في المشروعات التي تتم خصصتها لا يعتمد فقط على قدرته على إدارة مصالحه، وإنما يعتمد على عدة ميزات أخرى مثل تحديد هدف إستراتيجي بتحسين العلاقة مع البائع، والالتزام بتحسين نوعية الخدمة وخبرته في المنطقة ومعرفته باللغة، والثقافة، وكونه على معرفة بالتكنولوجيا، وأن يكون له خبرات سابقة في مجال الخصخصة.

4- بيع الأسهم في الأسواق المالية: ويتم البيع بالاكتتاب العام محلياً أو دولياً (يقصد به دولياً فتح باب الاكتتاب للأجانب) وذلك حسب قدرة الاقتصاد الوطني على الاكتتاب العام، وربما تتم الإجراءات هذه في الاكتتاب بمساعدة وسطاء ماليين أو مؤسسات مالية.

ومن الشروط الواجب توافرها لمثل هذا الأسلوب هو أن يكون المشروع الحكومي في وضع مالي جيد، يحقق عوائد وأرباح معقولة، مع ضرورة توفر معلومات يمكن الإفصاح عنها إلى جانب توافر سوق رأسمالي جيد وقادر، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يمكن من توسيع نطاق ملكية المشروع، متيحاً التوصل إلى طاقات وإمكانات ومصادر عديدة يمكن استغلالها لغايات الاستثمار، عدا أنه يبقى مقبولاً سياسياً أكثر من سواه¹.

إن نجاح عملية بيع الأسهم في الأسواق المالية يتوقف على حجم السوق بالنسبة لحجم عملية طرح أسهم الشركة، وإذا كان حجم السوق صغيراً، فإنه سيؤثر على سعر السهم، وفي هذه الحالة يمكن طرح الأسهم على دفعات حتى يتمكن السوق من استيعابها.

5- البيع للعاملين والإدارة: ونعني به أن تحصل إدارة المشروع أو موظفوه على كل الشركة أو على حصة من الأسهم، بحيث تكون لهم السيطرة على الجزء المتبقي، وتتميز هذه الطريقة بعدد من المزايا، حيث تعتبر مناسبة لتحويل ملكية الشركات التي يصعب بيعها بأي من الطرق الأخرى، وتمثل حافزاً كبيراً لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف لأنها توحد بين مصالح العاملين والإدارة، وهي طريقة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية، وتتخلص الحكومة من مشكلة وضع الضمانات حول مستقبل العمالة، وتترك هذه القضية للعاملين والإدارة.

أما عيوب هذه الطريقة فتتمثل في أن إعطاء الأفضلية للعاملين والإدارة قد يلغي المنافسة في الخصخصة، نظراً لأن المستثمرين الخارجيين يكونون — في هذه الحالة — مستبعدين من العملية، وقد يترتب على ذلك سوء تسعير الشركة مما يسبب خسائر للدولة، كذلك قد يقوم العاملون ببيع أسهمهم في مقابل ربح فور أن تفتح السوق أبوابها، ويتركز معظم عمليات الخصخصة من خلال البيع للعاملين والإدارة على الشركات صغيرة الحجم التي تعتمد أساساً على عنصر العمل في العملية الإنتاجية.

ب- عقود الإدارة: وفي هذا الأسلوب تكون الحكومة مالكة لمشروع عام وتنسب إدارته للقطاع الخاص، ويعمل هذا الأسلوب طبقاً لما يلي:

- تحتفظ الحكومة بحق الملكية للمشروع العام.
- تقدم الحكومة الأموال اللازمة والضرورية إلى الإدارة (القطاع الخاص).
- يقوم المدير (أو الإدارة) بتقديم حزمة من المهارات الإدارية الضرورية لتطوير وتشغيل وإعادة تأهيل المشروع العام.

- في بعض الأحيان قد يمتلك المدير (أو الإدارة) نسبة من أسهم المشروع كحافز للإدارة الجيدة².
لعقود الإدارة عيوباً تكمن في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر، حيث تتحمل الدولة أية خسائر ناجمة عن عمليات الشركة، لهذا لا بد من ربط جزء

¹ المقابلة، علي حسين، «التحول نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق»، آفاق اقتصادية، عدد 62 مجلد 16، 1996، ص 45-46.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 7.

من رسوم الإدارة بالأرباح أو الإنتاج أو المبيعات التي تحققها الشركة، وذلك حسب طبيعة هذه الشركة.

ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التالية:

- 1- كمرحلة أولى للتخصيص الكلي للمنشأة العامة، إلى أن تتوافر الظروف الملائمة لذلك.
- 2- إن لم تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها.
- 3- هناك بعض المؤسسات العامة التي لا يمكن تحويل ملكيتها للقطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميتها للأمن الوطني للدولة.

ج- عقود التأجير: تقوم الحكومة عن طريقها بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلى مستأجر في القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية إلى الحكومة المؤجرة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر الذي يتحمل المخاطر التشغيلية، حيث أن المستأجر هو من يدفع نفقات الصيانة والاستهلاك وضريبة الدخل مما يوجب عليه التشغيل الأمثل للمشروع الحكومي، وذلك لتجنب مخاطر الإنفاق المالي للمستأجر.

ومن المزايا التي يقدمها عقد التأجير ، توفير نفقات التشغيل دون تخلي الدولة عن ملكية الأصول للشركات والمؤسسات العامة، والحصول على إيرادات سنوية دون التعرض لأية مخاطر مع اجتذاب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة¹. أما سلبيات هذه الطريقة فنكمن في عدم وجود حوافز لدى الشركة الخاصة لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائداً مناسباً لاستثماراتها خلال فترة التأجير.

د- أسلوب الامتياز: هو عقد من العقود الإدارية يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام (الحكومة) إلى أحد أشخاص القانون الخاص (فرداً كان أم شركة) بمهمة إشباع حاجة جماعة عن طريق إنشاء وتسيير مرفق عام على نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته، وفي مقابل منحه حق تقاضي مبالغ نقدية من المنتفعين تحت إشراف ورقابة الحكومة، ويكون عقد الامتياز محدد المدة.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يكون هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات، مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، ولكن – ولنفس السبب – تواجه كثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين، نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.

من مساوئ هذا الأسلوب إعطاء حق الاحتكار لحامل الامتياز، بحيث يجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره، مما لا يجعله عرضة لقوى السوق من عرض وطلب، ولهذا من الضروري وجود رقابة وإشراف من قبل الحكومة على أعمال حامل الامتياز لتقديم خدمة وسلعة بمواصفات جيدة وأسعار معتدلة.

¹ العوافة، مرجع سابق، ص 37.

وهناك أنواع خاصة من عقود الامتياز وهي¹:

1- أسلوب البناء و التشغيل و التملك (BOO): يسمح هذا الأسلوب للمستثمر ببناء المشروع وتشغيله وعدم تسليمه للدولة كون المستثمر يعتبر مالكا لهذا المشروع، يوفر هذا الأسلوب أحد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمة وإشباع حاجة المواطنين عندما لا تتوافر السيولة الكافية، أو إذا كانت السيولة المطلوبة كبيرة.

ومن المآخذ على هذا الأسلوب أنه يسمح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة الدائمة على المشروع، وبالمقابل تكون الكفاءة والأداء بمستوى عال كون المشروع ملك للمستثمر.

2- أسلوب البناء والتشغيل والتحويل (BOT): من خلال هذا الأسلوب يتم الاتفاق بين الحكومة والمستثمر على قيام المستثمر ببناء مشروع معين وضروري من وجهة نظر الدولة، بحيث يقوم المستثمر ببناء المشروع وتشغيله لفترة معينة ثم يتم تسليمه إلى الدولة. ويستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص. من مميزات عدم سيطرة المستثمر على المشروع سيطرة دائمة كما أنه يوفر على الدولة نفقات البناء وخاصة عند عدم توافر السيولة اللازمة لذلك، كما يعتبر الأسلوب الأمثل للمشروعات التي تتكلف نفقات كبيرة كخدمة الماء والكهرباء.

ه-مقايضة الديون بالملكية: تجدر الإشارة في أن أساليب مقايضة الديون بالملكية قد ترعرعت ونمت في الدول المدينة إبان أزمة الديون العالمية ومن هذه الدول: البرازيل، وشيلي، والمكسيك، والفلبين، والعديد من الدول الأخرى².

وفيها تقوم الحكومة بنقل ملكياتها لبعض الأموال إلى الدائن، مقابل سداد الدين من خلال عرض الدولة على الدائن أن يأخذ بدلاً من دينه أصولاً، أو أن تقدم الدولة عدداً من الأسهم في الشركات المحلية للدولة الدائنة.

ومن مميزات هذه الطريقة توفير الوقت والجهد والأموال التي قد تتفق من أجل الدعوة للشراء، كذلك يترتب عليها تخفيف المديونية الخارجية للدولة وإمكان استقطاب مستثمرين جدد للأسواق المحلية. تُقابل هذه الطريقة بمعارضة تتمثل في أن المعارضين يرون في تملك الدائن الأجنبي لاستثمارات محلية مقابل ديونه فرصة أكبر لتصدير ما يحصل عليه من أموال نتيجة استثمارات مما يعود بالخسارة على مالية الدولة.

و-تجزئة المشروع أو إعادة هيكلته: ونعني بهذه الطريقة، تقسيم المشروع الحكومي إلى عدة وحدات منفصلة أو إعادة تنظيمه ليصبح شركة قابضة ولها عدة فروع، حيث تتيح هذه الطريقة تجزئة مشروع حكومي تفضل الدولة بيع أجزاء منه للقطاع الخاص وتحفظ هي بالباقي، وتوفر هذه الطريقة إمكانية تجزئة مشروع احتكاري ليصبح وحدات إنتاجية متنافسة، حيث أن بعض المشروعات الحكومية لا

¹ نفس المرجع ، ص37.

² صبح، محمود، مرجع سابق، ص35.

تشكل حافزاً للقطاع الخاص بامتلاكها كوحدة كلية معاً، ولكن يمكن أن تتوفر الرغبة والحافز لشرائها إذا تم تجزئتها¹.

2- مراحل عملية الخصخصة

على الرغم من أن عمليات الخصخصة قد تختلف في حجمها والأسلوب الذي ستنفذ من خلاله وكذلك المدة التي يستغرقها تنفيذ العملية، فإنه يمكن القول بأن أية عملية خصخصة يجب أن تتضمن المراحل والعناصر الضرورية اللازمة لتنفيذها وعلى النحو التالي²:

أ- المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والتخطيط للمؤسسة أو الشركة المراد خصخصتها

تقوم الدولة بإجراء الدراسات ووضع الخطط لخصخصة مؤسساتها وشركاتها، ويتم ذلك من خلال مراجعة كافة أوضاع المؤسسات والشركات العامة المنوي تخصيصها ويتم تصنيفها على النحو التالي:

- 1- مؤسسات وشركات حكومية تعتبر إستراتيجية بالنسبة للدولة، تستمر الدولة في امتلاك وإدارة هذه المؤسسات والشركات مع استخدام كافة الطرق لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وفعالية.
- 2- مؤسسات وشركات حكومية يتم تخصيصها إما مباشرة أو بعد إعادة هيكلتها لتصحيح وتصويب أوضاعها الإنتاجية والإدارية والتسويقية مع الإلغاء التدريجي للدعم المالي من الحكومة لهذه المؤسسة والشركة وتخليصها من المديونية.

ولإعطاء نوع من المصادقية لهذه الدراسات، تنصح المؤسسات الدولية بأن تقوم جهات مستقلة، مراكز أبحاث ودراسات مالية، ودور استشارية أجنبية، بإعداد هذه الدراسات، وينصح بعضهم بإنشاء هذه المراكز والجهات قبل البدء بعملية الخصخصة، استعداداً لها بشكل مسبق، والحصول على تقييم موضوعي للأصول³.

ب- المرحلة الثانية: «التطبيق» تنفيذ إجراءات الخصخصة

في هذه المرحلة تعمل الدولة على تعديل كافة القوانين المرتبطة بموضوع الخصخصة مع إعادة الهيكلة المالية والرقابية وإعداد كافة المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية المطلوبة، وفي هذه المرحلة يتم اختيار الأسلوب المناسب للخصخصة، كما يتم تقييم موجودات مؤسسات وشركات القطاع العام المراد تخصيصها، وكذلك البحث عن المستثمر المناسب وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والمحافظة على سرية الاتفاقات بين الحكومة والمستثمرين لحماية مصالح الطرفين، وخلال هذه المرحلة يتم اختيار الأسلوب المناسب لبيع المؤسسات العامة من قبل لجنة الخصخصة مع ضمان تحقيق أكبر قدر من الفائدة جراء عملية الخصخصة.

¹ المقابلة، مرجع سابق، ص 49.

² العوالة، مرجع سابق، ص 33-35.

³ الأبرش، محمد رياض ومرزوق، نبيل، الخصخصة: آفاقها وأبعادها، ط1، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 173-174.

ج- المرحلة الثالثة: متابعة ورقابة الخصخصة

في هذه المرحلة تقوم الحكومة بمتابعة ورقابة سير كافة عمليات الخصخصة للتأكد من حسن سير ما خطط له وتلافياً لأي صعوبات ومعوقات قد تسبب الخسائر، والحصول على أكبر عائد ممكن. تقوم الجهات المختصة بالرقابة والمتابعة على كافة الإجراءات قبل خصخصة المؤسسات والشركات وخلال الخصخصة وبعد خصصتها، حيث يتم التأكد من أن كل الإجراءات المطلوبة قد تمت وفق القواعد والقوانين الموضوعة، والتأكد من توريد عائدات البيع لخزينة الدولة، والتأكد من وجود جهة مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات المطلوبة، فتكون الرقابة قبل الخصخصة بتقييم الأهداف والسياسات التي وضعت مع التقدير المتوقع للآثار الاجتماعية والاقتصادية، ومتابعة كافة القواعد والقوانين التي وضعت لتنفيذ الخصخصة، أما الرقابة أثناء تنفيذ الخصخصة، تكون على متابعة إجراءات البيع أو مراجعة عقود الإدارة وعقود التأجير والإجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذه العقود، كما تتم الرقابة على عائدات بيع المؤسسات والشركات العامة التي تم خصصتها، وعلى تنفيذ برامج إعادة الهيكلة والحد من أية آثار سلبية للخصخصة كالبطالة، أما الرقابة بعد الخصخصة فتكون على الإجراءات التنظيمية كمنع الاحتكار والحصول على التراخيص حسب الشروط القانونية والرقابة أيضاً على الإجراءات التي من خلالها يتم تأمين المواطنين بالسلع والخدمات ضمن أسعار معقولة وجودة عالية.

المبحث الثاني: متطلبات الخصخصة وصعوبات تطبيقها

حتى يتم تطبيق سياسة الخصخصة بنجاح، هناك عدة أسس يتوجب مراعاتها وذلك بالنسبة للدول التي تتطلع إلى تبني هذه السياسة أو تلك التي لا تزال في مرحلة التطبيق. فالخصخصة ليست سياسة فردية يمكن تطبيقها دون ترابط أو تكامل مع سياسات أخرى، ولكنها مكملة للسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية، بمعنى آخر فإن الإصلاحات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية تعد من أهم السياسات التي يجب إنجازها قبل البدء في الخصخصة، من أجل تلافي أية مشاكل أو صعوبات تواجه تطبيق هذه السياسة.

تم التطرق في هذا المبحث إلى نقطتين هامتين، تتمثل الأولى في متطلبات نجاح عملية الخصخصة أما الثانية فهي الصعوبات التي تواجه تطبيق سياسة الخصخصة.

أولاً: متطلبات نجاح عملية الخصخصة

إن نجاح الخصخصة في تحقيق أهدافها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير بيئة اقتصادية متكاملة تسير مساراتها، وتحديدًا يتطلب النجاح بيئة اقتصادية ذات إجراءات فعالة تتسم بالتالي¹:

- * توفير المنافسة في الأسواق.

- * تصحيح إطار التنظيم (Regulation) السائد.

- * تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة.

- * تحرير التجارة الخارجية وتعديل سعر الصرف.

- * تحقق التوازن الداخلي والخارجي.

1- توفير المنافسة في السوق: إن الخصخصة تعتمد على حقيقة مفادها أن مدراء المؤسسات في القطاع الخاص يحصلون على حوافز وامتيازات تختلف بصورة جوهرية عما يحصلون عليه نظراءهم في القطاع العام، الأمر الذي يدفعهم إلى تحقيق زيادة في كفاءة تخصيص الموارد. كما أن ضعف المنافسة في السوق أو وجود الاحتكار يضعف من الفروق بين الحواجز والامتيازات السائدة في القطاعين ولذلك فمن الضروري توفير الظروف اللازمة لجعل السوق تنافسياً.

ولذلك فإن تحقيق أعلى درجة ممكنة من المنافسة في السوق يتطلب رفع الحواجز المانعة والكابحة لدخول السوق، وتقسيم المؤسسة العامة كبيرة الحجم إلى مؤسسات أصغر حجماً دون الإخلال بإمكانات كل منها في تحقيق الأرباح.

2- تصحيح إطار التنظيم: إن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو إلغاء القوانين التي تحد من المنافسة أو تمنع من دخول الأسواق. على أن مجرد إلغاء تلك القوانين قد لا يكفي لمنع الاحتكار، ذلك لأن المؤسسة التي عملت في ظل الاحتكار لفترة طويلة، غالباً ما تكون قد جمعت عدداً من الميزات الفنية والمالية والسياسية، التي يمكن أن تستخدمها للتفوق بها على منافسيها. ولهذا يبقى على سلطات التنظيم

¹ بن حبتور، مرجع سابق، ص 39-41.

أن تسعى إلى تحقيق التوازن بين المحتكر القديم ومنافسيه الجدد، خاصة في حالة نشوب نزاع بين الطرفين.

أما الجانب الثاني من التنظيم وهو تقديم مستلزمات الإنتاج للمؤسسات العامة بأسعار مخفضة، وفرض أسعار دون المستوى التوازني على منتجاتها، فمن الواضح أن هذا الأسلوب يعطي ميزة من ناحية ويسلب بعضها أو كلها من ناحية أخرى. ولذلك فهو يعطي أثارا متضاربة في السوق. ومن الأفضل إلغاؤه تماما.

3- تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة: لا يتحقق الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج إلا من خلال تبادل تنافسي يعكس تفاعل قوى العرض والطلب على السلع. ويمثل السعر الأداة الوحيدة عملياً لتحقيق التوازن الكفاء في السوق. على أن تحرير أسعار الفائدة وحده لا يكفي لتحقيق كفاءة أفضل في تخصيص الموارد إذ أن قدرة تشكيلة الإنتاج من سلع وخدمات لا يمكن أن تتوافق مع احتياجات الطلب إلا في ظل أسعار حرة تتحدد في الأسواق.

وإذا تم الإصلاح الداخلي للأسعار بمختلف أنواعها فإن النشاط الاقتصادي سوف يحقق التوافق بين توزيع الدخل والتكلفة الحدية الفعلية للإنتاج والتقنية المحلية من جانب ورغبات السكان وانتفاعهم من استهلاك السلع من جانب آخر، ويحقق هذا التوزيع السلي النتائج المرجوة من الخصخصة.

4- تحرير التجارة وتعديل أسعار الصرف: يتأثر الاستثمار الخاص بمستويات الربحية والخطر التي تتأثر بدورها بحجم السوق والمنافسة وقدرات الاقتصاد المحلي. لذلك فإن الخصخصة تتأثر إلى حد بعيد بمستويات تحرير التجارة وأثرها على المنافسة الداخلية مما يستوجب التدرج في هذا الاتجاه، ومن أبرز الإجراءات التي تتخذ لتحرير التجارة، هو تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء الحصص للتصدير، وتخفيف القيود على الاستيراد إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية، التي تحد من حرية التجارة¹.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن الاستعانة بسياسة سعر صرف حكيمة لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وفي هذا المجال فقد خفّضت العديد من الدول العربية أسعار صرفها تشجيعاً للصادرات. وعموماً فإن نجاح عملية الخصخصة يرتبط بمجموعة من الاعتبارات والمنطلقات التي هي بمثابة الإطار العام لآلية الخصخصة، ومن هذه الاعتبارات²:

أ- تهيئة الرأي العام: قبل البدء بتطبيق الخصخصة يجب القيام بحملة توعية ضخمة توضح المفاهيم الصحيحة للخصخصة وآثارها المتوقعة، وهذه الحملة تكون من خلال وسائل الإعلام المختلفة والندوات وغيرها. كما ينبغي³ على الدولة التي تتبنى هذه السياسة إيجاد أسلوب مقنع لإقناع الأطراف المتأثرة بعملية الخصخصة حيث تأتي هذه الإجراءات في شكل دراسات وبحوث وأدلة ومقالات تساعد المديرين، والعمال، والمستثمرين على تفهم فلسفة الخصخصة وخطواتها، ودور كل طرف فيها.

¹ ديبوب، محمد معن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 2، مجلد 28، 2006، ص 106.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 10-12.

³ ماهر، أحمد، اقتصاديات الإدارة، دراسات جدوى (الخصخصة - الإنتاجية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 284.

ب- إعداد إطار مؤسسي جيد للخصخصة: من أهم أسس نجاح الخصخصة وضع إطار قانوني شامل لبيئة الأعمال في الدولة، فالخصخصة تأتي ضمن حزمة من السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما يعني وضع ضوابط لهذا التحول. وقد قامت الإسكوا بإعداد دراسة تفصيلية عن الجوانب المؤسسية للخصخصة، أوضحت فيها أن التحول إلى اقتصاد السوق يلزمه إطار مؤسسي جيد لتحسين بيئة الأعمال على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فحماية حقوق الملكية والعقود تعد من أهم الترتيبات في عملية الخصخصة، كذلك الأطر التشريعية التي تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار، وتشجيع الاستثمار من خلال حوافز وإعفاءات ضريبية، وتنظيم العمالة، والضرائب، والتجارة الدولية، وتنظيم أسواق المال وحماية البيئة وغيرها. وإذا كانت هذه التشريعات خاصة بالتحول نحو اقتصاد السوق. فإن الخصخصة في حد ذاتها يلزمها إطار قانوني وهو الذي يسمح بتطبيقها، فقد قامت دول عديدة بإدراج الخصخصة ضمن مواد الدستور أو القانون الأساسي، كما قامت دول أخرى بإعداد تشريع خاص للخصخصة.

ج- إنشاء آليات لتنفيذ سياسة الخصخصة: إن تطبيق الخصخصة يستلزم إنشاء منظمة أو إدارة حكومية أو جهاز له مهام محددة في التطبيق، حيث أنشأت بعض الدول وزارات للخصخصة، وأنشأ البعض الآخر وحدة للخصخصة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ومن المهام التي تتناط بهذه الوزارات أو الوحدات ما يلي:

1- تحويل المنشآت العامة إلى شركات قابضة: ويعد ذلك تهيئة لعملية الخصخصة، حيث يكون للشركات استقلال مالي وإداري وذلك لتحسين أدائها.

2- إعداد برنامج للخصخصة: وهو يشمل وضع إطار عام للشركات التي يمكن إدراجها للخصخصة، وفق جدول زمني محدد، وضمن اعتبارات عديدة لاختيار تلك الشركات من حيث وضعها المالي وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وغيرها.

3- اعتماد تقييم الشركات وتحديد قيمة السهم بها: يتم هذا الإجراء عادة من خلال منظمات حكومية ومكاتب استثمارية خاصة، ومهمة الوزارة أو الوحدة مراجعة ذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية التي تراقب الحسابات في الدولة.

4- اختيار أساليب الخصخصة: وهو ما يتعلق بالبيع (الكلي أو الجزئي) للمنشآت العامة إلى مستثمر استراتيجي، أو طرح الأسهم في بورصة الأوراق المالية، أو البيع للعاملين وغيرها.

5- مساعدة الشركات العامة المتعثرة: وذلك عن طريق إعادة هيكلتها، وفي إطار تهيئتها للخصخصة.

6- إعداد قاعدة بيانات للخصخصة: وهي من أهم المهام التي تتناط بالوحدات أو الوزارات العاملة في مجال الخصخصة، فهي تمثل إطاراً عاماً لحجم القطاع الخاص في الدولة، وأساليب الخصخصة وغير ذلك من البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية الخصخصة.

د- دعم وتقوية أسواق المال: إن وجود سوق مال وبورصة للأوراق المالية على درجة كبيرة من الكفاءة يكون مفتاح النجاح لعملية الخصخصة وذلك من خلال جذب المدخرات المحلية والأجنبية

للاستثمار غير المباشر في محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى وظيفتها في متابعة أداء الشركات التي يتم تداولها في بورصة الأوراق المالية.

لقد ساعد التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال على ربط أسواق المال والبورصات ببعضها البعض حتى أصبحت وسيلة لانتقال وتحرك رؤوس الأموال بين الدول في سهولة ويسر في ظل العولمة التي نشهدها حالياً. ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المنظمات المالية، فإنه يلزمها إشراف دقيق من قبل الدولة، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني وتنظيمي لبورصة الأوراق المالية حتى لا يكون هناك تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي، وبالإضافة إلى سوق المال هناك البنوك وشركات التأمين وهي التي يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة حتى تساهم في إنجاح عمليات الخصخصة.

هـ- دور فعال للدولة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور الدولة في ظل التحرير الاقتصادي والخصخصة والعولمة، وفي دراسة للبنك الدولي، أوضحت أن هناك أسساً تحدد وظيفة أو دور الدولة وهي:

- أن ترسي قواعد القانون أو البناء المؤسسي؛
 - أن تحافظ على عدم تشوه بيئة السياسات الاقتصادية؛
 - زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية؛
 - حماية الفئات المتضررة (ذات الدخل المحدود) من آثار الإصلاحات؛
 - حماية البيئة.
- فلإنجاز تنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة يجب على الدولة أن تعطي أولوية للأسس الاجتماعية والقانونية (المؤسسية)، لكي تجد السياسات الاقتصادية بيئة ملائمة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي تخفض معدلات الفقر.

بالإضافة إلى أن دور الدولة يجب أن يكون فعالاً ومؤثراً من خلال محاربة الفساد الذي استشرى في جميع دول العالم قاطبة وأصبح ظاهرة عالمية.

ثانياً: صعوبات تطبيق الخصخصة

تواجه الدول النامية وهي تسعى إلى الإعداد والترتيب لتطبيق سياسة الخصخصة عدداً من المشاكل والصعوبات تختلف إلى حد كبير مع الصعوبات التي تواجهها الدول المتقدمة التي تنفذ برامجها للخصخصة في يسر وسهولة مع إمكان التغلب عليها. إذ أن عملية التحول يتم تنفيذها في بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية مواتية.

أما في الدول النامية فإن التحول يتم في بيئة في غاية التعقيد، وفي أغلبها تعيش ظروف اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية سيئة يصعب معها إجراء عملية التحول بيسر وسهولة.

تم تناول المشاكل والصعوبات التي تعترض وتعوق عملية الخصخصة من خلال ثلاث مراحل على النحو التالي¹:

- مشاكل وصعوبات قبل تنفيذ برنامج الخصخصة.
- مشاكل خلال تنفيذ برنامج الخصخصة.
- مشاكل بعد تنفيذ الخصخصة.

1- مشاكل وصعوبات الترتيب والإعداد لبرنامج الخصخصة

ليست الخصخصة بالعملية السهلة التي يمكن إجراؤها دون أن يترتب عليها مشاكل. إذ أن تبني الخروج من نظام الملكية العامة وسيطرة القطاع العام لفترة طويلة إلى نظام الملكية الخاصة والدور الريادي للقطاع الخاص في ظل الاقتصاد الحر، لابد أن تواجه الحكومات مشاكل وصعوبات عديدة:

أ- مشكلة التفكير في قرار التحول والتوقيت المناسب له والاقتناع بأهميته وجدوى الخصخصة
يعد التفكير في اتخاذ قرار التحول مشكلة بحد ذاته لا يمكن أن يصدر خلال فترة قصيرة، إذ أن إصدار قرار التحول دون الإعداد له وإقناع الناس به وأهميته قد يجعل الحكومة في مواجهة مشاكل عديدة من قبل فئات كثيرة في المجتمع، وخاصة الفئات المستفيدة من وجود القطاع العام، وقد تنتطور الأمور إلى مستوى المواجهة مع الحكومة من إضراب وعصيان وتمرد يخلق معه عدم استقرار في البلاد سياسياً واجتماعياً.

ب- مشكلة تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقبول سياسة التحول

ت تعاني الدول النامية من مشاكل ومصاعب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذه المصاعب متباينة من دولة لأخرى إلا أنها متشابهة، لعل أهمها:

- 1- سيطرة القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي؛
 - 2- غياب أو ضعف مقومات اقتصاد السوق وآليات عمله.
- ولمواجهة هذه المشاكل لابد من اتخاذ بعض الإجراءات والجهود في سبيل تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أهمها:

- 1- القضاء على هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي؛
- 2- إجراء مسح شامل للشركات العامة وتصنيفها؛
- 3- تحديد الأنشطة التي يجب تحويلها إلى القطاع الخاص؛
- 4- العمل على إقناع المعارضين للخصخصة بالوسائل والأساليب الكفيلة بإبعاد تأثيرهم السلبي على عملية الخصخصة.

أما فيما يتعلق بغياب أو ضعف آليات ومقومات اقتصاد السوق والمتمثلة في²:

- 1- الاختلالات الموجودة في الأسعار وتحكم الحكومة في الموارد؛

¹ الربيعي، مرجع سابق، ص 198-207.

² الزعبي، مرجع سابق، ص 13.

2- غياب أو عدم فعالية قوى السوق؛

3- ضعف وجمود أسواق المال ومحدودية نشاطها في خدمة عمليات الاستيراد والتصدير؛

4- ضعف التمويل اللازم لعملية الخصخصة، سواء من قبل الحكومة في صورة متطلبات لعمليات إعادة الهيكلة والإصلاح المالي للشركات قبل تحويلها إلى القطاع الخاص أو من قبل الأفراد والجهات الأخرى التي تقوم بشراء الشركات والاكتماب في الأسهم والسندات التي تطرح؛

5- القيود المفروضة على التجارة الخارجية؛

6- هيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية.

تشكل تلك المشاكل والصعوبات التي تواجهها وتعاني منها الدول النامية معوقات وعقبات أمام تطبيق الخصخصة، لذلك يجب أن تنصب الجهود نحو إزالة هذه المعوقات حتى توجد بيئة اقتصادية واجتماعية وتشريعية تتناسب مع وتسهل من قيام التحول إلى القطاع الخاص واستمرار ونمو نشاطه.

ج- اختيار طرق وأساليب الخصخصة

تشكل عملية اختيار طرق الخصخصة مشكلة بحد ذاتها، وقد يؤدي سوء اختيار طرق الخصخصة إلى عدم استقرار سياسي وأمني واجتماعي بل وقد يؤدي إلى فشل الخصخصة نفسها. إن سوء الاختيار سيترتب عليه مشاكل عديدة مثل:

1- اختيار طريقة تسمح لرأس المال الأجنبي في الاستثمار في البورصة لشراء أسهم دون تحديد نسبة معينة لا يجب تجاوزها يؤدي إلى سيطرة رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد الوطني وتحديد مساره المستقبلي.

2- قد تؤدي طريقة طرح الأسهم على مجموعة معينة إلى تركيز الثروة بيد فئة معينة قد تسيطر على الاقتصاد وتتحكم بالأفراد وتشكل قوة ضغط على الحكومة نفسها.

لذلك، لا بد أن تحسن كل دولة اختيار طرق الخصخصة بما يتناسب مع ظروفها وأهدافها من الخصخصة وأهدافها المستقبلية.

د- وضع البرنامج الزمني للتنفيذي للخصخصة

إن وضع البرنامج الزمني للتنفيذي للخصخصة يعتبر مهمة شاقة باعتبار أن البرنامج مترجم للسياسات المتبعة في التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وهو بذلك يشمل الترتيب للمشروعات المراد خصصتها والسياسات والتدابير الممكن إتباعها في عملية التحول إلى القطاع الخاص.

إن نجاح الحكومة في الخصخصة هو تنفيذها لبرنامج الخصخصة المعد من قبلها، ومتى ما كان إعداد البرنامج سليماً والمشاريع مرتبة زمنياً، والقواعد والأسس والتدابير المعالجة لكل مشاكل مراحل تنفيذ البرنامج العام، كان التنفيذ سهلاً والحلول أيسر.

2- الصعوبات التي تواجهها الحكومة خلال تنفيذ برنامج الخصخصة

من الأمور التي تواجه الحكومات عند تنفيذها لبرامج الخصخصة التالي:

أ- التحديد الواضح للمشروعات التي سيتم خصخصتها

على الحكومة أن تقوم بعمل مسح شامل لكافة المشروعات التي شملها برنامج الخصخصة والفصل بينها والمشروعات التي لا تدرج في البرنامج أو التي لا تنطبق عليها إجراءات التحول لأسباب إستراتيجية أو حيوية. ومنه يمكن التفرقة بين نوعين وهما:

- 1- المشروعات المطروحة للخصخصة و الخاسرة، حيث يجب على الحكومة تحديد الاختلالات الهيكلية ووضع خطة لإعادة هيكلتها وإعدادها للطرح بالطريقة المقررة.
- 2- المشروعات المطروحة للخصخصة و الربحية، ولا تحتاج إلى إعادة هيكلة واعتبارها جاهزة للخصخصة.

ب- إيجاد تقييم مقبول للمشروعات

والمقصود بتقييم المشروعات تحديد قيمة المنشأة بالأسعار السائدة في السوق. ويعد تحديد قيمة عادلة للمنشأة أمراً هاماً، ولهذا لا بد أن يكون التقييم مقبولاً لدى الحكومة والمستثمرين حتى لا تكون هناك مبالغة في تصرف المستثمرين ولا محجفة في حق الحكومة ينتج عنها انتقادات وخسارة على الدولة.

وكذلك لا بد من إدخال المشروعات ذات الطابع الاحتكاري بطريقة الاكتتاب العام لمحاولة إبعادها من صفة الاحتكار في ظل نقلها إلى القطاع الخاص حتى لا تصبح ذات طابع تحكمي بالأسعار والعمل على تشجيع المنافسة لها وتحديد شروط معينة لمنع الاحتكار.

ج- وضع الحلول للعمالة الزائدة (الفائضة)

إن معالجة العمالة الفائضة في المشروعات المراد تخصيصها تعتبر إحدى المعوقات التي تواجه الخصخصة، والهدف من تلك المعالجة هو تحقيق الوفورات المالية والكفاءة في استخدام الموارد البشرية وتوظيف من هو أكفاً.

وتعتبر هذه متطلبات أساسية عند التحول لا يستهان بها، لذا ينبغي وضع الأسس الكفيلة التي من خلالها يتم إيجاد الحلول المناسبة لهذه المعوقات وعلى سبيل المثال؛ وضع قواعد عامة من خلال التزام الحكومة بحفظ حقوق العاملين وتوطينهم، أو إعادة تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم إعادة توزيعهم على الوحدات الحكومية الأخرى أو منحهم التعويض المجزي مع السماح لهم بالعمل في القطاع الخاص أو منحهم رواتب تقاعدية تشجعهم على ترك العمل وغير ذلك من الحلول الممكنة¹.

د- تحديد تكاليف تطبيق الخصخصة

تواجه الدول النامية صعوبة في توفير التكاليف للقيام بتنفيذ برامجها في الخصخصة وتتمثل هذه التكاليف في تكلفة تهيئة المناخ الملائم لنجاح الخصخصة، وتكلفة الإدارة والإشراف وتكاليف إعادة الهيكلة وإصلاح وإحلال وصيانة الأصول.

¹ الهندي، وحيد بن أحمد والهران، محمد بن عبد الله، تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وسيلة أم غاية؟ مجلة الإداري، العدد 86، سبتمبر 2001، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، ص155.

كما أن هناك تكاليف الخبرات والاستشارات، سواء كانت خارجية أو محلية، وكون الدول النامية تعاني من عجز في ميزانيتها فإنها تواجه حقاً مشكلة تدبير السيولة اللازمة للقيام بتنفيذ الخصخصة خصوصاً في مراحلها الأولى، حيث لا تتوفر لديها بعد إيرادات من بيع المشروعات، إلا أن دولاً كثيرة حصلت على دعم من البنك وصندوق النقد الدوليين.

3- الصعوبات التي تواجهها الحكومة بعد تنفيذ الخصخصة

تواجه الحكومات مشاكل وصعوبات متعددة بعد تطبيقها سياسة الخصخصة لعل أهمها:

- أ- احتمال ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المدى القصير إذا ما ألغي الدعم عنها بحكم الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في التسعير¹؛
- ب- الخوف من استمرار سريان التشريعات القديمة في ظل الملكية العامة، وبما لا يتناسب مع نمط الملكية الخاصة.

وفي حالة حدوث تخلف عن تغيير التشريعات فإن على الحكومة القيام بالتالي:

- 1- العمل على تغيير التشريعات القديمة وإصدار تشريعات جديدة تتناسب مع نظام اقتصاد السوق؛
- 2- الإشراف على تنفيذ المواصفات والمقاييس من جميع الجوانب ومعاينة المخالفين لها باعتبار أن مسؤولية الدولة عن سلامة وصحة المواطن لا تنتفي بكون المشروعات الاقتصادية وبعض المشروعات الخدمية قد آلت إلى القطاع الخاص. بل إن مسؤولية الدولة في الوضع الجديد أهم وأشمل في حماية المواطن من أي تلاعب بأنظمتها المنظمة للمواصفات والمقاييس المقررة والحفاظ على سمعة المنتج الوطني ومنافسته للمنتج الخارجي داخلياً وخارجياً.

¹ المرجع السابق ، ص153.

المبحث الثالث: آثار الخصخصة

يؤدي تطبيق سياسة الخصخصة إلى إحداث العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إيجابية وسلبية وذات أبعاد متعددة، هذا ما جعل الدول تتخذ سياسات اقتصادية بهدف التأثير على هذه الآثار لغرض الاستفادة القصوى من إيجابياتها وتعظيم فوائدها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتقليل ما أمكن من سلبياتها لغرض إبعاد الاقتصاد والمجتمع والاستقرار السياسي من نتائجها ومخاطرها، لضمان أن تؤدي عملية التحول هذه النتائج المرجوة منها.

وعليه تم إبراز في هذا المبحث أهم الآثار المتعلقة بتطبيق سياسة الخصخصة من خلال تقسيمها إلى آثار اقتصادية تتعلق بأثر الخصخصة على كل من الاستثمار والكفاءة الاقتصادية، آثار مالية من خلال العلاقة بين الخصخصة وميزانية الدولة ومديونيتها، وآثار اجتماعية تتعلق بأثر الخصخصة على العدالة الاجتماعية والعمالة، إضافة إلى الآثار السياسية والبيئية.

أولاً: الآثار الاقتصادية

تنقسم الآثار الاقتصادية إلى آثار الخصخصة على الاستثمار وأثارها على الكفاءة الاقتصادية.

1- أثر الخصخصة على الاستثمار

تعد برامج الخصخصة محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وذلك ناتج عن عملية بيع أصول المشروعات المملوكة للدولة (كلياً أو جزئياً) إلى القطاع الخاص. وتتم العملية على النحو التالي:

أ- الاستثمار الخاص المحلي

كون أن سياسة الخصخصة تعني تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص فإن تنفيذ هذه السياسة في أي مجتمع مع تهيئة المناخ الاستثماري سوف يدفع الأفراد ورأس المال الخاص إلى الإقدام على الاستثمار في شراء الشركات العامة، وهو ما يعني تحويل المدخرات الخاصة إلى الاستثمار والزيادة منه، وهذا من شأنه الدفع بالاقتصاد والأنشطة المختلفة فيه إلى مزيد من الإنتاج عند جودة عالية وكفاءة اقتصادية. كما أن القطاع الخاص قد يضيف طاقات جديدة بزيادة خطوط الإنتاج لشراء آلات أو إحلال آلات محل آلات قديمة، وفي كل الحالات فإن الخصخصة سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتحسين المستمر في الجودة والنوعية للمنتجات في إطار المنافسة الداخلية والدولية، مما يدفع إلى مزيد من التحسن الاقتصادي والمعيشي ومسايرة العصر. إن هذا التحسن والتوسع في الكفاءة والجودة والقدرة التنافسية سوف يؤدي إلى زيادة ربحية المشروعات في ظل القطاع الخاص ومعه تولد قدرة استثمارية تؤدي إلى اتساع وتعدد الأنشطة التي تزيد معه القدرة على التشغيل وزيادة الإنتاج¹.

كما تعد الخصخصة أداة مهمة لتشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة باجتناب ثقة المستثمرين الوطنيين المقيمين في الخارج و تعزيز رغبتهم في الاستثمار داخل بلادهم. فقد شارك المواطنون الذين

¹ الربيعي، مرجع سابق، ص ص 183-184.

يعيشون في الخارج في العديد من برامج هذه السياسة في تونس و المغرب و تركيا و بلدان أوروبا الشرقية و الوسطى، في عمليات المزايدة من خلال الصناديق الاستثمارية المشتركة أو الصناديق القطرية أو أسواق الأوراق المالية (الاكتتاب العام في الأسهم)¹.

ب- الاستثمار الأجنبي

تكمن أهمية الخصخصة في كونها تشكل محوراً هاماً لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي*، فقد أظهرت تجارب الدول النامية في هذا الشأن إلى وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي وهو ما يشير إليه الأداء الجيد نسبياً للبلدان التي طبقت برامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات ضخمة من هذه الاستثمارات.

وللإستثمار الأجنبي جانبان: جانب إيجابي وجانب سلبي، وتغليب جانب على آخر يخضع لعدة اعتبارات تتعلق بحجم الاستثمار الأجنبي، ونسبته إلى الاستثمار الكلي ونوع القطاعات والأنشطة المستثمر فيها.

ولا شك أن الجانب الإيجابي للإستثمار الأجنبي يتمثل في أنه عامل مساعد في إنجاز عملية الخصخصة في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية، وهو يساعد على التطور الاقتصادي والزيادة من معدلات النمو الاقتصادي القومي، للأسباب التالية²:

- 1- الاستثمارات الأجنبية تعني توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية؛
- 2- الاستثمارات الأجنبية التي تجذبها الخصخصة تؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية النادرة في البلاد، مما يؤدي إلى تقوية مركز العملة الوطنية واستقرار سعرها أمام العملات الأخرى، وتساعد على استقرار الأسعار والقيمة الحقيقية للسلع والخدمات وكبح التضخم؛
- 3- تساهم الاستثمارات الأجنبية في تنمية الملكية الوطنية ومساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

¹ بن أوانج، مرجع سابق، ص 81.

* الاستثمار الأجنبي مطلوب في عملية التحول خاصة في الدول النامية التي تقل فيها المدخرات نتيجة لانخفاض الدخل وظهور العجز في إتمام عملية التحول، وهو يتم بطريقتين:

1- شراء الأسهم (جزء من الأسهم يحددها القانون في كل دولة) في السوق المالي المحلي؛
2- أو شراء الأسهم من السوق أو الأسواق المالية الأجنبية عندما تقرر الدولة طرح جزء من أسهم المشروع في الأسواق المالية الدولية. وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين هما:

أ- الإستثمار المباشر: يقوم المستثمر بشراء شركة أو منشأة عامة في إطار الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر استراتيجي، فهو بذلك يكون مالكا للشركة ومديراً لها.

ب- الإستثمار غير المباشر: عادة ما يكون استثماراً في الأسهم والسندات، ويشترط فيه أن لا يزيد عن نسبة معينة من أسهم الشركة،

أنظر: - الأسرج، حسين عبد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر

2005، ص 11-30.

-خضر، حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا- سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 33، أيلول 2004، ص 2-16.

² خضر، حسان، نفس المرجع، ص 8-9.

4- الاستثمارات الأجنبية عادة ما تجلب معها التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والإدارة العلمية الحديثة الواعية، وإن ما يقوم به المستثمرون الأجانب من جهود لتطوير المؤسسات المخصصة وتوسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية يعتبر بصورة عامة من المنافع الإدارية والتقنية المصاحبة لهذه الاستثمارات¹؛

5- تساهم الاستثمارات الأجنبية في توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة. وإن كان ذلك يتوقف على ماتضعه تلك الدول من ضوابط وشروط؛

6- تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛

7- تساعد الاستثمارات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات المتعددة الجنسية لديها أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية؛

8- تسهم الاستثمارات الأجنبية في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وحقيقة الأمر لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول. أما فيما يخص الجانب السلبي للاستثمار الأجنبي، قد يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد والتأثير على نظام الحكم حيث يستخدم قدراته المالية والتسويقية والتكنولوجية في الهيمنة، وهو في جميع الأحوال غير معني بتنمية البلد المضيف وتطويره، وإن انسحابه المفاجئ من السوق المحلي يعرض الاقتصاد المضيف لأزمات أكثر ضرراً من غيابه، هذا بالإضافة إلى الخشية من سيطرته على قطاعات حيوية وإستراتيجية يهدد من خلالها السيادة الوطنية وحرية القرار الوطني².

2- أثر الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية

تمثل الكفاءة الاقتصادية واحدة من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول من خلال برامج الخصخصة إلى تحقيقها، حيث يرى أنصار الخصخصة أنها أفضل وسيلة لدفع الكفاءة الاقتصادية للشركة وذلك عن طريق زيادة الإنتاجية أو تعظيم الأرباح، وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام. وقبل تحديد أثر الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية يجب أولاً التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية.

أ- مفهوم الكفاءة

الكفاءة لغة: كفاءة الشيء أي ساواه وماتله، وكفاءة الأمر مثله، والكفاية أو الكفاءة هي المساواة، والكفاءة هو النظر، والكفاءة في ضوء ذلك هي القدرة على تحقيق المطلوب.

¹ الأبرش، مرجع سابق، ص 83.

² الأبرش، مرجع سابق، ص 205.

ويمكن التمييز في ذلك بين الكفاءة والكفاءة، حيث أن الكفاءة تعكس الكم أكثر من الكيف، والكفاءة الاقتصادية تعني إنتاج المنتج بالأسلوب المحقق لأقل تضحية ممكنة من جانب المنظمة، في حين أن الكفاءة تعد عنصراً من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمنظمات، وتتطلب وجود رغبة لدى الفرد في عمله وقدرته عليه كي يتسنى له إتقان عمله، إذ يلاحظ أن عنصري القدرة والرغبة هما محددا الكفاءة، فيقال أن الكفاءة دالة في الكمية والكفاءة دالة في النوعية¹.

والكفاءة هي العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات التي تعبر عن قدرة المنظمة في استثمار مواردها المختلفة بأفضل الصور واستغلالها وتشغيلها، فكلما ازدادت المخرجات من استعمال المدخلات نفسها كانت المنظمة أكثر كفاءة، وترتبط الكفاءة بالفاعلية ارتباطاً وثيقاً إلا أن الكفاءة تعني محاولة الوصول إلى الهدف بأقل تكلفة ووقت وجهد، أما الفاعلية فتعني الوصول إلى الهدف المطلوب.

ب- الكفاءة الاقتصادية

إن تحديد مفهوم الكفاءة الاقتصادية يرتبط بإطار التحليل الاقتصادي الجزئي نتيجة لاقتصاد التعريف على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الإنتاجية في المجتمع. وفي هذا الخصوص فإنه يمكن التفريق بين نوعين من الكفاءة؛ يتعلق النوع الأول بالكفاءة التكنولوجية Technological Efficiency، وهي ما تعرف أيضاً بالكفاءة الفنية. وتشير هذه الكفاءة إلى قدرة المنشأة على تحقيق أقصى إنتاج ممكن (أي المخرجات من استخدام كمية معينة من الموارد الاقتصادية)، وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج أو أسعار بيع الوحدات المنتجة. أما النوع الثاني فيتعلق بالكفاءة التخصيصية Allocative Efficiency، أو التوظيفية وهي عبارة عن الحالة التي نصل فيها إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية للموارد الاقتصادية، أما تخصيص الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف استخدام هذه الموارد.

من هنا يتضح أن الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام أفضل توليفة من عناصر الإنتاج بأقل نفقة ممكنة. وفي حالة التوصل إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية وأفضل تخصيص ممكن للموارد من الناحية التخصيصية فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الاقتصادية.

وتعتبر المنافسة هي إحدى أهم الوسائل الكفيلة برفع الكفاءة، إذ لا يتصور أنه عند غياب المنافسة أن ينجم عن الخصخصة أية مكاسب ملموسة في مجال الكفاءة.

¹ الحياصات، خالد محمد، معايير قياس كفاءة وفعالية قطاع الصحافة الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4 المجلد 2، الجامعة الأردنية 2006، ص ص 563-564.

فالمحرك الرئيس للكفاءة هو قيام المنافسة، ولذلك فإن المنشأة الخاصة التي لا تواجه منافسة تفقد مبادرتها وتزبد من مستويات نفقاتها الإدارية والإنتاجية وتتدهور أوضاعها — على الرغم من الأرباح التي تحققها— بالمقارنة مع المشروعات الحكومية¹.

ولا تقتصر المنافسة على تقديم أفضل السلع والخدمات بأقل الأسعار الممكنة فحسب إذ أنها تشمل على المنافسة المالية المتمثلة في رفع قيمة السهم بشكل يعود بالنفع على المستثمرين ويساعد على تجميع رأس المال الإضافي في حالة احتياج الشركات إلى ذلك لتنفيذ أعمال واسعة والاتجاه نحو أنشطة أخرى، كما تشير الدلائل إلى أن إدخال عناصر المنافسة في المملكة العربية السعودية قد أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية (التقنية) وتخفيض التكاليف في العديد من المجالات التي أسندت مهمة تنفيذها إلى القطاع الخاص، مثل نظافة المدن وتقديم خدمات الصيانة وغيرها².

ج- معايير قياس الكفاءة

تعد معايير الأداء من الأدوات التحليلية المفيدة و الهامة التي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال، أو الأداء الفعلي بقصد تقييم أداء المنشآت، ويكون ذلك إما بالمقارنة على مستوى المنشأة، أو بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المنشآت المماثلة أو المنشآت ذاتها في سنوات سابقة. ويمكن توضيح أهم المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء فيما يلي:

1- معايير الربحية

لقد ثار الكثير من الجدل حول إمكانية الاعتماد على نسب الربحية كمعيار يدل على حقيقة النتائج الصافي للنشاط، حيث يرى البعض أن الربح قد لا يعكس الزيادة في الكفاءة بقدر ما يكون ناتجا عن ارتفاع الأسعار أو التمتع بمرکز احتكاري أو تغيير هيكل الإنتاج...الخ.وتلافيا لهذا تم الربط بين رقم الربح وبين مؤشر آخر كالربح المخطط أو المبيعات أو رأس المال المستثمر، وهناك العديد من مؤشرات الربحية أهمها³:

أ- معدل العائد على الاستثمار

يستخدم هذا المؤشر لدراسة كفاءة أداء المشاريع الاقتصادية، حيث يمثل الربح هنا أقصى ربح ممكن تحقيقه نتيجة تحمل مخاطر باستثمار رأس المال وكذلك كفاءة إدارة وتنظيم هذه الاستثمارات، فضلا عن كونه أفضل معيار للتعبير عن حجم المشروع وطاقته. وفيما يلي المعادلة المعبرة عن هذا المعيار:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = (\text{صافي الربح} / \text{رأس المال المستثمر}).$$

¹ موسى، أحمد جمال الدين، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري، مطبعة جامعة المنصورة، مصر 2004، ص 34.

² بن أوانج، مرجع سابق، ص 80-82.

³ علي، سليمان، العوامل المؤثرة في كفاءة الأداء الاقتصادي للمشروعات مع التركيز على السياسات الإدارية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1998، ص 45-46.

ب- نسبة مجمل الربح للمبيعات = مجمل الربح / صافي المبيعات.

ويستخدم هذا المؤشر إجمالي الربح المتحقق من المبيعات الصافية.

ج- نسبة صافي الربح للمبيعات = صافي الربح / المبيعات الصافية

بحيث يستخدم للدلالة على صافي ربحية المبيعات ومن المفيد مقارنة هذا المؤشر مع المؤشر السابق لمعرفة أثر المصاريف الإدارية والمالية على نسبة الربح.

2- معايير الإنتاجية

يمثل معيار الإنتاجية درة قياس الأداء، على اعتبار أنه الذي يحدد في النهاية الحالة الصحية لأي وحدة اقتصادية والعمر المتوقع لحياتها.

والإنتاجية هي العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة أو خدمة وبين الناتج من تلك العملية. فهي تعبر عن الاستخدام الكفء للموارد وذلك لإنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة وصولاً لأفضل جودة¹.

تصنف معايير الإنتاجية إلى معايير كلية (إجمالية) ومعايير جزئية (نوعية)²:

أ- المعايير الكلية

تبين هذه المعايير نسبة المنتج إلى المستخدم، أي مخرجات ومدخلات النشاط الإنتاجي خلال فترة محددة والنموذج العام لهذا المعيار هو:

- الإنتاجية الإجمالية = المخرجات / المدخلات = قيمة الناتج الإجمالي / قيمة عناصر الإنتاج خلال مدة محددة.

وتكون الإنتاجية أفضل كلما كانت نسبة المخرجات إلى المدخلات أكبر، وللحكم على إنتاجية المنشأة لابد من مقارنة هذه الإنتاجية بإنتاجية نفس المنشأة للأعوام السابقة أو بإنتاجية المنشآت ذات النشاط المشابه.

- الكفاءة الإنتاجية = الإنتاج التام الفعلي بالكمية / الإنتاج عند الطاقة المتاحة.

ب- المعايير الجزئية

وهي تلك المعايير التي تبين كفاءة إحدى عناصر الإنتاج وهي:

- إنتاجية العمالة = قيمة الإنتاج الإجمالي / عدد العاملين.

ويستخدم للدلالة على متوسط إنتاجية العامل الواحد في المنشأة.

- إنتاجية الأجر = قيمة الإنتاج الإجمالي / إجمالي الأجور.

و يعكس هذا المعيار إنتاجية الأجور المدفوعة للعمال، أي ما تنتجه الأجور التي دفعت للعاملين.

- إنتاجية عنصر المواد = قيمة الإنتاج الإجمالي / إجمالي قيمة المستلزمات السلعية.

¹ بيطار، منى لطفي، الكفاءة الاقتصادية للشركة العامة لمرفأ اللاذقية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، حلب، 1999، ص 103.

² علي، سليمان، مرجع سابق، ص ص 48-49.

يعكس هذا المعيار إنتاجية المبالغ المدفوعة للحصول على المستلزمات السلعية، فكلما كانت النسبة أكبر، كان ذلك يعني استغلالاً أفضل للمواد.

- إنتاجية وسائل الإنتاج = قيمة الإنتاج الإجمالي / اهتلاك الأصول الثابتة.

أما معدل التطور لعناصر الإنتاج فيحسب على الشكل التالي:

- معدل تطور إنتاجية إحدى عناصر الإنتاج = (إنتاجية العنصر للعام الحالي / إنتاجية العنصر للعام السابق) $\times 100$.

3- معايير كفاءة التشغيل

أ- درجة التصنيع

- نسبة المواد المستخدمة في الإنتاج = (قيمة المواد المستخدمة في الإنتاج / قيمة الإنتاج الإجمالي) $\times 100$.

ويعكس مدى درجة التصنيع الداخلي حيث كلما زاد التصنيع قلت بالتالي قيمة المواد المستخدمة إلى قيمة الإنتاج بسعر البيع.

- نسبة القيمة المضافة = (القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج / قيمة الإنتاج الإجمالي) $\times 100$.
كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كانت درجة التصنيع الداخلي أكبر نظراً لتحقيق قيمة مضافة أكبر بالنسبة لقيمة الإنتاج.

ب- مدى الانتفاع بالطاقة

- نسبة الطاقة المتاحة إلى الطاقة القصوى* = (كمية الإنتاج حسب الطاقة المتاحة / كمية الإنتاج حسب الطاقة القصوى) $\times 100$.

يعبر عن النسبة المستغلة من الطاقة القصوى، وبالتالي البحث عن أسباب عدم الاستفادة من الطاقة القصوى.

- نسبة الانتفاع بالطاقة المتاحة = (كمية الإنتاج الفعلي / كمية الإنتاج حسب الطاقة المتاحة) $\times 100$.
وتستخدم للدلالة على مدى استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال الفترة المدروسة.

4- معيار القيمة المضافة

تعد القيمة المضافة من المؤشرات الهامة للحكم على أداء الوحدات الاقتصادية، حيث كلما كانت القيمة المضافة التي تحققها المنشأة أكبر كان أدائها أفضل، إلا أن هناك حالات لا تكون فيها الزيادة في القيمة المضافة بتحسين الأداء في الوحدة الاقتصادية مثل الرفع الاحتكاري لسعر بيع منتجات المنشأة، أو التمكن من تخفيض قيمة مستلزماته بسبب مركزه الاحتكاري، أو احتساب رقم للاهلاك أقل من قيمته الحقيقية... الخ.

* الطاقة القصوى: هي الطاقة المحددة خلال فترة زمنية معينة بافتراض توافر مجموعة من الظروف تؤدي إلى الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج، دون توقف أو عطل أو إسراف. أما الطاقة المتاحة فهي الطاقة القصوى مستبعداً منها اختلافات مجموعة مراكز الإنتاج وتقاس بأضعف مرحلة أو عملية إنتاجية.

والقيمة المضافة هي عبارة عن القيمة التي تضاف إلى قيمة المواد الداخلة في العمليات الإنتاجية، أي بعبارة أخرى هي الفرق بين قيمة الإنتاج (المخرجات) مطروحا منها قيمة مستلزمات الإنتاج (المدخلات). وفيما يلي المعادلة الخاصة بذلك:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج}$$

بما أن القيمة المضافة بموجب هذه المعادلة تمثل القيمة المضافة الإجمالية، لذا لا بد من استبعاد الاستهلاكات لكي نحصل على صافي القيمة المضافة والتي تشمل على كلفة العمل وكلفة رأس المال وربع الأرض والربح المخطط. هذا يعني أن صافي القيمة المضافة يمكن استخدامها كمؤشر لقياس أداء العاملين وفق المعادلة التالية:

$$\text{صافي القيمة المضافة لعنصر العمل} = \text{صافي القيمة المضافة} / \text{كلفة العمل المبذول في الإنتاج.}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس كفاءة أداء المشروع الاقتصادي فضلا عن أهميته في قياس كفاءة أداء العاملين، حيث أن ارتفاع نتيجة هذا المؤشر قرينة للحكم على تحسن أداء المشروع والعاملين وبالعكس. كذلك يعطينا هذا المؤشر درجة الربحية ومدى مساهمة المشروع في تعظيم ثروة المجتمع¹.

د- هل الخصخصة تؤدي إلى زيادة الكفاءة؟

تقوم العملية الإنتاجية في القطاع الخاص بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا لا يتأتى إلا إذا اتجهت الإدارة إلى النقيض من التكلفة ابتداء من المدخلات والتشغيل المستمر ووجود نظام للحوافز والرقابة المستمرة وعدم وجود أية طاقة أو عنصر معطل أو أكثر من الحاجة إليه، بالإضافة إلى التخطيط والتنظيم والتنسيق بين كل المدخلات والعمليات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة والتركيز على أن يكون الإنتاج متزايدا وذو جودة عالية، فتصبح بذلك المنشأة قادرة على كسب رضا المستهلك وتوجيه الطلب إلى منتجاتها، فتستمر العملية الإنتاجية ويزيد حجمها ويحقق أرباحاً وتزيد المنافسة بين المنتجين في تحسين نوعية وجودة السلعة والإنتاج عند أقل تكلفة والحصول على أقصى ربح والقيام بالإنتاج عند المستوى الأمثل، فعندها تتحقق الكفاءة ويحقق المشروع أرباحاً.

وقد ثبت تطابق الجانب النظري والتوقعات المستقبلية فيما يخص جانب الكفاءة للقطاع الخاص والخصخصة مع الجانب العملي، وهو ما دلت عليه تجارب الدول في الخصخصة حيث أن نسبة عالية من المشروعات التي تم خصصتها أصبحت أكثر كفاءة وربحية مما كانت عليه في القطاع العام وأن معدلات النمو قد ارتفعت بل إنها قد تحولت في بعض البلاد من معدلات سالبة إلى معدلات موجبة ومتنامية (ماليزيا، تشيلي، مصر، تركيا...) ² وهذا ما يؤكد أهمية الخصخصة وأثرها الإيجابي على الكفاءة والربحية، لأن الخصخصة قد أدت إلى نقل الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي سيعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة خاصة في الاستثمارات الأجنبية، وإدخال الإدارة العلمية،

¹ عبد آل آدم، يوحنا واللوزي، سليمان، دراسة الجندى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2000، ص ص 231-232.

² الربيعي، مرجع سابق، ص ص 153-154.

وتدريب وتشغيل ذوي المؤهلات العلمية المطلوبة ممن يجيدون التعامل مع التقنيات الحديثة، وهو ما سينعكس إيجاباً على الأداء الفني والإنتاجي.

إذا يمكن القول بأن الخصخصة تؤدي فعلاً إلى زيادة الكفاءة، ولكن في الدول النامية يتوقف نجاح الخصخصة على عدد من العوامل الأساسية أهمها أن يتوفر للمنشأة المخصصة بيئة اقتصادية مواتية تتفاعل فيها قوى السوق في إطار أوسع وبجدية تامة. وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية¹ أوضحت أنه تمت دراسة 15 شركة كورية جرت خصخصتها في بداية الثمانينيات وتبين أن 6 شركات زادت فيها الكفاءة والإنتاجية وأن اثنتين من الشركات انخفضت فيهما الكفاءة، وفي تجربة أخرى في الهند اتضح أن هناك إخفاقاً في الصناعة سواء في مشروعات القطاع العام أو مشروعات القطاع الخاص، وأن ذلك يرجع إلى البيروقراطية، ومعوقات كثيرة تتعلق بميزانيات الشركات وغيرها، وهنا في حالة الهند فإن الخصخصة في حد ذاتها لم تؤثر على الكفاءة والإنتاجية، وعلى ذلك نؤكد أنه متى توفرت بيئة أعمال في الدولة فإن المنشأة تزيد من إنتاجيتها وهو ما يعني أن الخصخصة تؤثر فعلاً في زيادة كفاءة الإدارة والإنتاج والعمالة.

ومن أبرز الأخطار التي تمثلها الخصخصة لهدف تحسين الكفاءة في النظام الاقتصادي إحلال الاحتكارات الخاصة محل الاحتكارات العامة وذلك في حالة غياب المنافسة، لأنه في هذه الحالة سوف تسعى المشروعات الخاصة لاستغلال أوضاعها السوقية لتعظيم دخولها على حساب المستهلكين، ولقد أظهرت التجربة البريطانية ذاتها أن هذه النتيجة ليست افتراضاً مدرسياً ولكنها خطر واقعي ظهر جلياً في عمليات خصخصة British Gas و British Telecom و British Airways، فهدف الكفاءة الاقتصادية الذي كان المبرر الأول لسياسة الخصخصة قد أخذ في التواري عن التطبيق تاركاً الأولوية لهدف تعظيم إيرادات الخزنة العامة لذلك نجد أن الحكومة البريطانية قد أبقت قيود كثيرة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية لصالح British Telecom وفي سوق النقل الجوي لصالح British Airways بعد الخصخصة. فالمستهلك لن يستفيد في الأغلب من وراء خصخصة هذه الشركات، بل سوف يخسر حماية الدولة ضد التعسف المحتمل من قبل الشركة الخاصة المحتكرة².

وهكذا يتبين أن هناك خطراً حقيقياً يتمثل في أن تؤدي الخصخصة إلى دعم الأوضاع الاحتكارية بدلاً من أن تقود إلى تشجيع المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية.

ثانياً: الآثار المالية

من أهم الدوافع التي تحدد الحكومات إلى التفكير في برامج الخصخصة وتنفيذها هو الاعتقاد السائد بأنها تفيد ماليات الحكومات وتخلصها من أعباء الديون والعجز في الموازنة العامة وتمكينها من مواجهة التزاماتها الاجتماعية.... الخ.

وعليه سيتم تناول الآثار المالية للخصخصة على النحو التالي:

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 31.

² موسى، أحمد جمال الدين، مرجع سابق، ص 38.

1- أثر الخصخصة على الموازنة العامة

تؤثر الخصخصة على الموازنة العامة للدولة إيجاباً في تخفيف الأعباء المالية عن الدولة وتخفيض العجز في ميزانيتها العامة، وتأتي هذه النتيجة في بعض الأحيان بشكل مباشر للدخل الفوري الذي تحصل عليه الدولة نتيجة بيع ممتلكاتها للقطاع الخاص، و في أحيان أخرى فإن قيام الدولة بطرح ما تحتاج إليه من خدمات في مناقصات القطاع الخاص، مثل أعمال النظافة والتشغيل والصيانة، لا يؤدي إلى تحقيق دخل مباشر، وإنما يعمل على تخفيض النفقات الجارية وتكاليف التشغيل السنوية، ففي تنزانيا مثلاً، تبين أن خفض تكاليف التشغيل في المؤسسات المملوكة للدولة بنسبة 5% يوفر مبلغاً يساوي إجمالي ما تصرفه الدولة على الرعاية الصحية في عام واحد¹.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الخصخصة قد تؤثر في تخفيض السيولة النقدية، وهو ما سيترتب عليه كبح جماح التضخم مما يساعد على تخفيف الأعباء على المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود واستقرار الأسعار، ذلك أنها تؤدي إلى انخفاض المبالغ التي كانت تدفع للمشروعات العامة كتمويل عام وتوقف الدعم الموجه لهذه المشروعات من قبل الدولة².

ورغم الآثار الإيجابية للخصخصة على المالية العامة إلا أن هناك آثاراً سلبية للخصخصة في هذا الجانب تتمثل في الفائض المفقود على الموازنة نتيجة بيع الشركات والمشروعات العامة الربحية الذي كان يستخدم في المساهمة في مواجهة العجز بالموازنة وأيضاً القدرة الإنفاقية للحكومة الجارية والاستثمارية.

بالإضافة إلى أنه في معظم برامج الخصخصة، يتم التركيز أساساً على المشروعات العامة الجيدة التي يرغب القطاع الخاص في تملكها، مما سيعني تحويل هذه المشروعات وترك المشروعات المتعثرة وذات الأعباء الاقتصادية في يد الدولة، وذلك بالتأكد لن يقلل من الأعباء المتزايدة على الميزانية العامة، وإنما قد يعني حرمان هذه الميزانية من إيرادات متوقعة من مشروعات جيدة³.

2- أثر الخصخصة على مديونية الدولة

لجأت أغلب الدول النامية مع عدم كفاية مواردها المالية لمواجهة النفقات الجارية والاستثمارية إلى القروض الخارجية من الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، أو الداخلية من البنوك وإصدار السندات وأذونات الخزينة، وعندما جاءت سياسة الخصخصة ودخلت حيز التنفيذ فإن حصيلة بيع المشروعات قد أسهمت وتساهم في خفض أو سد مديونيتها الخارجية والداخلية، ولهذا فإن حصيلة الخصخصة لها تأثير إيجابي وهام يتمثل في التالي⁴:

أ- خفض المديونية بمقدار الدعم الذي كانت تقدمه الدول للمشروعات الخاسرة سنوياً؛

¹ بن أوانج، مرجع سابق، ص 80-81.

² الربيعي، مرجع سابق، ص 192.

³ الحمود، ماضي عبد العزيز، التحول إلى القطاع الخاص في ضوء كفاءة الأداء في كل من القطاع العام والخاص في دولة الكويت، ندوة «القطاع العام والخاص في الوطن العربي»، 14-17 أيار/ مايو 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ص 19.

⁴ الربيعي، مرجع سابق، ص ص 193-194.

ب- تحسّن وضع الموازنة بعد الخصخصة من جراء الإقلال من المديونية وفوائدها، ومن ناحية أخرى الإقلال أو عدم الاقتراض لأغراض دعم ومساعدة المشروعات العامة إذا تخلصت الدولة منها بالبيع فتتجنب الدولة بذلك القروض الجديدة وفوائدها؛

ج- التخلص من المديونية القائمة أو تخفيضها نتيجة تسديد الديون من متحصلات بيع المشروعات؛
د- إن حصيلة بيع المشروعات ستولد لدى الدولة قدرة تمويلية تقدر معها إقراض بعض المشروعات لغرض دعم مراكزها المالية وتحسين أوضاعها؛

هـ- ستزيد حصيلة الدولة من الضرائب من المشروعات التي تمّ تحسين أوضاعها نتيجة زيادة أرباحها ودخول العاملين فيها؛

و- إن مقايضة المديونية بملكية المشروعات الوطنية يؤدي إلى خفض عبء الدين الخارجي على الحكومة دون النيل من موارد النقد الأجنبي النادرة.

هذا وتتطوي عملية مقايضة الديون الخارجية بحقوق الملكية في المشروعات العامة على عدة مخاطر من أبرزها:

- إن تحويل الأرباح والفوائد والدخول التي يجنيها الملاك الجدد خاصة الأجانب ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، رغم ما يكون في الأجل القصير من تخفيض عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة.

- يصبح للمستثمرين الأجانب نصيباً في الدخل المحلي المنخفض وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية.

- إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية من خلال امتلاكها للمشروعات المحلية. ويكون ذلك غالباً في ضوء امتيازات وضمانات سيتضرر منها البلد مثل حرية تحديد الأسعار والأجور ونوعية التقنية المستخدمة والإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات القومية.

وتشير إحدى الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي، أنه قد تم تقليص العجز في الموازنة في أغلب الدول التي أخذت بسياسات التصحيح الهيكلي و الخصخصة، و ذلك من خلال الضغوط المباشرة على الأجور والإنفاق العام والدعم للسلع الأساسية، كما أدت الزيادات في الإيرادات أعوام (1995-1996) بفضل التحسن النسبي في أسعار النفط والخامات الأخرى إلى تقليص عجز الموازنة، أما العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية فالملاحظ أنه استمر في الزيادة وأنه على الرغم من الإصلاحات في أكثر من 70 بلداً نامياً منذ 1980 فإن عبء الدين الخارجي للدول النامية قد ازداد من 658 مليار دولار عام 1980 إلى 1770 مليار دولار عام 1993، وازداد الدين الخارجي للدول العربية من 141,417 مليون دولار عام 1990 إلى 157,738 مليون دولار عام 1995، أي على

الرغم من تطبيق معظم الدول العربية برامج للتصحيح الهيكلي فإن مديونيتها قد ازدادت بما يقارب 11.54% خلال خمس سنوات¹.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية

تعتبر الآثار الاجتماعية من أهم الآثار الناتجة عن الخصخصة حساسية ووقعاً، مما يستلزم الأمر أن يحسب لها أبعادها وخاصة الآثار السلبية منها، والسعي إلى التخفيف من وقعها وتعظيم الآثار الإيجابية.

ولعل أهم الجوانب التي يمكن تناولها في هذا الشأن ما يلي:

1- أثر الخصخصة على العدالة الاجتماعية

تحمل الخصخصة في طياتها آثاراً داعمة لمبدأ العدالة وأخرى مخلة بهذا المبدأ وتتمثل العوامل أو الآثار التي تؤدي إلى مزيد من العدالة الاجتماعية بالتالي:

أ- الخصخصة تعطي فرصة للطبقة العاملة في التملك والمساهمة في العملية الإنتاجية وهو ما يسمى «بتشجيع رأسمالية الشعب».

ب- تسمح الخصخصة بخلق نوع من التقارب بين الطبقة العاملة والملاك بعد أن أصبح الأفراد مساهمين ومالكين للمشروع أو الشركة، فمشاركتهم في رأس المال والربح واتخاذ القرار سوف يجعلهم يزدون من جهدهم ويدفعون بالعملية الإنتاجية إلى مزيد من الإنتاج والكفاءة فتزيد أرباحهم وثرواتهم.

ج- إذا ترتب على الخصخصة تحسين في مستوى الكفاءة الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي فإن مجمل المستهلكين يمكنهم الاستفادة من هذا التطور لسببين تابعين هما الانخفاض في أثمان السلع والمنتجات الذي ينجم عن التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل الحقيقية التي تعم على أثر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي².

أما الآثار السلبية لعملية الخصخصة في هذا الجانب فتتمثل فيما يلي³:

أ- قد تؤثر الخصخصة سلباً على التوزيع الوظيفي للدخل القومي، ذلك أن المشروعات العامة تتميز في غالبية دول العالم الثالث بوجود حجم كبير من القوى العاملة بالمقارنة مع مثيلاتها في القطاع الخاص، وأن الأجور فيها عادة أعلى في المتوسط من القطاع الخاص، وأن تأثيرات نقابات العمال أكثر ظهوراً، وهي أمور عرضة للتبديل بعد الخصخصة التي تقود عادة إلى خفض العمالة ونقص الأجور وتحجيم أهمية النقابات العمالية، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تغيير في هيكل التوزيع الوظيفي حيث ينخفض نصيب الأجور ويزيد نصيب الأرباح.

¹ الأبرش، مرجع سابق، ص 186.

² موسى، أحمد جمال الدين، مرجع سابق، ص 43.

³ المرجع السابق، ص ص 41 - 45.

ب- إن المشروعات المخصصة تذهب غالباً إلى الصفوة الغنية في المجتمع مما يؤدي إلى اتساع التفاوت في توزيع الدخل القومية، وإذا ذهبت أصول هذه المشروعات إلى أيادي الأجانب والشركات متعددة الجنسية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة وتأييد التفاوت العالمي في توزيع الدخل والثروات.

وإذا حققت الشركات المخصصة أرباحاً فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من تركيز الثروة في أيادي الأغنياء لأن هذا العائد سوف يتجه غالباً لشراء المزيد من الأسهم والأصول.

وتؤكد الدراسات التطبيقية أن الإجراءات التي صاحبت عمليات الخصخصة في البلاد المختلفة لم تحل دون تركيز الدخل والثروات في أيادي محدودة، فالإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج الخصخصة في الشيلي تحت شعار «الرأسمالية الشعبية» لتجنب تركيز الثروة لم تشكل ضماناً كافياً ضد هذا الخطر حيث أسفرت نتائج هذا البرنامج خاصة في مرحلتيه الأولى والثانية عن مزيد من تركيز الثروة في البلاد¹.

ج- تؤدي الخصخصة إلى إلغاء الدعم للسلع والخدمات مما يؤثر على الطبقات الفقيرة في المجتمع.
د- التقليل من إنتاج السلع الاجتماعية، حيث أن الإنتاج طبقاً لنظام آلية السوق وطبقاً للقوة الشرائية مما يقلل من إنتاج السلع منخفضة الثمن².

يتبين مما سبق أن سياسة الخصخصة يترتب عنها أثراً سلبية على العدالة الاجتماعية ذلك أن الإصلاح الاقتصادي يفرض أعباء ثقيلة على الفقراء الذين هم أقل قدرة على تحملها، وبالتالي فإن هناك خطراً قائماً عند انتهاج سياسة الخصخصة وهو أن يؤدي الاعتماد على آليات السوق وحدها كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي إلى إضعاف التزامات الفرد تجاه الجماعة ومن ثم فقد المواطنين الأكثر ضعفاً لملجئهم الاجتماعي الطبيعي، فالخصخصة — خاصة إذا شملت المنشآت والمرافق الخدمية والاجتماعية — قد تقود إلى نتائج تناقض مبدأ الرفاه الذي يقضي بضرورة توفير الخدمات لمن يحتاجها وليس فقط لمن يملك دفع ثمنها³.

2- أثر الخصخصة على العمالة

يعد تأثير الخصخصة على العمالة من أهم المشاكل الاجتماعية للخصخصة، وذلك باعتبارها أكثر المواضيع التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ أن المشروعات العامة وقد أثقلت بالأعداد الكبيرة الزائدة عن حاجاتها وبالإضافة إلى اتصاف العاملين في المشروعات العامة بانخفاض مهاراتهم وقدراتهم العلمية والفنية، ناهيك عن اتصافهم بالاتكالية واللامبالاة والاعتماد على الأجور والمرتبات بعيدة الصلة بالإنتاجية... الخ.

فإن الاتجاه نحو خصخصة المشروعات والشركات العامة ليس مشروطاً ومقترناً بتقبل القطاع الخاص لكل القوى العاملة في المشروع المباع وتشغيلهم.

¹ المرجع السابق، ص 45.

² الربيعي، مرجع سابق، ص 188.

³ موسى، أحمد جمال الدين، مرجع سابق، ص 46.

فالقطاع الخاص تحركه اعتبارات الربحية وضغط المصروفات الأمر الذي سيؤثر سلباً في هذه العمالة، وذلك للاحتمال الكبير باستبدالها بعمالة أرخص وأكثر مرونة تماشياً مع أهداف القطاع الخاص¹.

ولا شك في أن الطبقة العاملة تمثل الجانب الحيوي في المجتمع وهي عادة تعول غيرها في ظل مجتمع نام يتسم بارتفاع معدل الإعالة، ومن ثم فإن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقة التي تضم الملايين من الأفراد والأسر خاصة من الطبقات محدودة ومتوسطة الدخل يؤدي إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالطلب الفعال ومستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار².

وبعد الخوف من البطالة هاجساً يواجه كافة الدول التي خاضت تجربة الخصخصة وهو ما ينتج عن الاستغناء عن العمالة غير الماهرة، أو نتيجة لإعادة تصنيف الوظائف (Re-classification of posts) ، أو استحداث وظائف جديدة تنسم بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وغير ذلك.

وتشير الدراسات إلى أن نسبة البطالة ارتفعت في بعض الدول التي طبقت برنامج للخصخصة، ففي سيريلاونكا تم توفير أكثر من 22 ألف عامل في قطاع المواصلات وفي ألمانيا الشرقية ظهرت بطالة مؤقتة بنسبة 30 إلى 40 % نتيجة فقد 3.5 مليون وظيفة من بين 9.5 مليون كانت موجودة قبل الخصخصة، وفي بعض دول إفريقيا أدت الخصخصة إلى إزالة ما يسمى بالعمالة الوهمية (Ghost workers) أي الموجودين على لائحة المرتبات ولا يعملون شيئاً³.

ورغم ذلك فقد كان هناك العديد من الوسائل لمعالجة قضية العمالة في إطار الخصخصة، فهناك أسلوب تخصيص نسبة من أسهم الشركات العامة تباع إلى العاملين بها بأسعار منخفضة، وهناك أسلوب توزيع المستندات على العاملين بالمنشآت وهو ما حدث في العديد من دول أوروبا الشرقية. كما تم السماح بإنشاء اتحادات العمل وتمكينهم من شراء أسهم الشركة (أو جزء منها) هذا بالإضافة إلى إعادة تدريب العمال لإلحاقهم بوظائف جديدة، أو تقديم مكافآت مالية مجزية لمن يترك الخدمة مبكراً.

رابعاً: الآثار السياسية

ينجم عن الخصخصة العديد من الآثار السياسية قد تفوق في تكلفتها الاقتصادية المتوقعة، ومن أهم الآثار الإيجابية الناجمة عن الخصخصة ما يلي⁴:

1- تؤدي الخصخصة إلى مزيد من التأييد للحزب أو الأحزاب التي تتنادي بفكرة الخصخصة، خاصة إذا حققت الخصخصة نجاحات ملموسة، وهذا ما حدث في المملكة المتحدة، حيث نال حزب

¹ الحمود، موسى عبد العزيز، مرجع سابق، ص 19.

² موسى، أحمد جمال الدين، مرجع سابق، ص 208.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 32.

⁴ الربيعي، مرجع سابق، ص 196.

المحافظين بقيادة السيدة مارجريت تاتشر تأييداً كبيراً، كما أن تطبيق الخصخصة وإنجاح برامج تنفيذها يؤدي إلى خلق نوع من التوازنات السياسية، ومن ثم الاستقرار السياسي؛

2- كما تعتبر الخصخصة بمثابة العلاج الناجح لإزالة الفساد والبيروقراطية من الإدارة والاقتصاد القومي والمجتمع؛

3- تؤثر الخصخصة على الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ذلك أنها ذات علاقة باقتصاديات الديمقراطية وباعتبار أن نجاحها مرتبط بوجود بيئة ديمقراطية ومناخ ديمقراطي تسود فيه التعددية الحزبية والحرية الاقتصادية.

ولا يجب إغفال الآثار السلبية للخصخصة على الصعيد السياسي خاصة إذا ما تم تحويل بعض المشروعات الحيوية والإستراتيجية إلى الملكية الخاصة الأمر الذي سيؤثر بالطبع في بعض اعتبارات السرية والأمن القومي المرتبطة بهذه المشروعات¹.

خامساً: الآثار البيئية

تولي الحكومات جانب البيئة وحماية الأفراد والمجتمعات من التلوث، أهمية خاصة وهي تضع التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة، فالمشروعات الخاصة عادة ما تهدف إلى تحقيق أقصى ربح، وهي في ذلك غير عابئة بالأضرار التي قد تنتج عند قيامها بتنفيذ المشروعات ولا تهتم بالأعمال الضارة بالبيئة.

ولهذا فإن مسؤولية الدولة في هذا الجانب تبقى قائمة، وعليها أن تسن التشريعات والقوانين الرادعة والمعاقبة لأي تمارد يضر بالبيئة من النشاط الخاص، وكذلك استخدام مختلف الأساليب المشجعة على عدم الإضرار، خاصة ونحن في عصر التكنولوجيا والصناعات الكيميائية ومخلفاتها التي تضر بالتوازن البيئي، وتعرض حياة الفرد والكائنات الحية للخطر، والذي قد يتعدى حدود الدولة إلى دولة أخرى مما يستلزم تعاون دولي ومسؤولية دولية²

¹ الحمود، موزي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 19.

² الربيعي، مرجع سابق، ص 198.

الخلاصة

تعد الخصخصة أحد المكونات الرئيسية لسياسة التحرير الاقتصادي التي أخذت تجتاح العالم في السنوات الأخيرة، مقدّمة على أنها العلاج الشافي للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع بلدان العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجة تطورها، بدءاً بتحسين أداء وحدات الإنتاج وزيادة كفاءتها الاقتصادية وانتهاء بوضع حد للاختلالات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية مروراً بتوسيع قاعدة المشاركة في الثروة والدخل الوطني عن طريق النمو المطرد.

ومما لا شك فيه أن الدافع وراء تبني هذه العملية قد اختلف من دولة إلى أخرى ومن البديهي أن تختلف طرق وأساليب الخصخصة في كل دولة من واقع قدرات الاقتصاد المحلي، لكن الخصخصة ليست بالعملية الإجرائية البسيطة ولا يمكن إنجازها في عجلة مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي أو التطور الإداري، فهي عملية معقدة ذات أبعاد وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، لهذا يؤكد الخبراء أهمية أخذ الظروف والعوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية الخصخصة وإعداد برنامجها التنفيذي.

الفصل الثالث: الإطار العملي لسياسة الخصخصة في الجزائر

المبحث الأول: سياسة الخصخصة في الجزائر
المبحث الثاني: نتائج سياسة الخصخصة في الجزائر.

تمهيد

إن بروز فكرة الخصخصة ومناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بالتحول نحو اقتصاد السوق، وحسب النتائج المتحصل عليها جراء هيمنة القطاع العام على أغلبية الأنشطة الاقتصادية، كان على الحكومة الجزائرية أن تعيد النظر في هيمنة واحتكار القطاع العام، وفسح المجال للقطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي للمشاركة في التنمية الاقتصادية، وللقضاء في نفس الوقت على الحالة المزرية للمؤسسات الاقتصادية العامة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ تضمّن المبحث الأول سياسة الخصخصة في الجزائر وذلك بالتطرق للإجراءات والتعديلات الهيكلية والأطر التنظيمية التي هيأت المناخ للتطبيق السليم للخصخصة بالإضافة إلى التأطير القانوني والمؤسسي لهذه السياسة من حيث، الأسباب، والأهداف والهيكل المسؤولة عن تطبيق الخصخصة في الجزائر، وكذلك الأساليب التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في خصخصة أو بيع المؤسسات العامة.

وتضمّن المبحث الثاني نتائج سياسة الخصخصة في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم المعوقات التي تعترض سياسة الخصخصة في الجزائر بالإضافة إلى حصيلة هذه السياسة وآثارها على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: سياسة الخصخصة في الجزائر

إنّ عملية الخصخصة في الجزائر وبكل ما تحمله من أبعاد وانعكاسات متفاوتة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لم تأت كإجراء منفرد بل ترافقت بسياسات إصلاحية أخرى، جاءت في إطار ما يعرف بوصفات المؤسسات المالية والدولية المسماة ببرامج التعديل الهيكلي التي تفرضها هذه المؤسسات وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على البلدان التي تبرم معها اتفاقيات. إنه وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي ميّزت بداية ونهاية الثمانينات والمتمثلة في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، اللتان وضعنا الأرضية الاقتصادية والتنظيمية وكذلك السياسية والإيديولوجية للدخول في اقتصاد السوق، بدأت الجزائر مسيرة مع المؤسسات المالية الدولية وبرامجها وشروطها. أولاً: تهيئة المناخ قصد التطبيق السليم للخصخصة في الجزائر

لقد تميّز الوضع الاقتصادي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2%، وارتفاع التضخم إلى 20,5%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية الالتجاء إلى الأسواق العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجياتها للاستيراد¹، وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بإبرام مجموعة من الاتفاقيات: الأولى مع صندوق النقد الدولي، وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية، بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق وذلك لتحسين ميزان المدفوعات، أما المجموعة الثانية من هذه الاتفاقيات كانت مع البنك الدولي، وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة والخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى الاختلالات، وتمنع الحوافز وتقلل من قدرة القطاع الخاص.

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989)

يعد أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث أن الجزائر سابقاً كانت ترفض اللجوء إلى الصندوق، ذلك بسبب الوصفات الاقتصادية العسيرة التي يفرضها، ولكن في تلك المرحلة لم يكن من خيار أمامها سوى القيام بهذه الخطوة. وبموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة بـ 623 مليون وحدة سحب خاصة، وذلك بدون شروط. كما وافق الصندوق على منحها 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، وذلك ضمن اتفاق التثبيت (1989)، إضافة إلى مبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة كتمويل تعويضي.

¹ بن دعيدة، عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الندوة الفكرية التي نظّمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997، ص 361.

في نفس الوقت أبرمت الجزائر أول اتفاق مع البنك الدولي، كان ذلك خلال سبتمبر 1989. ومن هنا ألزمت هذه المؤسسات الجزائر بإتباع سلسلة من السياسات الاقتصادية على المستويين الداخلي و الخارجي، ولقد التزمت الجزائر بتنفيذ الشروط المتفق عليها و المتمثلة في:

- تحرير الأسعار من خلال رفع الدعم.

- تقليص عجز الميزانية.

- تعديل سعر الصرف.

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991)

نظراً لاستمرار الاختلالات وعدم التوازن الاقتصادي، لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي، و هذا ضمن اتفاق ستاند باي (2)، و بموجب هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض مقداره 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربع دفعات، كما أبرمت في نفس الوقت اتفاقاً مع البنك الدولي، تحصلت من خلاله على 350 مليون دولار خصصت لتطهير المؤسسات الاقتصادية العامة.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي (1994 - 1995)

خلال المرتين السابقتين التي لجأت فيهما لصندوق النقد الدولي، كانت الاتفاقات تتم بطريقة سرية، لكن هذه المرة فقد تم الإعلان عن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها. فكان أول الأمر مع نادي باريس و ذلك في نهاية ماي 1994، وهذا بعد إبرام اتفاقية ستاند باي (3) مع صندوق النقد الدولي.

فمن خلال اللجوء إلى نادي باريس، تم بموجب هذا الاتفاق إعادة جدولة مبلغ 4.4 مليار دولار أمريكي وذلك لمدة 16 سنة، منها مدة 4 سنوات فترة سماح. حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من شهر ماي 1998. ومن أهم ما اتفق عليه ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية.

- تحسين معدل النمو.

- رفع الدعم عن مختلف الأسعار ما عدا الأساسية منها.

- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري.

- معالجة عجز الميزانية العامة للدولة من خلال التسيير الصحيح للنفقات العامة.

إن هذا الاتفاق قد سمح للجزائر بتوفير 16 مليار دولار، حيث تراجع معدل خدمة الديون إلى 3.3%¹ خلال سنة 1995.

4- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

لجأت الجزائر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي بعد الصعوبات الكبيرة التي عانت منها، فاستفادت من قرض بقيمة 1.17 مليار وحدة سحب خاصة، أي ما يقارب نسبة 127.9 % من حصتها. لتعيد

¹ راتول، محمد، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، 2001 ص 334.

مرة أخرى إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس، وكان ذلك سنة 1995، لتتم إعادة جدولة 7.3 مليار دولار من مديونيتها، وذلك لمدة 15 سنة، مع فترة سماح تقدر بـ 4 سنوات. كما لجأت الجزائر ولأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخاصة والمقدرة بـ 3.2 مليار دولار أمريكي.

لقد تركّزت أهداف هذا البرنامج على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخصخصة جزء من المؤسسات العامة ومواصلة التحرير الاقتصادي، وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للنفقات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة.

من أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين؛ تتمثل الأولى بسياسة اقتصادية ظرفية، والثانية بسياسة اقتصادية متوسطة المدى:

أ- **السياسة الاقتصادية الظرفية:** تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية¹.

- **في ما يتعلق بالميزانية،** استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الإيرادات من جهة والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وهذا على فترة تمتد حتى سنة 1997.

- وفي جانب الموارد عمدت السلطات إلى توسيع الرسم على القيمة المضافة والرفع من العائد الضريبي وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

- أما من جانب تقليص النفقات، فكان ذلك من خلال الضغط على النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز والمرتبات والأجور وهذا عن طريق التحكم في مناصب العمل وعدد العمال، وتثبيت أجور عمال الوظائف العامة والمؤسسات العامة بالإضافة إلى إلغاء إعانات أسعار المواد الضرورية، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العامة².

- أما بالنسبة للسياسة النقدية، فإن السلطات المركزية ركّزت على مكافحة التضخم وتخفيضه برقم واحد، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد الوطني ومن أجل تحقيق ذلك، فقد اتخذت السلطات المركزية التدابير النقدية التالية³:

- التحكم في السيولة المصرفية، وذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة في ما بين البنوك؛

- تكوين سوق القروض وذلك عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك؛

- إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة؛

¹ بن دعيدة، عبد الله، مرجع سابق ص: 365.

² راتول، محمد، مرجع سابق، ص ص 50-51.

³ بن دعيدة، عبد الله، مرجع سابق، ص 366.

- تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.
- ب- **السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط:** لقد عازمت السلطات المركزية على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي. لذلك حرصت السلطات على أن يتسم هذا النمو بـ:
 - الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاعات الصناعة و الزراعة والبناء، والعمل على توفير التمويل الملائم والدائم بعيداً عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية؛
 - الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي؛
 - البدء بالتنشغيل وامتصاص البطالة.
 - أما بالنسبة للقطاع الخارجي: فقد ركزت السلطات على متابعة تحرير التجارة الخارجية، وذلك برفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات. كما ركزت على تطوير نظام الصرف، وذلك عن طريق إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية عام 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ج- نتائج برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر

- إنّ التطبيق الميداني للبرنامج كان صارماً، إذ صاحبه المتابعة الميدانية لمصالح المؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى الرغبة القوية من طرف الحكومة التي أشرفت على تجسيده ميدانياً للخروج من الأزمة متعددة الجوانب. غير أنّ هذا التطبيق بقدر ما أحدث انعكاسات إيجابية على بعض القطاعات فإنه لم يخلو من انعكاسات سلبية على معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية¹.
- لقد تمكنت الجزائر خلال فترة البرنامج من تحسين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي:
 - بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج إيجابية، حيث انتقل من -0,9% سنة 1994 إلى 4,5% سنة 1997 وإلى حدود 6% سنة 1998، وهذا بالرغم من اللااستقرار الذي كانت تعرفه المؤسسات العامة ورغم حل عدد كبير منها².
 - كما أن عجز الميزانية بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي أخذ يتحسن حيث انتقل من -4,4% عام 1994 إلى 3% و 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنتي 1996 و 1997 على التوالي³، وكان هذا بسبب التقليل من النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب.

¹ راتول، محمد، مرجع سابق، ص 63.

² المرجع السابق، ص 64.

³ بابا، عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 226.

- أما التضخم؛ فقد تم التحكم فيه حيث انخفض بوتائر عالية فانتقل من 29% عام 1994 إلى 18,7% عام 1996 ليصل إلى حدود 5% عام 1998.

- كما سجل ميزان المدفوعات تحسناً سمح بمضاغفة احتياطات الصرف، حيث بلغت في نهاية عام 1996، 4,23 مليار دولار، ووصلت إلى 8.05 مليار دولار عام 1997، فتحصّنت بذلك مدة تغطية الاحتياطات بأشهر الواردات لتصل إلى أكثر من 11 شهراً عام 1997¹. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك الزيادة في الإنتاج الوطني من المحروقات حيث بلغ الإنتاج أكثر من 800 ألف برميل في اليوم خلال عام 1996، وأيضاً زيادة الصادرات خارج المحروقات حيث عرفت زيادة قدرها 70% في عام 1996 مقارنة بعام 1995، فتجاوزت بذلك 800 مليون دولار عام 1996².

- أما على مستوى الديون وخدماتها، فقد بلغ مجمل الديون قبل الشروع في تنفيذ البرنامج بنسبة 25,724 مليار دولار، ولكنه ارتفع عند بداية التطبيق بحوالي 3,8 مليار دولار، وقد استمرت الزيادة في الاستدانة الخارجية لغاية عام 1996 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في التاريخ الاقتصادي الجزائري وهو 33,65 مليار دولار، وهذا بفعل القروض والتسهيلات الائتمانية المحصل عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي، ثم أخذت تنخفض نسبياً لتصل إلى 30,47 مليار دولار سنة 1998، مع نهاية البرنامج.

سمحت إجراءات إعادة الجدولة المصاحبة للبرنامج؛ بتخفيض خدمات الديون إلى النصف، فبعدما كانت تتراوح بين 8,8 و 9,5 مليار دولار خلال الفترة 1990 و 1993 فإنها انخفضت خلال الفترة 1994 و 1997 لتتراوح بين 4,2 و 4,5 مليار دولار على التوالي. فسمحت بذلك بزيادة قدرات التمويل الخارجية بأكثر من 4 مليار دولار، غير أنّ هذه الخدمات عاودت الارتفاع، حيث بلغت عام 1998 (5,18) مليار دولار، وهذا بسبب انتهاء فترة الإعفاء المستفاد منها من جراء برنامج إعادة الجدولة والإصلاح الاقتصادي.

- أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة والتي اقتربت نسبتها إلى 27% عام 1995³، كما كان متوقعاً أن تزيد هذه النسبة كنتيجة ملازمة لخفض الاستثمار الحكومي وتصفية العديد من المؤسسات العامة والشروع قريباً في عمليات الخصخصة على نطاق واسع.

لقد استهدفت الدولة منذ انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي، العمل على خلق المناخ الملائم لتسهيل الانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد حر تحكمه وتسيره آليات السوق، و تشجيع الاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار وخلق هيئات

¹ راتول، محمد، مرجع سابق، ص 72.

² محمد العبد الله، مصطفى، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان المغاربية، الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر 1997، ص 85.

³ نفس المرجع، ص 93.

ومؤسسات المؤطرة لذلك. وذلك بهدف القضاء أو التقليل من العراقيل والمعوقات التي تعترض المستثمر، وإعطائه كل التسهيلات اللازمة والمطلوبة¹.

ثانياً: الخصخصة في الجزائر

أعلنت الحكومة الجزائرية عن بدء تنفيذ برنامج الخصخصة في عام 1995² كسياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع العام.

وكان أول برنامج للخصخصة ظهر في أبريل 1996 مدعماً من طرف البنك الدولي، حيث يمس حوالي 200 مؤسسة عامة محلية صغيرة خاصة في قطاع الخدمات، وقد عرفت نشاطات حل المؤسسات العامة والخصخصة انطلاقاً حقيقية مع نهاية 1996 بعد إنشاء شركات جهوية قابضة التي استخلفت صناديق المساهمة بناء على الأمر 95-25 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وبحلول شهر أبريل 1998 فإن عملية الخصخصة أو الحل كانت قد شملت أزيد من 800 مؤسسة محلية كما حدّد مع نهاية 1997 اعتماد برنامج يقضي بخصخصة 250 مؤسسة عامة كبرى خلال سنتي 1998-1999³.

لقد وضعت القوانين والإجراءات الخاصة بعملية الخصخصة، كما حدّدت الهيئات والسلطات المخوّلة بالسهر على هذه العملية وكذلك كيفية تطبيقها.

1- أسباب تبني عملية الخصخصة في الجزائر

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني عملية الخصخصة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

أ- الأسباب الداخلية: تتمثل في الآتي:

(1) الصعوبات الاقتصادية: إنّ معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية تركّزت على تسيير المديونية الخارجية، وهذا الوضع أدّى إلى فقدان التدريجي في التحكم في الحياة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في القرارات الاقتصادية المتعددة، وكل هذا خلق العديد من المشاكل التي واجهت الإستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي تركز على سيادة وحرية القرار⁴.

هذا ما يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من أزمة المديونية الخارجية الخانقة، وبالتالي أصبحت أحد العوامل المؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تنامي

¹ أنظر الملحق رقم (01).

² انطلقت الخصخصة في الجزائر بمقتضى الأمر 90-22 الصادر في 26 أوت 1995 و المعدل بالأمر رقم 97-12 الصادر في مارس 1997، و هذا بعد القيام بإنشاء بورصة القيم المنقولة بمقتضى الأمر 93-10 الصادر في 23 ماي 1993، إلا أن آخر قانون منظم و موضح للخصخصة في الجزائر هو الأمر 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، و المتعلق بتنظيم و تسيير و مراقبة و خصخصة المؤسسات العامة.

³ راتول، محمد، مرجع سابق، ص 59.

⁴ صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 51، جامعة سطيف 2002، ص 51.

ظاهرة الفساد التي أصبحت تحدّ من كفاءة المؤسسات العامة مما أدى إلى التفكير في التوجه نحو الخصخصة.

(2) فشل الإصلاحات المتعاقبة للمؤسسة الاقتصادية: بحيث أن النتيجة الملائمة تمثلت في غياب المردودية الاقتصادية والمالية وكذلك التراكمات المعتبرة للعجز الذي لم تقلح معه المبالغ الضخمة التي تم ضخها في إطار عمليات التطهير وإعادة الهيكلة والتي فاقت 600 مليار دينار جزائري قبل سنة 1996 ومن جانب آخر فقد ازداد مكشوف المؤسسات العامة على الحساب بشكل كبير منذ سنة 1994، فقد وصل إلى 29 مليار نهاية 1995 وهو مبلغ يمثل أكثر من ربع رقم أعمال هذه المؤسسات¹.

(3) مركزية القرارات: لقد كان للجهاز المركزي للتخطيط دوراً سلبياً على سير المؤسسات العامة وبالتالي تدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية، ذلك لأن هذا الجهاز هو الجهة المسؤولة مباشرة عن اتخاذ القرارات، وهذا بالإضافة إلى النصوص القانونية التي تصدرها الوزارات الوصية التي تجمع كل منافسة حقيقية بين المؤسسات العامة، وهذا ما يدعو إلى ضرورة التوجه إلى القطاع الخاص².

(4) ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي والإداري: اعتبرت هذه الظاهرة ملازمة لأجهزة الدولة وناشئة عن نقص في خبراتها وكفاءتها وتضخمها الشديد، ومع تعيين كوادر غير جديرة على رأس منشآت الدولة، إضافة إلى فرض القرارات الحكومية على إدارات هذه المنشآت وسياساتها، كإغراقها بالمستخدمين والأيدي العاملة التي تزيد على حاجاتها الفعلية، وفرض أسعار بيع منخفضة على سلعها وخدماتها، وافتقار إدارتها إلى الحرية والاستقلالية ومرونة الحركة، وعجزها عن اتخاذ الإجراءات المناسبة وغياب المعايير الموحدة لقياس كفاءة الإنتاج والأداء فيها، وغياب المنافسة وتمتعها بالحماية الواسعة وتغطية خسائرها، وغياب أو فشل تطبيق نظم الرقابة والحوافز.

(5) توظيف موارد الدولة في مجالات اقتصادية ليست من اختصاصها: وبالتالي يجب الابتعاد عن تحميل الدولة تبعات و خسائر مالية، و ديوناً داخلية و خارجية مرتفعة و غير مبررة.

ب- الأسباب الخارجية: يمكن إدراجها فيما يلي:

(1) التعديل الهيكلي (دور الهيئات المالية الدولية): تقوم سياسية التعديل الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية وتكاد تفرضها على الدول النامية ومن بينها الجزائر بغية تصحيح أوضاعها الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من جميع الأنشطة وإطلاق السوق. حيث يرى صندوق النقد الدولي في تقييمه لأوضاع الاقتصاد الجزائري، أن استعادة التوازنات الكلية والتوازن النقدي الذي حققته الجزائر في الفترات الأخيرة لا يعد كافياً، مشيراً إلى ضرورة إحداث إصلاحات هيكلية فعلية وعميقة لهذا الاقتصاد وباعتباره تواجهه تحديات كبيرة، ومن بين الشروط المقترحة؛ إعادة إنعاش

¹ عياري، أمل ونصيب، رجم، تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقلة، أبريل 2003، ص 24.

² عماري، عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 43، جامعة سطيف، 2001، ص 65.

المؤسسات العامة لضمان نمو فعلي وترسيخ مبادئ تسير أكثر شفافية وفعالية عن طريق المواصلة في عملية خصخصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص.

(2) **العولمة الاقتصادية:** هذه العولمة لا خيار للدولة فيها سوى الارتقاء بإمكانياتها لتتمكن من الاستفادة بدلاً من أن تكون من ضحاياها، وهذا ما يستدعي قبل كل شيء تغيير مفاهيمها الاقتصادية والتعامل مع ما تحمله من تطورات وتغييرات بما يتناسب معها من أساليب وأدوات¹. هذا التجديد في الأساليب والأدوات ينطوي على وجوب إيجاد بيئة مؤسسية جديدة تعكس تماسك هياكل الإنتاج والتحكم في الاستخدامات التي يمتلك فيها القطاع الخاص دوراً مهماً في تفعيل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يقتضي الانطلاق في خصخصة موضوعية للمؤسسات العامة.

(3) **الإصلاحات المنتهجة في البلدان الأخرى:** لقد كان للإصلاحات المنتهجة في البلدان الأخرى خاصة تلك التي كانت تدور في فلك الاشتراكية أثرها في تحفيز المسؤولين على انتهاج نفس المنهج فيما يتعلق بالخصخصة ونعني بذلك إصلاحات خصخصة المؤسسات العامة في بلدان أوروبا الشرقية ومنها تحديداً روسيا، بولونيا، هنغاريا ورومانيا، كما أن الإصلاحات في هذا المجال شملت حتى البلدان الرأسمالية كفرنسا وإيطاليا في فترة الثمانينيات².

لهذه الأسباب، ومع الإدراك بأن الملكية الخاصة كمرتكز لسياسة الخصخصة؛ فإنه يمكن القول بأن انتهاج هذه السياسة لا يعتبر خياراً إستراتيجياً محضاً إلا بقدر ما يعتبر كذلك حتمية أملت المتغيرات الدولية والمحلية المختلفة.

2- أهداف الخصخصة في الجزائر

رغم أن خصخصة المؤسسات العامة لها سلبيات متعددة كتسريح العمال، البطالة... الخ. لكنها تهدف إلى تحقيق منافع أكبر يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ- قد تجذب الخصخصة رؤوس الأموال للمؤسسات العامة التي تعاني من نقص السيولة وذلك عن طريق بيع الأسهم أو عن طريق الاستثمارات المنجزة من طرف المالكين الجدد خصوصاً إذا كان هؤلاء أجانب.

ب- تسمح بتجديد الإدارة خاصة وأن كفاءات التسيير للمسؤولين في المؤسسات العامة هي أقل من المعايير الدولية ويرجع ذلك إلى أن معظم القرارات التي تخص النوعية و الكمية والأسعار المطبقة تتخذ مباشرة من طرف المخطط المركزي دون اعتبار للخطر الذي تفرضه المنافسة الدولية.

ج- تسمح كذلك بإدخال تكنولوجيا جديدة، لا سيما وأن معظم المؤسسات العامة تستخدم تكنولوجيا متقدمة لا تستجيب لمعايير الإنتاج المفروضة من طرف المنافسة الدولية.

د- تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للدولة وذلك بطريقتين:

¹ الناشف، أنطوان، مرجع سابق، ص 112.

² Mokhtar, Belaiboud, *la survie de la croissance de l'entreprise*, OPU, Alger. 1995, p. 225.

- من جهة المبالغ المقدمة من طرف الدولة لإعانة أنشطة المؤسسات العامة أو لتغطية عجزها، سوف تتقلص أو تلغى بسبب الخصخصة مما يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة.
- ومن جهة أخرى، يمكن استخدام رؤوس الأموال الناتجة عن بيع بعض المؤسسات العامة في تطهير المؤسسات العاجزة التي لم يتم خصخصتها دون اللجوء إلى الإصدار النقدي، أو أن تستخدم في التخفيف من عبء مديونيتها الخارجية.
- ه- تؤدي إلى القضاء على الاحتكار مما يعني خضوع المؤسسة للمنافسة سواء المحلية أو الأجنبية وهذا يجبرها على تحسين نوعية منتجاتها وخدماتها والتقليل من التكاليف بمعنى تحسين أداء هذه المؤسسات.
- و- تعتبر الخصخصة أداة فعالة من أجل تقليص تدخل الدولة و القضاء على بيروقراطية الاقتصاد والتبذير الفاحش للموارد المالية.
- ز- تؤدي الخصخصة كذلك في الجزائر إلى القضاء على التوزيع البيروقراطي المباشر أو غير المباشر للأجور والامتيازات المرتبطة بمنصب العمل لأن المؤسسات العامة الاقتصادية وفي ظل تحديد أسعار السلع والخدمات ورؤوس الأموال، يستوجب عليها تسديد عوامل الإنتاج بأسعارها الحقيقية.

3- حدود الخصخصة وهيكل تأطيرها

أ- حدود الخصخصة ومجالاتها

إذا كان قانون المالية التكميلي لسنة 1994 قد سمح لأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العامة ومساهمة الخواص في رأسمالها في حدود 49% فإن قانون الخصخصة لسنة 1995 سمح للقطاع الخاص بالمساهمة غير المحدودة في رأسمال معظم المؤسسات العامة الاقتصادية، أما عن مجالات الخصخصة فقد نصّ هذا القانون في مادته رقم (02) على أنها تهّم المؤسسات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية¹:

- الدراسة والإنجاز في مجالات البناء والأشغال العامة وأشغال الري.
- الفنادق والسياحة.
- التجارة والتوزيع.
- الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية.
- الصناعات التحويلية في جملة مجالات محددة.
- النقل البري للمسافرين والبضائع.
- أعمال الخدمات المينائية والمطارية.
- التأمينات.

¹ المادة 2 من الأمر 95-22. المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العامة، الجديدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية، العدد 48، ص 4.

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة. ورغم كون هذه القطاعات تشكل في مجملها أغلب مجالات النشاط الاقتصادي فإن الأمر (01-04) الساري المفعول قد ذهب إلى أبعد من ذلك، بحيث أنه وكما تضمنته مادته (15) اعتبر أن المؤسسات المعنية بالخصخصة هي المؤسسات العامة الاقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا التوجه يُزيل كل التساؤلات حول إمكانية استثناء بعض القطاعات أو المؤسسات التي اعتبرت إستراتيجية وحساسة؛ و بالتالي فإن كل الشركات معرضة للخصخصة ما عدا أربعة منها:

- سوناطراك (الشركة الوطنية للنفط).
- سونلغاز (الشركة الوطنية للغاز).
- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.
- الشركة الوطنية للعربات الصناعية.

جاء هذا الاستثناء استناداً إلى الاتفاق الموقع في هذا المجال بين الحكومة والإتحاد العام للعمال الجزائريين.

ب- هياكل التأطير

لتنفيذ عملية الخصخصة تم إنشاء عدة هيئات مختلفة المهام لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية، والتي تعمل تحت وصاية الحكومة تمثلت في¹: هيئة الخصخصة، المجلس الوطني للخصخصة، لجنة مراقبة عملية الخصخصة، ومجلس مساهمات الدولة. كانت مهمة هذه الهياكل السهر على تنفيذ برنامج الخصخصة في ظروف تتسم بالشفافية وذلك طبقاً للتشريعات التي صدرت في هذا المجال.

4- الطرق المعتمدة في بيع المؤسسات العامة الجزائرية

اعتمدت الدولة أربع أساليب للخصخصة وذلك حسب القطاعات وأوضاع الشركات والأولويات والضرورات الاقتصادية².

أ- خصخصة كاملة للشركات

طبق أول برنامج خصخصة بمساعدة البنك الدولي في أبريل 1996:

- من بين 274 مؤسسة تم خصخصة 117 مؤسسة، ثم عرفت الخصخصة اندفاعاً شديداً بعد إنشاء 5 شركات قابضة حيث كلفت بعملية الخصخصة، وفي أبريل 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة، وكان من نتائج هذه التصفيات الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين، غير أن 464 مؤسسة تم بيعها للعاملين.

- وفي إطار برنامج متكامل لبيع 249 شركة حكومية كبيرة، مقسمة إلى شركات تابعة متشابهة النشاط، تم عرض 88 شركة تمثل 384 شركة تابعة عن طريق مجلس الخصخصة الذي أطلق طلبات

¹ أنظر الملحق رقم (02).

² الجزائر في مرحلة الخصخصة. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 1999، دبي ص ص 99 - 100.

عروض محلية ودولية لبيع المجموعة الأولى من هذه الشركات والتي تضم (20 وحدة فندقية، 29 مؤسسة مواد بناء، 12 وحدة لصنع المشروبات 9 مؤسسات لتوزيع المواد الأولية).

- في مطلع ديسمبر 1998، تولى مجلس الخصخصة القيام بمفاوضات مع المستثمرين والتي تكاثفت خلال ماي 1999، حيث بيعت 50% من المؤسسات تحت الشركة القابضة للصناعات الغذائية، 30% من المؤسسات القابضة لصناعة البناء و 20% من قطاع الخدمات.

ب- الشراكة

هي من أهم فرص الاستثمار من خلال برنامج الخصخصة وأنجحها حتى الآن، ففي إطار تحديث القطاع الصناعي ليتجاوب مع متطلبات السوق، لا سيما المواصفات والنوعية، عمدت شركات قابضة للبحث عن علاقات شراكة مع جهات دولية ترغب في الاستثمار في الجزائر، وتدخل في مشاريع مع مؤسسات في شراكة تقدّم من خلالها التمويلات والتكنولوجيا اللازمة لتحديث وتحسين النظم الإدارية، ورفع وتيرة التصدير لاقتحام الأسواق الخارجية، ومن أمثلة ذلك:

- في قطاع الصيدلة هناك 12 مشروعاً للشراكة، منها ما أنجز وهناك ما هو في طور الإنجاز وتقدّر تكلفة المشاريع بأكثر من 180 مليون دولار، ويتعلق الأمر بمشاريع استثمارية مع شركة "فايزر"، "رون بولانك"، المجمع الصيدلي الأوروبي، وكذلك هناك مشروع جديد مع شركة "دار الدواء" الأردنية.

- وفي مجال الكيمياء، فهناك أربع مشاريع للشراكة مع شركات أجنبية تبلغ قيمتها المالية 320 مليون دولار، حيث تم الانتهاء من المشروعين الأول بين مؤسسة "إيناد" للمنظفات و "هنكل" الألمانية الذي تبلغ قيمته 90 مليون دولار، أما الثاني فيخص الغازات الصناعية بين مؤسسة جزائرية وشركة "ميسر" الألمانية وقيمتها 10 مليون دولار¹.

ج - السوق المالية

إن الهدف من السوق المالية هو استقطاب الموارد المالية وتقليص الفجوة بين الاستثمار والادخار، ومن البديهي أن المدخرات إذا لم تجد منفذاً إلى قطاع الاستثمار ستتحول إلى قطاع الاستهلاك، إن لم تنبثق في صورة سيولة جامدة.

في هذا الصدد، أنجزت الحكومة الجزائرية جميع التحضيرات اللازمة لقيام سوق مالية عربية، تعتمد على بورصة متطورة بأحدث الوسائل وتعمل في إطار قانون مرن ومشجّع، ومن أجل هذا الغرض قامت الجزائر بتأسيس بورصة القيم المنقولة وفقاً للمرسوم التشريعي 10/93 المؤرخ بـ 23 ماي 1993، حيث مرّت بعدة مراحل قبل الإعلان عن بداية دخولها حيّز التنفيذ في 28 جويلية عام 1999.

¹ جريدة الخبر، العدد 2039: 14 أوت 2000.

وتعتمد الدولة على السوق المالية لخصخصة عدد من المؤسسات (خصخصة جزئية أو كلية)، حيث تم في هذا المجال بيع نسبة 20% من مجموعة مؤسسات عن طريق الأسهم:

- مؤسسة رياض سطيف (صناعة الحبوب والعجائن) حيث أصدرت المؤسسة مليون سهم بسعر إصدار يقدر 230 دج، بغرض رفع رأسمالها الاجتماعي من 4 مليار إلى 5 مليار دج.

- مؤسسة صيدال للأدوية: أصدرت مليوني سهم بسعر 800 دج للسهم.

- فندق الأوراسي: طرح مليون و 200 ألف سهم بسعر 400 دج للسهم.

د- خصخصة لمصلحة الأجراء

وهو ما اعتمدته الدولة لبيع عدد من المؤسسات إلى الأجراء وموظفي هذه المؤسسات، والتي يندمج معظمها تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحيث أن وزن عمال القطاع العام الاقتصادي يشكل نحو 70% من مجموع العمال المشغلين في الأنشطة الاقتصادية للبلاد (حوالي 2,3 مليون عامل) فإن إقناعهم بسياسة الخصخصة وطرق تطبيقها مهمة أساسية لإنجاح العملية وهو موضوع يبدو أن الحكومة جادة فيه من خلال اشتراك الاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد المقاولين العموميين في الحوار، إلى جانب ممثلي أرباب العمل الخواص.

ولعل إحدى النتائج الإيجابية المتمخضة عن هذا الاهتمام، هو إدراج مبدأ مشاركة العمال في رأسمال المؤسسات المخصصة، وذلك في مشروع القانون المتعلق بالخصخصة، مع منح بعض الامتيازات: كتحصيل 10% من رأسمال المؤسسة لهم مجاناً بالإضافة إلى الاستفادة من شراء رأسمال المؤسسة (المتنازل عنه) بتخفيض قدره 15% من سعر التنازل. وقد تم في هذا الإطار بيع 464 مؤسسة عامة للعاملين.

المبحث الثاني: نتائج سياسة الخصخصة في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى تبيان أهم المشاكل والمعوقات التي واجهتها وتواجهها عملية الخصخصة في الجزائر، وكذلك النتائج أو الحصيلة التي أفضت إليها خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية.

أولاً: معوقات الخصخصة في الجزائر

بالرغم من اعتبار الخصخصة خياراً واضحاً في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية وبالرغم من إنشاء وزارات ومجالس لهذا الغرض (وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، المجلس الوطني للخصخصة...) فإن هناك معوقات تقف أمام الخصخصة في الجزائر¹.

1- المعوقات الخاصة بالمؤسسات القابلة للخصخصة: ترتبط هذه المعوقات بالعوامل السياسية والاجتماعية وبالوضعية السيئة للمؤسسات التي ستخصص:

- أ- **عوامل سياسية واجتماعية داخل الهيئات المعنية:** إن هذه العوامل يمكن إجمالها في:
 - **تعاضم القطاعات العامة:** تعطي المؤسسة العامة بشكل عام، جذباً لطالبي الشغل وبالفعل فإن الدخول إلى مناصب العمل في هذه المؤسسات يعطي نوعاً من تأمين الشغل مما يؤدي إلى ارتفاع في التعداد وهذا ما يطرح مشكلة إدارة الموارد البشرية على مستوى المؤسسة.
 - **أرضية العلاقات ذات الطابع الزبائني:** إن التساهل في تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العامة أدى تدريجياً إلى تشكيل شبكات ذات طابع عائلي وسياسي، حتى أدى النمو العام لهذه الشبكات إلى إفراز معارضة لبرامج الخصخصة التي تشكل خطراً محتملاً لهذه الشبكات ومشكلة وممارساتها.
 - ب- **التداخل الثرواتي الجديد:** يقصد به الخلط بين الممتلكات العامة والممتلكات الخاصة من طرف العمال والمسيرين في مؤسسات القطاع العام. وبالفعل فإنه أحياناً يكون تسيير هذه المؤسسات مطبوعاً بما يلي (تحويل للأموال والوسائل - تمنح للمزايا المختلفة وغير المبررة - الاستعمال السيئ للوسائل ومنشآت الإنتاج لأغراض شخصية).

ج- الوضعية السيئة للمؤسسات التي ستخصص: تعود هذه الوضعية إلى ثلاث أسباب:

- **مؤسسات ملتزمة للميزانيات:** إن مؤسسات القطاع العام صعبة الإدارة بسبب التداخل بين السياسات وبين غياب الاهتمام بالمردودية، وتترجم هذه الوضعية بأعباء استغلال متزايدة وعجز استغلالي دائم، الشيء الذي يفرض تدخل الدولة عبر المساهمات المالية المختلفة (إعانات استغلال، إعانات تجهيز، ضمانات مالية، سماح بالسحب على المكشوف...)
- **غياب الحافز لدى المشترين (المقاولين) المحتملين:** يتردد المقاولون في أغلب الأحيان بالالتزام بسبب أهمية الوسائل التي يجب تعبئتها من أجل إقلاع نشاط المؤسسات خاصة تلك التي مستها سوء الإدارة كثيراً.

¹ شياكي، سعدان، معوقات الخصخصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر العدد 15، ديسمبر 2006، ص 147، 151.

- سوء إدارة الموارد البشرية: إن إدارة الموارد البشرية في مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى أهمية التعداد تتميز بغياب الحافز وتغيّب نفسي معن، تأثير كبير للهيئات النقابية على مجموع العمال، ويتميز هذا التأثير بالانتظار الدائم للمجهول وعدم اتخاذ القرار الضروري والصريح وهذا التأثير يكون دائماً سلبياً في حالة الخصخصة.

2- المعوقات المرتبطة بمحيط المؤسسات القابلة للخصخصة: يمكن رصد هذه الصعوبات في مجموعتين:

أ- سوق الخصخصة: في هذا المستوى يمكن لمس الصعوبات على المستويات التالية:

(1) البعد التنافسي: وهذا يكون ضمن حالتين:

- حالة الاحتكار: وهي حالة مؤسسة القطاع العام التي ستخصص في حقل تنافسي بينما السوق محدود، إن عملية الخصخصة في هذه الحالة لن تؤدي إلى المنافسة.

- حالة تنافس حقيقي: وهي حالة مؤسسات القطاع العام الاقتصادية التي نمت في محيط احتكاري وستعرضها الخصخصة للمنافسة، وهذه الوضعية ستتسبب بالنسبة للمؤسسة المخصصة في صعوبة الاندماج في التيار الخاص وهي نتيجة المزايا المرتبطة بالاحتكار وأيضاً أن الاندماج سيزعج مصالح تأسست تحت إمبراطورية الاحتكار.

(2) سلوك المشتريين المحتملين:

- عدم كفاءة أو حذر المشتريين المحتملين المحليين: إن إقبال المشتريين المحليين على المؤسسات التجارية كبير لأن الربح فيها سريع، وعلى العكس يمكن الحديث عن حذر حقيقي من طرف المشتريين المحليين في حالة التنازل عن المؤسسات الصناعية للقطاع العام. وهنا تطرح المسائل التالية: تكاليف إعادة الشراء الباهظة، التحكم التقني، الإدارة الشاقة، المردودية على المدى البعيد.

- المستثمرون الأجانب: يعلن المستثمرون الأجانب عن أنفسهم في غياب نظرائهم المحليين عندما يتعلق الأمر بقطاعات عالية المردودية وتتطلب تحكماً تكنولوجياً متقدماً، مثل المحروقات، السمعي البصري، الاتصالات الإعلام الآلي...

إن هؤلاء المستثمرون عندما تترجم تدخلاتهم بإعادة توطين للاستثمارات ذات التأثير على الاقتصاد المحلي وتنمية المناولة، فإنهم يساهمون بالتأكيد في نجاح أو تحقيق الأهداف الحقيقية للخصخصة. وعلى العكس إذا كانت استثماراتهم لا تخص إلا قطاعات ذات قيمة مضافة متدنية أو قطاعات ذات نمو كمي وكيفي متدني لليد العاملة أو قطاعات لا يهدفون من ورائها إلا للربح السريع؛ فإننا نستطيع أن نتصور أن برنامج الخصخصة يمكن أن يقود إلى تلوين جديد سيء للاقتصاد الوطني.

ب- المعوقات المؤسسية: يمكن ذكر من بين هذه المعوقات ما يلي:

- عجز نظام الادخار المحلي، ذلك أن المشتريين المحليين هم ضحية عجز القنوات البنكية بسبب عدم تقديم الدعم الذي يستحقه المشترون.

- القدرة على إيجاد حلول بديلة فيما يخص التمويل تتمثل في تنمية سوق للبورصة لخلق أقطاب مالية.

- الوضع القانوني: يتميز الوضع القانوني بما يلي: جباية ثقيلة بالنسبة للمشتريين المحتملين، حقوق جمركية عالية، أعباء اجتماعية مقيدة، وجود منظومة تشريعية لصالح الاحتكار، الأمر الذي لا يعطي مزايا للمؤسسات المخصصة ولذلك لا بد من بذل مجهود حقيقي لتعديل القوانين من أجل تليين الإطار القانوني لمحيط المؤسسات المعنية بالخصخصة، إشكالية القدم وعدم المرونة القانونية في الدولة الجزائرية خاصة في ميدان القانون الإداري وقانون العمل اللذين يجب أن يكونا مكيفين مع سياسة الخصخصة¹.

ج- عدم وجود سوق مالية فعالة: تسمح بتقدير قيمة المؤسسات الحقيقية.

د- ضعف النظام البنكي الجزائري: الذي يعتبر غير قادر على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض من طرف المستثمرين.

هـ- ضعف رأس المال الخاص المحلي: لتغطية امتلاك مؤسسات تبدو أكبر حجماً من طاقته.

و- عدم وجود الاستقرار السياسي والأمني: يعتبر على رأس العوائق التي تعترض سبيل الخصخصة، فالوضع الأمني والسياسي الذي مرت به الجزائر وقف عائقاً أمام الخصخصة عن طريق الرأسمال المحلي والأجنبي على حد سواء.

ز- عدم إجماع الطبقة السياسية (أحزاب وشخصيات) حول موضوع الخصخصة في رأي واحد.

ثانياً: حصيلة الخصخصة في الجزائر

تجد الدعوة إلى الخصخصة في الجزائر صدى قوياً وحماساً متزايداً لتبنيها، لعلها تقدم حلاً لبعض المشكلات الإدارية المستعصية في القطاع العام، وتزيد من كفاءة خدماته، ولتعالج بعض المشكلات الاقتصادية التي أصبح القطاع الخاص يحس بتزايد وطأتها، مع تناقص الإيرادات وتراجع الإنفاق الحكومي.

1- تقييم مسار الخصخصة في الجزائر

بالرغم من أن القانون الصادر في 26 أوت 1995 نصّ على خصخصة المؤسسات العامة في الجزائر، إلا أنه على امتداد أربع سنوات لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة، وأول قطاع مسته هذه الأخيرة هو القطاع السياحي؛ حيث عرضت الحكومة قائمة تضم خمسة فنادق للخصخصة، وذلك بغرض تشجيع المستثمرين الخواص وتسريع وتيرة الاستثمار في هذا المجال.

ويمكن إيراد أهم عمليات الخصخصة الحاصلة خلال الفترة (1997-2007) في مايلي:

شملت عملية الخصخصة في عام 1997؛ 250 مؤسسة عامة كبيرة، كما عرضت الحكومة في عام 1998 26 شركة صغيرة للبيع إلى مستثمرين محليين أو أجانب، كما قدم المجلس الوطني للخصخصة إعلاناً بأسماء 10 فنادق و 12 مصنعاً للطوب و 4 شركات للمشروبات الغازية المطروحة للبيع.

¹ Khellif, Omar. Economie algérienne: Politiques de privatisation- colloque CREAD sur L'emploi, Alger ,2004,p26.

لقد سمحت الدولة في عام 1999 لخمس (05) شركات خاصة بتقديم خدمات شبكة الإنترنت، ووضعة حداً لاحتكارها لهذه الخدمة، كما قامت بمنح تراخيص طيران خاصة عندما حررت قطاع الطيران، وسمحت للشركات الخاصة بمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية المملوكة للدولة¹.

في عام 2000، وافق البرلمان على مشروع قانون خصخصة قطاع الاتصالات والخدمات البريدية والذي تسيطر عليه الدولة. وقد حققت الشركة تقدماً معتبراً في عائداتها قدرت بـ 228 مليار دينار جزائري، وهذا ما خلق فرص عمل قدرت بـ 200 ألف فرصة عمل.

أما في الفترة الممتدة بين 2001 و 2003؛ فقد عرفت عملية الخصخصة قفزة نوعية تمثلت في بيع الأسهم، المزاد العلني، تحويل ديون المؤسسات إلى أسهم، فنتج عن هذه العملية عرض حوالي 674 مؤسسة اقتصادية عامة منها 28 مؤسسة تسيير مساهمات، و 8 مجموعات صناعية (الخطوط الجوية الجزائرية، صيدال...)، 11 بنكاً وشركة تأمين كل هذا برقم أعمال 7.5 مليار دولار و 430000 عامل.

وفي الفترة من 2003 حتى 2005؛ تمكنت الجزائر من خصخصة 67 مؤسسة حكومية وإن 30% منها يمتلكها الأجانب. وقد أكد الوزير "حميد- طمار" أن الجزائر وضعت قائمة بـ 1065 شركة، 265 منها تصنف صغيرة الحجم و 650 من فئة المؤسسات المتوسطة، بينما يبلغ عدد الشركات الكبيرة 145. وقد تمت خصخصة 75% من المؤسسات الصغيرة لصالح متعاملين جزائريين، استفادوا من إجراءات تشجيعية وضعتها الحكومة. وفي فيفري 2005؛ تم خصخصة 111 مؤسسة منها 80 شركة تم خصخصتها بالكامل وسجلت حصيلة مالية خلال هذه العمليات قدرت بـ 18 مليار دينار جزائري، ومقارنة هذه الحصيلة مع المكشوف البنكي للمؤسسات العامة الذي يقارب 12 مليار دينار جزائري ناهيك عن الديون الأخرى، يؤكد على تواضع الحصيلة².

وخلال سنة 2006؛ تنازل مجلس مساهمة الدولة عن 18 مؤسسة عامة تابعة لـ 28 مجعاً صناعياً ومركباً في قطاع الصناعات الغذائية: منها 15 بيعت لصالح المتعاملين الخواص الجزائريين ووحدات بيعت لمتعامل أجنبي، وثلاث شركات أخرى بيعت للعمال³.

لقد سمح مسار الخصخصة خلال سنة 2007 بالحفاظ على 36500 وظيفة، كما استفاد 2475 عاملاً من التعويضات في إطار إجراءات المغادرة الإرادية، كما حققت الشركات الكبيرة المخصصة عوائد تقدر بـ 680 مليار دينار جزائري (9,3 مليارات دولار)، هذا ما يؤكد أن الخصخصة مسألة إستراتيجية، لأن أغلب الشركات العامة تعاني من ثقل الديون التي تمنعها من التطور، حيث قدر حجم إجمالي ديون الشركات المعنية بالخصخصة بمبلغ 1200 مليار دينار (16,5 مليار دولار)⁴.

¹ الفاعوري، مرجع سابق، ص 165.

² جريدة الخبر، العدد 2005/12/13، ص 6.

³ تصريح للسيد كمال بن عوي، الأمين العام للدرالية الوطنية لعمال الصناعات الغذائية، الشروق اليومي 2006/05/21.

⁴ رواية، أحمد، مقالة من الانترنت: <http://www.aljazeera.net/News/ararchive>

2- التوجه العام لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل سياسة الخصخصة

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، إضافة إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة قد ساعد على حدوث تغيرات كثيرة على مستوى الاقتصاد الوطني؛ فقد ساهمت برامج الإصلاح الهيكلي ومن بينها الخصخصة في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري كما استطاعت السياسة النقدية التحكم في معدلات التضخم، هذا بالإضافة إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي.

تشير أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1995-2007 إلى تحسن ملحوظ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (14): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2007)

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار جزائري)	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (دينار جزائري)	معدل النمو الاقتصادي (%)	معدل التضخم (%)	الديون الخارجية (مليار دولار)	احتياطي الصرف (مليار دولار)
1995	2004.9	70374.2	3.8	29.8	31.57	2.11
1996	2570.0	89967.1	4.1	18.7	33.65	4.23
1997	2780.2	95414.0	1.1	5.7	31.22	8.05
1998	2830.2	94997.8	5.1	5.0	30.47	6.84
1999	3238.2	108399.8	3.2	2.6	28.32	4.40
2000	4123.5	135570.1	2.4	0.3	25.26	11.90
2001	4227.1	137862.2	2.2	4.2	22.57	17.96
2002	4522.8	144844.0	4.1	1.4	22.64	23.11
2003	5252.3	165373.7	6.9	2.6	23.35	32.92
2004	6150.4	189329.3	5.8	3.6	21.82	43.11
2005	7563.6	227880.3	5.2	1.6	17.19	56.18
2006	8520.5	254489.3	4.7	2.5	4.5	77.78
2007	9306.2	273062.5	4.1 *	3.5		**150

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية للأعوام 1995 - 2001،
- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية للأعوام 2001 - 2007، الجزائر 2008 نشرة رقم 502، ص14.

- بيانات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية، 2007

* www.google.com / Middle East on line ، 2008/11/15 مقالة بعنوان:

صندوق النقد الدولي للجزائريين: احذروا الجمود الاقتصادي.

** صوالي حفيظ، <http://www.ekhabar.com>، مقالة بعنوان: «رغم الوفرة المالية، الجزائريون بين فقر زاحف

واستدانة متزايدة»، 2008-09-29، ص1.

- عرف الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (95-2007) نمواً متواصلاً؛ فقد ارتفع من 2004.9 مليار

دينار جزائري سنة 1995 إلى 4123.5 مليار دينار سنة 2000 ثم إلى 9306.2 مليار دينار سنة 2007، هذا ما انعكس إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج الذي عرف هو الآخر تطوراً مستمراً؛ حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج من 70374.2 دينار سنة 1995 إلى 273062.5 دينار سنة 2007. — كما سجل معدل النمو الاقتصادي معدلات موجبة طيلة الفترة (95-2007) وكانت أقصاها سنة 2003 بمعدل 6.9%.

— ومن بين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي عرفت تحسناً، معدلات التضخم التي بالرغم من الانخفاض الملحوظ فإنها عرفت تنذباً خلال السنوات المتتالية من 1995 إلى 2006؛ حيث انخفض معدل التضخم سنة 2000 إلى 0.3% بعدما كان حوالي 29.8% سنة 1995، ليعود للارتفاع من جديد سنة 2001 بنسبة 4.2% ثم انخفض إلى 2.5% سنة 2006.

والملاحظ على هذه المعدلات، أنه بالرغم من ارتفاعها تارة وانخفاضها تارة أخرى، إلا أنها تعتبر أحسن بكثير من المعدلات التي كانت مسجلة في بداية التسعينات.

— أما بالنسبة لمؤشر المديونية الخارجية؛ فقد عرف انخفاضا ملحوظاً انطلاقاً من 31.57 مليار دولار سنة 1995 إلى 25.26 مليار دولار سنة 2000 ثم انخفض بشكل كبير ليصل إلى 4.5 مليار دولار سنة 2006.

ويرجع هذا الانخفاض إلى سياسة اللامديونية (La politique de désendettement) المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية — حيث تم تسديد جزء كبير من الديون وتحويل جزء آخر منها إلى استثمارات (مقايضة الديون بالملكية).

— وفيما يخص احتياطي الصرف؛ فقد عرف هو الآخر تطوراً كبيراً نتيجة تحسن أداء الاقتصاد الوطني سيما بعد سنة 2000، وارتفاع أسعار النفط العالمية قد أفضت إلى نتائج جد إيجابية على التجارة الخارجية الجزائرية وبالتالي على ميزان المدفوعات، مما سمح بتكوين أفضل احتياطي صرف؛ حيث قدر خلال سنة 2005 بـ 56.18 مليار دولار وبذلك فقد ارتفع بنسبة 30.32% عن السنة السابقة، وهذا ما جعله يغطي 28 شهر من الواردات، وذلك مقابل تغطية حوالي 24 شهر خلال سنة 2004، أما في سنة 2006؛ فقد ارتفع احتياطي الصرف بحدود 77.78 مليار دولار وهي أكبر قيمة حققها حتى الآن.

— أما عن مؤشرات التجارة الخارجية؛ فيلاحظ أنها تحسنت بشكل كبير ابتداءً من سنة 2000 مقارنة بنهاية التسعينات وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15): تطور مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة (1997 – 2006)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

2006		2003		2000		1997		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	نسبة التطور	القيمة	
120.77	54.61	12.77	24.46	58.55	21.69	—	13.68	الصادرات
61.23	21.46	47.84	13.32	5.63	9.01	—	8.53	الواردات
197.67	33.16	12.21-	11.14	146.41	12.69	—	5.15	الميزان التجاري
136.55	17.67	6.16-	7.47	430.67	7.96	—	1.50	ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الحسابات الاقتصادية للأعوام (1997 – 2005)، الديوان الوطني للإحصائيات.
 - نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12)، مؤشرات عام 2007، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ص 41.
 يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن الميزان التجاري قد حقق قيمة موجبة خلال الفترة (1997 – 2006)؛ فقد تحسن الميزان التجاري خلال سنة 2000 مقارنة بسنة 1997 نتيجة تحسن الصادرات التي بلغت نسبة تطورها 58.55%. تم انخفاض رصيد الميزان التجاري سنة 2003 وذلك لزيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات؛ حيث بلغت نسبة تطورها 47.84% خلال الفترة (2000-2003) وكان ذلك بالترافق مع انخفاض قيمة العملة الوطنية.
 ثم عاود الميزان التجاري بالتحسن، وقدرت الزيادة خلال الفترة (2003-2006) بـ 197.67%، وتعد أعلى قيمة حققت خلال هذه الفترة حيث قدر الرصيد بـ 11.14 مليار دولار ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 33.16 مليار دولار سنة 2006. وقد تأثر ميزان المدفوعات بهذا التحسن، حيث ارتفعت قيمته هو الآخر بنسبة 136.55% فقدر بـ 17.67 مليار دولار سنة 2006 مقابل 16.94 مليار دولار سنة 2003.

- أما فيما يخص عجز الموازنة؛ فقد عانت الموازنة العامة للجزائر ولسنوات عديدة من العجزات التي أخلت بالتوازن الداخلي للاقتصاد الوطني، وذلك بسبب تزايد الإنفاق العام بمعدلات أعلى من معدلات الإيرادات العامة، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة، هذه العجزات كانت تمول إما عن طريق الجهاز المصرفي أو من الاقتراض الخارجي الأمر الذي زاد من حدة المديونية الخارجية هذا ما اقتضى ضرورة تدخل السلطات العامة لعلاج الأزمة بانتهاج حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست كل جوانب الاقتصاد الوطني إضافة إلى بعض الإجراءات التي مكنت من تحسين موازنتها العامة وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2006)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	نسبة الإيرادات النفطية (%)	نسبة الإيرادات العادية (%)	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الخام (PIB)	نسبة الرصيد إلى PIB (%)
1995	611.7	759.6	54.95	45.05	147.9 -	2004.9	7.37 -
2000	1578.1	1178.1	76.88	23.12	400.0	4123.5	9.70
2005	3082.7	2052.0	76.32	23.68	1030.7	7563.6	13.63
2006	3639.9	2452.7	76.89	23.11	1187.2	8520.5	13.93

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Algeria: Statistical appendix, Report No 07/ 95 March 2007. Publication policy @imf.org. page. 19.

من خلال الجدول السابق يلاحظ التحسن الذي عرفه رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2000)، فبعدما سجل عجزاً قدره (-147.9) مليار دينار أي ما يعادل 7.37% من الناتج الداخلي الخام تحول هذا العجز إلى فائض قدر بـ 400.0 مليار دينار ما يعادل 9.70% من الناتج الداخلي الخام ويرجع هذا التحسن إلى تزايد الإيرادات العامة نتيجة لزيادة الإيرادات بمعدل أكبر من زيادة النفقات، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات النفطية التي مثلت نسبة 76.88% من الإيرادات الكلية.

استمر رصيد الموازنة بالتحسن، حيث سجل في سنة 2005 فائضاً كبيراً قدر بـ 1030.7 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 13.63% من الناتج الداخلي الخام، وبلغ في سنة 2006 بما يقدر 1187.2 مليار دينار جزائري و ما يعادل 13.93% من الناتج الداخلي الخام، و ذلك بسبب بزيادة الإيرادات بمعدل أكبر من معدل زيادة النفقات نتيجة إلى زيادة الإيرادات النفطية بالإضافة إلى الإيرادات الكبيرة التي حققتها عمليات الخصخصة في هذه الفترة (حوالي 680 مليار دينار جزائري).

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن الزيادات التي عرفتها إيرادات الموازنة العامة والتي أثرت بشكل كبير على رصيدها، تعود لدرجة كبيرة إلى الإيرادات النفطية حيث مثلت في المتوسط نسبة 66.63% خلال الفترة (1995-2006) وهذا ما يؤكد اعتماد الموازنة العامة بشكل كبير على الإيرادات النفطية على غرار الإيرادات العادية التي لم تتعدى نسبتها المتوسطة 33.36% من الإيرادات الكلية والتي تحتاج لمتابعة صارمة لكونها أكثر استقراراً وأقل تنذباً من الإيرادات النفطية، وهذا ما يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

مع الإقرار بأن هناك تحسناً على الصعيد الكلي المتعلق بالمديونية واحتياط الصرف والتوازنات الكبرى، إلا أن هذا التحسن لم يعط ثماره كما يلزم على الصعيد الاجتماعي.

فقد كان لسياسة الخصخصة نتائج سلبية على مستوى المعيشة من جوانب عديدة في الجزائر، ومنها تسريح 360 ألفاً فقدوا عملهم بين 1994 و 1998، هذا في وقت يقدر عدد الداخلين الجدد لسوق العمل

سنوياً 210 ألفاً و 300 ألف تضاف إلى خزين البطالة القائم، وفقاً للمركز الجزائري للإحصاء في عام 2004⁽¹⁾؛ هذه النتائج السلبية كانت متوقعة من طرف السلطات الجزائرية لذلك فقد اعتمدت هذه الأخيرة على عدة آليات للحد من الآثار السلبية الأولية لسياسة الخصخصة. والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1995 – 2008):

جدول رقم (17): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (95 – 2008)

الوحدة: %

السنوات	1995	2000	2005	2008
معدل البطالة%	28.10	29.7	15.26	9.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

إن خصخصة عدد كبير من مؤسسات القطاع العام وإفلاس بعضها وتدمير العديد من المنشآت الاقتصادية بفعل ظاهرة الإرهاب، وتراجع قدرات الدولة على تمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي كانت تشغل أكبر قدر من العمال؛ كل هذه العوامل مجتمعة وفي ظرف قياسي ساعدت بل أنتجت عوامل تسارع ارتفاع مستوى البطالة حيث وصلت نسبتها إلى 28.1% سنة 1995 لتتجاوز 29% سنة 2000 ثم تراجعت تدريجياً فيما بعد، فبلغت نسبتها 15.26% سنة 2005 ثم تراجعت إلى 9.9% سنة 2008، ويعود هذا التراجع في معدلات البطالة إلى اعتماد الحكومة الجزائرية آليات للحد من تفاقم هذه الظاهرة والتخفيف من حدة آثارها الاجتماعية.

فقد تم استحداث نظام التأمين على البطالة⁽²⁾، وهيئة ترقية وتطوير العمل الحر والبرامج الخاصة بتشغيل الشباب (للتكفل بإيجاد مناصب عمل حقيقية ودائمة للشباب من خلال خلق ورشات ومؤسسات صغيرة متخصصة في الإنتاج، التحويل أو تقديم خدمات). هذا بالإضافة إلى استقرار الأوضاع السياسية و التي أسفرت عن إمكانية الاستثمار في الكثير من المناطق التي كانت تعاني من عدم الاستقرار الأمني كل هذا ساهم في تراجع معدلات البطالة في الفترة الأخيرة.

3- مساهمة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني

تعد المؤسسات الخاصة (القطاع الخاص) أحد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة، إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية

¹ : أميمة، أحمد، "الجزائر ... معيشة متدهورة والسبب الإصلاح!" مقالة من الانترنت:

<http://www.islamonline.net/Arabic/economics/2005/2006/article11.shtml> 2 ص 2005/06/20

² يتمثل هذا النظام في إنشاء الصندوق الوطني للبطالة للحد من كارثة فقدان مناصب العمل الناتج عن التسيير لأسباب اقتصادية، بحيث يضمن دخلاً للعمال الذين يفقدون مناصب عملهم طوال مدة ثلاث سنوات. تكفل هذا النظام منذ بداية نشاطه في 1995 بأكثر من 200.000 عامل وقد استفاد من هذا الإجراء أكثر من 189185 عاطل عن العمل في نهاية عام 2005.

أنظر: سليمان، أمية، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل للشباب، ندوة "المشروعات الصغرى والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية"، منشورات منظمة العمل العربية، 2008، ص ص 91 – 92.

الكبرى والاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة الخاصة الأهمية والمكانة التي تستحقها، الأمر الذي قلص مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني، غير أنه بعد تطبيق موجة الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني.

أ- تطور عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر

شهد القطاع الخاص تطوراً هائلاً في عدد مؤسساته في سنوات التسعينات، فقد قدر عدد المؤسسات الخاصة في سنة 1995 بـ 177362 مؤسسة خاصة ويعتبر هذا العدد كبير جداً مقارنة بالسنوات السابقة، ففي سنة 1991 لم يتجاوز عدد المؤسسات الخاصة 22382 مؤسسة، فتطور بذلك بمعدل 576.65% مقارنة بسنة 1994.

يرجع هذا التطور إلى برامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها، هذا بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية لترقية القطاع الخاص تجسدت من خلال إنشاء وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم استحداثها سنة 1993، وتطبيق جملة من الإجراءات التحفيزية خاصة في مجال الاستثمار.

جدول رقم (18): تطور عدد المؤسسات في الجزائر حسب الطابع القانوني خلال الفترة

(2001-2007)

2007		2005		2003		2001		نوعية المؤسسات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
19.57	293946	18.22	245842	15.59	207949	—	179893	المؤسسات الخاصة
9.88-	666	5.01-	739	0.00	778	—	778	المؤسسات العامة
19.47	294602	18.13	246581	15.53	208727	—	180671	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرة المعلومات الإحصائية للفترة 2001 - 2006، رقم 10، ص6.

- نشرة المعلومات الإحصائية، مؤشرات عام 2007، رقم 12، ص5.

لقد أدت ديناميكية وحركية المؤسسات الخاصة إلى نموها، فقد ارتفع عددها من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 293946 مؤسسة خاصة سنة 2007، وذلك بمعدل تطور 63.40% خلال الفترة (2001-2007)، عكس المؤسسات العامة التي عرفت انخفاضاً في عددها وذلك بمعدل 14.39%. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عمليات الخصخصة التي مست مؤسسات القطاع العام خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الخاصة في إطار البرامج الوطنية التي اعتمدتها الحكومة لتشجيع الاستثمار الخاص والقضاء على البطالة.

ب- توزيع المؤسسات الخاصة على القطاعات الاقتصادية

تنتشر المؤسسات الخاصة في الجزائر في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة، وهذا بعد أن رفعت الدولة احتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (19): توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط لسنة 2007

مجموعات فروع النشاط	عدد المؤسسات الخاصة	%	الفروع
الخدمات	135151	45.98	- النقل والاتصالات - التجارة - الفندقة والإطعام - خدمات للمؤسسات - خدمات للعائلات - مؤسسات مالية - أعمال عقارية - خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العامة	100250	34.10	البناء والأشغال العامة
الصناعة	54301	18.47	- المناجم والمحاجر - الحديد والصلب - مواد البناء - كيمياؤ - مطاط - بلاستيك - الصناعة الغذائية - صناعة النسيج - صناعة الجلد - صناعة الخشب والفلين والورق - صناعة مختلفة
الزراعة والصيد البحري	3401	1.16	الزراعة والصيد البحري
خدمات ذات الصلة بالصناعة	843	0.29	- خدمات الأشغال البترولية - المياه والطاقة - المحروقات
المجموع	293946	100	

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص8.

يلاحظ من الجدول (19)، أن نسبة كبيرة من المؤسسات الخاصة تنشط في قطاعات معينة دون غيرها حيث أن القطاع الثالث ألا وهو قطاع الخدمات يستحوذ على نسبة كبيرة من المؤسسات بنسبة 45.98% فاحتل بذلك المرتبة الأولى، وهذا دليل على هيمنة فرع نشاط الخدمات على اهتمام المؤسسات الخاصة على غرار باقي الفروع الأخرى. ويأتي فرع البناء والأشغال العامة في المرتبة الثانية بنسبة 34.10% كما يبقى يحتل المرتبة الثالثة فرع الصناعة بنسبة 18.47%.

إن اهتمام المؤسسات الخاصة بفرع الخدمات يعود بالدرجة الأولى إلى أنه الأكثر جذبا لرؤوس الأموال الخاصة ذلك لضعف نسب المخاطرة في هذا النشاط، وارتفاع نسب الربحية خاصة النشاط التجاري، على عكس فرع الصناعة الذي لا تشغل فيه المؤسسات الخاصة إلا بنسب ضئيلة مقارنة

بفرع الخدمات، على الرغم من أنه القطاع الذي يباشر الاستثمار الحقيقي ويخلق القيمة المضافة، إلى جانب أنه السبيل لتحقيق إستراتيجية إحلال الواردات.

ج- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

يمكن ملاحظة مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في خلق فرص عمل جديدة، والتخفيف من حدة البطالة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20): فرص العمل المصرح بها حسب الطابع القانوني للفترة (2002-2007)

2007		2006		2005		2004		2003		2002		طبيعة المؤسسات
%	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	
94.91	1064983	94.07	977942	92.10	888829	89.19	592758	88.04	550386	87.80	538055	المؤسسات الخاصة
5.09	57146	5.93	61661	7.90	76283	10.81	71826	11.96	74764	12.20	74763	المؤسسات العامة
%100	1122129	%100	1039603	%100	965112	%100	664584	%100	625150	%100	612818	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (6) مؤشرات 2004، ص6.

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12) مؤشرات 2007، ص6.

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء — ONS.

يتبين من الجدول أعلاه التطور المستمر في عدد فرص العمل⁽¹⁾ خلال الفترة (2002-2007) فتراوحت بين 612818 فرصة عمل سنة 2002 و 1122129 فرصة عمل سنة 2007، ويعود هذا الارتفاع في عدد العمال بالدرجة الأولى إلى مساهمة المؤسسات الخاصة والتي تشكل الأغلبية في التشغيل، فبعدما كانت حوالي 538055 فرصة عمل سنة 2002 أي بنسبة 87.80% من المجموع الكلي ارتفعت مساهمتها إلى 1064983 فرصة عمل سنة 2007 أي بنسبة 94.91% من إجمالي عدد فرص العمل.

ويرجع هذا الارتفاع في عدد الفرص بالدرجة الأولى إلى فتح مؤسسات خاصة جديدة في إطار التسهيلات المقدمة في إطار برامج دعم وتشغيل الشباب⁽²⁾ بالإضافة إلى ترقية المناطق التي كانت تشهد توتراً أمنياً، مما سمح بخلق نشاطات خاصة ومؤسسات تسمح بخلق فرص جديدة في هذه المناطق.

¹ تتضمن الأجراء ورؤساء المؤسسات المصرح بهم لدى صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).

² تركز على خلق أنشطة من طرف الشباب، وتنمية روح المبادرة، والعمل على خلق مناصب عمل دائمة باستعمال الإمكانات والقدرات المحلية وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية تصل إلى حدود 30% من قيمة المشروع، أما 70% فتمنح على شكل قروض من البنوك، وتم في هذا الإطار استحداث صندوق دعم وتشغيل الشباب بهدف توفير الدعم المالي الكافي والمنظم لتحقيق المشروع. انظر: سليمان، أحيمه، مرجع سابق، صص 94-95.

هذا في حين شهدت المؤسسات العامة انخفاضا في عدد الفرص المصرّح بها، فبعدما كانت توفّر 12.20% من عدد الفرص سنة 2002 تراجعت هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى 5.09% سنة 2007، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إجراءات تسريح العمال والتقاعد المسبق في إطار عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى غلق بعض المؤسسات المفلسة منها. إن هذه الإحصائيات توضح أن نسب التشغيل بين القطاع العام و القطاع الخاص، تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني، و كذلك الوزن و المكانة التي تزداد كل سنة بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التشغيل.

د- مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات

تلعب المؤسسات الخاصة دوراً هاماً في النمو الاقتصادي وهذا ما يتضح من خلال مساهمتها في النشاط الاقتصادي والاستثمارات التي تباشرها في ظل غياب أو ضعف الاستثمارات الأجنبية التي تفتقد المناخ الاستثماري المشجع.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المقارنة بين عدد المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية المصرّح بها للفترة (2002-2007):

جدول (21): توزيع مشاريع الاستثمار خلال الفترة (2002-2007).

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
الاستثمار المحلي	17071	98.3	1327614	78	285155	88
الاستثمار الأجنبي	294	1.7	373797	22	38782	12
عن طريق الشراكة	127	0.73	174959	10.3	12687	3.9
استثمار أجنبي مباشر	167	0.96	198838	11.7	26095	8.05
المجموع	17365	100	1701411	100	323937	100

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12) مؤشرات عام 2007، ص26.

يتضح من الجدول أعلاه، أن الاستثمار المحلي يمثل النسبة الكبيرة في الاستثمارات من حيث عدد المشاريع عدد فرص العمل، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فهناك نقص كبير في وجود وإنشاء المشاريع الأجنبية بحيث لم تمثل سوى 1.7% من مجموع الاستثمارات، رغم كل التحفيزات و التسهيلات المقدمة للمستثمرين وهذا راجع إلى التخوف الكبير للمستثمرين الأجانب من الخضوع لتجربة الاستثمار في الجزائر بالإضافة لتقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء مشاريع على أرض الواقع. ومن خلال متابعة توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الطابع القانوني يتضح أن القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى في عدد المشاريع وبنسبة كبيرة جداً وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (22): توزيع الاستثمارات حسب الطابع القانوني لسنة 2007

الطابع القانوني	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
القطاع الخاص	11637	99.49	802952	85.62	155362	97.78
القطاع العام	52	0.44	81635	8.70	2676	1.68
القطاع المختلط	8	0.07	53235	5.68	845	0.53
المجموع	11697	100	937822	100	158883	100

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12)، مؤشرات عام 2007، ص26.

تمثل مساهمة القطاع الخاص في عدد المشاريع الاستثمارية نسبة 99.49% من مجموع الاستثمارات و 85.62% من إجمالي قيمة الاستثمارات، وهو بذلك يشغل حوالي 155362 أجير، أي ما نسبته 97.78% من إجمالي الأجراء، في حين لم تتعدى نسبة القطاع العام 0.44% والقطاع المختلط 0.07% من مجموع الاستثمارات، ومساهمة هذين القطاعين في التشغيل لم تتجاوز 1.68% و 0.53% على التوالي.

ويرجع هذا الدور الريادي في مجال الاستثمار للقطاع الخاص بالدرجة الأولى إلى اهتمام الدولة الجزائرية بجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وذلك بإصدار ووضع العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى إنعاش الاستثمارات وترقية القطاع الخاص.

لقد ساهمت هذه القوانين والهيئات القانونية المستحدثة في هذا الإطار في دعم القطاع الخاص وتوسيع مجالات الاستثمار أمامه، مما سمح بزيادة عدد المشاريع المنشأة وخلق عدد لا يستهان به من فرص العمل، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (23) والذي يوضح دور هذه الهيئات في الاستثمار والتشغيل، بالأخذ على سبيل المثال كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:

جدول رقم (23): حصيلة برامج كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة (2004 - 2007)

2007	2006	2005	2004		
11697	6975	2255	3484	عدد المشاريع	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
158883	123583	78951	74173	عدد الأجراء	
937822	707730	511529	386402	قيمة المشاريع بمليار دينار جزائري	
86380	78278	69633	59070	عدد المشاريع	الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ
243308	220623	196123	165640	عدد الأجراء	
177281	153689	129346	101308	قيمة المشاريع بمليار دينار جزائري	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (10)، مؤشرات عام 2006، ص ص 21-25.
- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (6)، مؤشرات عام 2004، ص ص 19-20.
- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (8)، مؤشرات عام 2005، ص ص 23-27.
- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12)، مؤشرات عام 2007، ص ص 27-30.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد المشاريع التي ساهمت في خلقها كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب هي في تطور مستمر في الفترة (2004 - 2007) حيث: فيما يخص ANDI، فقد ارتفع عدد المشاريع من 3484 سنة 2004 إلى 11697 سنة 2007 فازداد بذلك عدد الأجراء المستفيدين من هذه المشاريع، فبعد ما كان عددهم حوالي 74173 أجير سنة 2004 ارتفع إلى 158883 سنة 2007، أي حوالي الضعف. أما ANSEJ، فقد وصل عدد المشاريع إلى 86380 سنة 2007 بعدما كان حوالي 59070 مشروع سنة 2004، فسمح ذلك بتشغيل ما يقارب 243308 أجير سنة 2007 مقارنة بـ 165640 أجير سنة 2004.

ساهمت هذه الوكالات والهيئات بإنشاء العديد من الوحدات الاقتصادية التي حلت محل المؤسسات الكبيرة في تغطية الطلب المتزايد على العمل، بتوفيرها لفرص العمل في فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة (صغر حجم الاستثمارات يساعد على سرعة الإنجاز والتحكم في التكاليف)، مما ساعد في التخفيف من حدة البطالة.

ه- مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات الخاصة بصفة فعالة في الناتج الداخلي الخام، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (1999-2006)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2006		2003		1999		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
20.44	704.05	22.9	550.6	24.6	420	نسبة المؤسسات العامة في الناتج الداخلي الخام
79.56	2740.06	77.1	1884.2	75.4	1288	نسبة المؤسسات الخاصة في الناتج الداخلي الخام
100	3444.11	100	2434.8	100	1708	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (6)، مؤشرات عام 2004، ص46.

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12)، مؤشرات عام 2007، ص48.

يلاحظ من الجدول رقم (24) أن القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مقارنة مع القطاع العام، ففي سنة 1999 كانت مساهمة القطاع الخاص تقدر بـ 75.4% في حين مساهمة القطاع العام قدرت بـ 24.6% واستمرت مساهمة القطاع الخاص في الارتفاع من سنة لأخرى إلى أن بلغت أكبر نسبة لها في سنة 2006 وصلت إلى 79.56% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 2740.06 مليار دينار جزائري.

وترجع زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام إلى الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة، وكذلك القوانين الجديدة الخاصة بالمستثمرين الخواص، والتي لم تفرّق بين القطاع الخاص والعام، هذا بالإضافة إلى موجة الإصلاحات الهيكلية في إطار سياسة الخصخصة والشراكة الأوروبية المتوسطية الهادفة إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها أكثر اندماجاً في المحيط.

أما القطاع العام، فإن نسبة مساهمته فهي في تناقص من سنة لأخرى نتيجة المشاكل التي يعاني منها كالبيروقراطية وكذلك الديون المتركمة عليه بالإضافة إلى خصخصة معظم الشركات العامة وتحويلها إلى شركات خاصة.

و- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

تعد القيمة المضافة المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني، بمعنى

الثروة الإضافية المنشأة.

تلعب المؤسسات الخاصة دوراً كبيراً في خلق وتحقيق القيمة المضافة، وهي تعد ركيزة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تسعى من خلالها للخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات، فنجد أن برامج الدعم وإعادة تأهيل المؤسسات وسياسات تشجيع القطاع الخاص المتخذة، ترجمت في الزيادات المستمرة في مساهمة المؤسسات الخاصة في تحقيق المضافة وهذا في جميع القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يوضع الجدول رقم (25) مساهمة المؤسسات الخاصة في القيمة المضافة مقارنة بما تحققه المؤسسات العامة:

جدول رقم (25): تطور توزيع القيمة المضافة حسب الطابع القانوني للفترة (1995-2007)

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2007		2005		2000		1995		الطابع القانوني	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
القيمة المضافة ضمن قطاع المحروقات	4593.0	57.5	3685.6	57.9	1809	51.9	857.3	54.6	القطاع العام	
	3399.9	42.5	2682.8	42.1	1672.9	48.1	711.5	45.4	القطاع الخاص	
	7992.9	100	6368.4	100	3481.9	100	1568.8	100	المجموع	
القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات	657.5	17.2	592.0	20	389.3	19.5	331.8	31.9	القطاع العام	
	3153.7	82.2	2364.6	80	1610.3	80.5	709.4	68.1	القطاع الخاص	
	3811.2	100	2956.6	100	1999.6	100	1041.2	100	المجموع	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الحسابات الاقتصادية للفترة (1995-2001)، رقم (362) الديوان الوطني للإحصائيات، ص 49-50.

- الحسابات الاقتصادية للفترة (2001-2007)، رقم (502) الديوان الوطني للإحصائيات، ص 10.

لقد سجل القطاع الخاص مساهمة هامة في القيمة المضافة على المستوى الوطني خلال الفترة (1995-2007)، فيلاحظ أن مساهمته من القيمة المضافة ضمن قطاع المحروقات بلغت 711.5 مليار دينار جزائري سنة 1995، بنسبة 45.4% مقابل 54.6% بالنسبة للقطاع العام، واستمرت هذه المساهمة في الزيادة إلى أن وصلت سنة 2000 إلى 48.1% مقابل 51.9% بالنسبة للقطاع العام. ثم

انخفضت مساهمة القطاع الخاص خلال الفترة (2005-2007) مقابل مساهمة القطاع العام الذي ساهم بأكثر من 57% من القيمة المضافة، وذلك بسبب سيطرة قطاع المحروقات على نشاط القطاع العام؛ حيث ارتفع. سعر النفط من 28 دولار للبرميل إلى 54.64 دولار للبرميل خلال سنتي 2000 و 2005 على التوالي.

أما عند مقارنة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، تتضح جلياً المكانة والأهمية الكبيرة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني فخلال الفترة (1995-2007) ساهم القطاع الخاص بنسبة تراوحت بين 68.1 % سنة 1995 و 82.8 % سنة 2007 من إجمالي القيمة المضافة مقابل مساهمة للقطاع العام تراوحت هي الأخرى بين 31.9 % سنة 1995 و 17.2 % سنة 2007.

إن هذا التراجع الذي سجله القطاع العام كان لصالح القطاع الخاص الذي بدأ يقتحم فروع لم تكن من اختصاصه في السابق بالإضافة إلى أنه دعم مركزه في الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليدياً من اختصاصه.

وطبقاً لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات المعبر عنها بالجدول رقم (26) يمكن القول أن مصدر نجاح القطاع الخاص يعود إلى أربعة نشاطات أساسية:

1- النشاط التجاري بنسبة 22.85%.

2- النشاط الفلاحي بنسبة 20.26%.

3- نشاط النقل والاتصالات بنسبة 19.33%.

4- نشاط البناء والأشغال العامة بنسبة 17.44%.

حيث تمثل مجمل هذه النشاطات نسبة 80.24% من مجموع القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الخاصة سنة 2007، والتي تبلغ 238802 مؤسسة خاصة أي بنسبة 81.24% من المجموع الكلي، وبالتالي لا تساهم بقية المؤسسات الخاصة المتواجدة على مستوى النشاطات الاقتصادية الأخرى والتي تبلغ 55144 مؤسسة خاصة أي بنسبة 18.76% من المجموع إلا بنسبة 19.76% من القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع.

جدول رقم (26): ترتيب تنازلي لفعالية المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 2007

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة (%)	المساهمة في القيمة المضافة	فروع النشاط
22.85%	776.82	التجارة
20.62	701.03	الزراعة
19.33	657.36	النقل والاتصالات
17.44	593.09	البناء والأشغال العامة
7.24	246.17	المحروقات
6.50	220.93	الخدمات
6.02	204.54	الصناعة خارج المحروقات
100%	3399.94	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الحسابات الاقتصادية للفترة (2001-2007) رقم (502)، ص10.

يتضح من الجدول أعلاه ضعف مساهمة القطاع الخاص في قطاع المحروقات، الخدمات (المتعلقة بالصناعة) وكذلك الصناعة خارج المحروقات، ففي مجال المحروقات، لم تتعد مساهمته 7.24%، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع محتكر من طرف المؤسسات الحكومية الكبيرة أو الشركات المتعددة الجنسية وهو قطاع حساس ويتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية.

أما في مجال الصناعة، فإن القطاع الخاص يتجه بصفة كبيرة نحو الصناعات الغذائية، وصناعة الجلود والأحذية والصناعات النسيجية، ولم تتعدى مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال نسبة 6.02% من إجمالي القيمة المضافة وبالتالي، يتضح توجه المستثمر الخاص بصفة آلية إلى الاستثمار في النشاط التجاري مقارنة ببقية النشاطات الاقتصادية الأخرى، بما أن إمكانية تحقيق قيمة مضافة مرتفعة في النشاطات الصناعية تبقى ضعيفة، إذا ما قورنت بتلك المحققة في النشاط التجاري، ذلك أن النشاطات الصناعية لا تزال بعيدة عن توفير محيط استثماري جاذب لرؤوس الأموال الخاصة، إضافة إلى أن مزاوله النشاط الصناعي من طرف القطاع الخاص تشوبه عدة عراقيل منها:⁽¹⁾

- 1- أن النشاط الجبائي يتقل كاهل القطاعات المنتجة (على خلاف الأنشطة التجارية).
- 2- أن النظام المصرفي يتميز بتفضيله تمويل وإقراض الأنشطة التجارية (الاستيراد والتصدير) على حساب النشاط الصناعي الذي يعتبر كثير المخاطر بالنسبة له.
- 3- أن الصناعة تحتاج إلى استثمارات وإمكانات ضخمة لا تقوى عليها المؤسسات الخاصة.

¹ أونيس، عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أبريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، ص261.

ز- مساهمة القطاع الخاص في ترقية (نمو) الصادرات

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95% وبعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينات؛ حيث وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوياته، فقد تأثر الاقتصاد الوطني كثيراً من جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط، لذلك فقد قامت السلطات العامة بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها.

جدول رقم (27): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007)

الوحدة: مليون دولار

المجموع	الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		السنوات
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
10461	4.98	521	95.02	9940	1995
21694	1.76	383	98.24	21311	2000
46380	1.39	647	98.61	45733	2005
59518	2.20	1312	97.8	58206	2007

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1995-2000)، الجمارك الجزائرية.

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz

- نشرة المعلومات الإحصائية 2004، رقم (06)، ص 32.

- نشرة المعلومات الإحصائية للعام 2005، رقم (08)، ص 33.

- نشرة المعلومات الإحصائية للعام 2007، رقم (12)، ص 41.

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007)، وفق ما يوضحه

الجدول، رقم (27) يستخلص ما يلي:

1- سيطرة الصادرات النفطية بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية في حين الصادرات خارج قطاع النفط مازالت دون مستوى 5%.

2- بالرغم من التطور في قيمة الصادرات خارج قطاع النفط، إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية تبقى هامشية جداً، ويعود ضعف مساهمة المؤسسات الخاصة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها: (1)

أ- إن غالبية المؤسسات الخاصة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية.

¹ كتوش عاشور، وطرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملحق الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18، أبريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، ص 1043.

- ب- إن عدم فعالية الهيئات الاقتصادية والحواجز البيروقراطية تعيق و تكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الخاصة من أجل تصدير منتجاتها حيث أنها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها.
- ج- عدم توفر المعلومات عن الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، فمن خلال الإحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات وذلك نظراً لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها.
- د- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية.
- هـ- عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الخاصة لممارسة نشاط تصديري، مما يؤثر سلباً على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها.
- و- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الخاصة، وهذا الضعف ناتج عن:
- ضعف المستوى التكويني للعمال والذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة.
 - المواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة لمقاييس الجودة.
- في الأخير يمكن القول بأن صادرات الجزائر تتركز أكثر في قطاع المحروقات، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي ضعيفة جداً، وذلك رغم طموحات الدولة اللامتناهية في تحسين مستوى أداء الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يضمن ترقية واسعة للصادرات خارج المحروقات، وذلك عن طريق منح تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين الخواص من خلال إفادتهم بمزايا ضريبية وجمركية وذلك لطبي صفحة ماضية لطالما حاولت فيها الجزائر قدر المستطاع تلبية حاجاتها المرحلية دون أدنى طموح للتصدير إضافة إلى الاعتماد التام للاقتصاد الوطني على المحروقات، والذي شكل عاملاً سلبياً بسبب ديمومة ارتباط الاقتصاد الوطني بتغيرات الأسعار العالمية للنفط.

الخلاصة

لقد تطرق هذا الفصل إلى الخصخصة كسياسة وتجربة انتهجتها الجزائر، كغيرها من الدول النامية في إطار التعديل الهيكلي، وكمفتاح للخروج من أزمتها الأساسية المتمثلة في العجز المالي الناتج عن نقص الفعالية والكفاءة في أداء القطاع العام الجزائري؛ وهذا بعد مروره بسلسلة من الإصلاحات والتي يمكن القول أنها باءت بالفشل وأدت إلى الجمود الاقتصادي، حتى وإن كانت هناك نتائج حسنة إلا أنها كانت ضئيلة ومؤقتة، لذلك كان لا بد أن يستعيد الاقتصاد الوطني حيويته وفاعليته عن طريق إحياء روح المبادرة الفردية والمنافسة بين قوى الإنتاج وذلك بإعطاء الحرية للقطاع الخاص دون إقصاء للقطاع العام.

فقد كان هناك العديد من الضغوطات - سواء على المستوى الخارجي أو المستوى الداخلي - التي مثلت الدافع القوي لانتهاج سياسة الخصخصة في الجزائر، ولقد رصدت الدولة كل الجهود والإمكانات المتاحة لتطبيق هذه السياسة من هياكل تأطيرية وقوانين تشريعية واعتماد أساليب وآليات متعددة، هادفة بذلك للاستفادة بأكبر قدر ممكن من حصيلة هذه العملية ومما ستجره من منافع على الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الخصخصة خاصة على صعيد انخفاض عجز الميزانية العامة وانخفاض نسبة المديونية الخارجية، و على بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن إغفال الآثار السلبية التي أنتجتها هذه السياسة خاصة في بداية تطبيقها سيما تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي، من تسريح للعمال وإجراءات التقاعد المبكر، مما ساهم في تفاقم مشكل البطالة والتي عرفت أعلى مستوى لها في سنوات التسعينات.

الفصل الثاني: نشأة وتطور القطاع العام الجزائري

المبحث الأول: القطاع العام الجزائري بعد الاستقلال

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العامة الجزائرية

تمهيد

لجأت الدول النامية إلى المشروعات العامة مع بدء برامجها التنموية لتحقيق التراكمات الرأسمالية اللازمة لإرساء البنية الأساسية واستغلال الموارد المتاحة في وقت كان فيه رأس المال الخاص غير قادر على أداء هذا الدور وفي ظل ظروف دولية ساد فيها الفكر الاشتراكي، الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في حجم المؤسسات العامة على حساب المؤسسات الخاصة، وإلى زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

وقد أثبتت التجربة أن القطاع العام لم يستطع القيام بأعباء التنمية وتميَّز أداؤه بالبيروقراطية، حيث أن مؤسسات القطاع العام تعمل بأقل من نصف طاقتها، وبإنتاجية وفعالية متدنيتين في العديد من الحالات. وباعتبار الجزائر واحدة من هذه الدول فإنها لا تستثنى من هذه الأزمة حيث تعيش المؤسسة الجزائرية أزمة تسيير عويصة. فبالرغم من أنماط التسيير المختلفة التي مرَّت بها، إلا أنها لم ترقَ إلى المستوى المطلوب، إذ لوحظ ضعف كبير في تقنيات التسيير، كما أن معظم المؤسسات العامة الجزائرية كانت تسيّر بطريقة تقليدية وبيروقراطية أعاقَت تطورها وتوسعها.

هذا ما جعل السلطات الجزائرية تفكر جدياً في إصلاح المؤسسة العامة وتقوية نظامها وإنعاشها لنتمكن من منافسة مثيلاتها في الدول المتطورة.

المبحث الأول: القطاع العام الجزائري بعد الاستقلال

إنّ حدثا الاستقلال والرغبة في التخلص من آثار السيطرة الاستعمارية اقتصادياً دفعت الجزائر نحو إعطاء دور قوي للدولة في إدارة وتسيير الاقتصاد الوطني من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية قوية. وذلك عن طريق إنشاء قطاع عام تديره الدولة، وتستطيع من خلاله التحكم في مقدرات الأمور الاقتصادية، وقد منح هذا القطاع دوراً قيادياً في عملية التنمية الاقتصادية.

سيتم في هذا المبحث إعطاء صورة حول الوضع الذي كان عليه الاقتصاد الجزائري فجر الاستقلال وكيف تأسس وتطور القطاع العام الجزائري وكذلك دور وأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

أولاً- سمات الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

لقد واجهت الجزائر غداة الاستقلال سنة 1962 مرحلة انتقالية صعبة، وذلك من جرّاء ما ورثته من الاستعمار من اقتصاد ضعيف الهياكل، مبنياً على الزراعة واستغلال المواد الأولية، متجهاً أساساً نحو تصدير المواد الخام. وانطلاقاً من الوضعية المزروجة التي كانت تشمل على قطاع متطور وموجّه للتسويق، ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي من ناحية، وقطاع تقليدي فقير قائم على الكفاف من ناحية أخرى، أصبحت الجزائر تسير نحو إقامة اقتصاد مستقل وطني، تستمد منه جميع القطاعات فوائد التنمية. كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً صعباً للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمّرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات 1961 و1962، وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، وقد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وزادت تعقيداً وتجلّى ذلك فيما يلي:

أ- غادر ما يقارب من مليون معمر جزائري في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم، منهم: (50.000 إطار سامي، 35.000 إطار متوسط، 100.000 عامل مهني)، وقد سدّ الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون¹.

ب- أخذ المعمرّون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدّرت قيمة الأموال المحوّلّة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهرياً، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية².

ج- نتج عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العامة وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة^(*) تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 1963/1962 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج

1 هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993 ص22.

2 هني، أحمد، المرجع السابق، ص22.

الصناعي ما بين 63/60 بنسبة 35% وفي نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55%¹.

د- وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

ه- تميّزت الصناعة التي تركها المعمّر بحجم صغير، وانعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموماً تخصّ الصناعات الحرفية وهي تقتصر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات (عام 1966) مثل: RENAULT, BERLIET, CABLAF, SNAF, ALLUMAF.

و- كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة، في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 28% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

1- فترة الانتظار (1962-1965)

هي الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيداً خلال هذه الفترة الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

وأمام هذا الوضع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من موظفين، وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

كما ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من المدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن، ونتيجة لهذا الوضع جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبةً على ما يلي:

أ- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع.

(*) خطة تنموية من عام 1959 إلى غاية 1964، جاءت بطرح سياسة اقتصادية جديدة وموجهة إلى ثلاث محاور أساسية: السياسة الزراعية، السياسة الصناعية، والسياسة النفطية وكانت تهدف إلى خلق فرص العمل وامتصاص البطالة، تأمين الإسكان والمدارس، الإصلاح الزراعي وإحياء الريف وتوسيع القسم الجزائري الحديث في القطاعات غير الزراعية مثل: الصناعة والنقل والمواصلات والطاقة.

- انظر: بن أشنهو، عبد اللطيف، التقرير العام لخطة قسنطينة، تكون التخلف في الجزائر 1962-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص

ب- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفير الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين.

ج- محاولة الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية بناءً على ما تمّ في اتفاقيات إيفيان (تقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة وإكمالها).

بالإضافة إلى ذلك برزت إرادة قوية لغرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالاً حيويّاً لممارسة السلطة الاقتصادية، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي ليست فقط لوظائف الاستثمار ولكن حتى لوظائف الإنتاج والتوزيع التجاري، وفي هذا الإطار تم الإعلان أن الأملاك التي تركها المعمرون تعتبر أملاكاً شاغرة ومنح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والزراعية والتجارية)، وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية¹:

- التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية.

- إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتياً بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية. بالإضافة إلى إنشاء شركات وطنية، على أساس هياكل موجودة سابقاً مثل شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات.

ومن ناحية أخرى وبفضل التمويل الخارجي، أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار المخطط الاستعجالي للتنمية الصناعية 1962، إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها، وعموماً يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:

- قطاع التسيير الذاتي المتكوّن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملكاً للمعمرين.
- قطاع خاص أجنبي ممثلاً في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول النفط والغاز.
- قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين ، لا يحظى بدعم السلطات العامة.
- قطاع عام ممثّل في قطاع الدولة، ورث ملكياته عن المستعمر والذي هو في طور التكوين.

1 Mohamed Liassine, «Les stratégies de développement de l'Algérie», revue: Information et commentaires, No 124, Paris, 2001, p 24.

2- السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

قبل سنة 1965، كان التخطيط مقتصرًا على إعداد ميزانيات التجهيز السنوية والمخططات القصيرة المدى (قوانين المالية) وذلك بسبب نقص الإطارات الكفوءة، وانعدام جهاز للإحصاء، وضعف القطاع الاقتصادي العام، تمركز جل القطاعات الاقتصادية في أيدي الأجانب، بالإضافة إلى الأثر الواضح للدعم المالي والتقني الفرنسي، كل ذلك حال دون قيام سياسة تخطيط جادة وفعّالة.

إن أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري 19 جوان 1965 هي إعادة هيكلة أجهزة الدولة (إنشاء مجلس الثورة 1965، المجلس الشعبي البلدي 1966، محكمة الثورة 1968، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى صدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الموظفين، قانون الإجراءات المدنية والجزائية...) وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعماً لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965 حيث طلبت السلطات العامة الجزائرية دعم ومساعدة فريق من خبراء البنك العالمي الذي اقترح على الجزائر برنامجاً تنموياً عدّ في نظر الجزائر أنه تابع ونيوكولونيالي، فرفض هذا الأخير باعتباره لا يتماشى وطموحات الجزائر، أجريت اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN وبالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965-1980) وقبلت هذه الأخيرة من طرف السلطات العامة الجزائرية.

ثانياً- تأسيس وتطور القطاع العام الجزائري

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجاً تنموياً طموحاً بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة. لقد اختارت وتحت إدارة الحزب الموحد - جبهة التحرير الوطني - نموذج للتنمية الاشتراكية يتطلع نحو الداخل ويرتكز على تصنيع قوي، وكان من أكبر المحاور لنموذج التنمية هذا، إنشاء قطاع عام ضخم يتسع نطاقه على كل قطاعات الأنشطة وذلك بموجب إستراتيجية الصناعات المصنّعة¹.

1- تأسيس القطاع العام الجزائري

نشأ القطاع العام الجزائري بعد الاستقلال عام 1962 وهذا اعتماداً على²

أ- إرادة سياسية منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس الغرب عام 1962 وكان يهدف إلى إنشاء «جمهورية ديمقراطية شعبية» تتميز بتدخل استراتيجي للسلطات السياسية

¹ الصناعات المصنّعة: وهي الصناعات التي تتميز بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:

- صناعات تتمتع بتكنولوجيا عالية.
- صناعات تتحقق بإقامة مركبات ومصانع ذات الحجم الكبير.
- صناعات ذات كثافة رأسمالية معتبرة.
- صناعات تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها.

وتهدف هذه الصناعات أساساً إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بأكمله من خلال تنشيط الفروع الصناعية في شكل منسجم يعطي أولوية خاصة للصناعات القاعدية التكاملية في عملية التصنيع.

² هني، أحمد، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ندوة «القطاع العام والخاص في الوطن العربي»، 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص459-460.

يهدف عبر هيكلة اقتصادية خاضعة للدولة، إلى تحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعية؛

ب- هجرة الملاك المعمرين وترك مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف عمالها الجزائريين، وتأميمها فيما بعد؛

ج- وجود مؤسسات عامة اقتصادية قبل الاستقلال مثل شركة الكهرباء والغاز وشركة النقل بالسكك الحديدية... الخ.

وربما تكون قضية أملاك المعمرين من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي في الجزائر، بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية انطلق منها القطاع العام وخبّبت آمال رأس المال الخاص في التراكم.

هذا ويعتبر نشاط الدولة الفعال في السيطرة على ممتلكات وموجودات الإدارة الاستعمارية والبرجوازية الأجنبية، بالإضافة إلى الاستيلاء على بعض ممتلكات البرجوازية الوطنية، نقطة انطلاق حاسمة في تأسيس القطاع العام الجزائري.

ويمكن ترتيب الإجراءات في هذا المجال حسب أهميتها وفق التتابع التالي¹:

- اعتبار الممتلكات شاغرة، وإصدار قانون مؤقت يحمي كافة الممتلكات التي تركها الأوروبيون من السطو الذي قد تتعرض له من قبل الجزائريين كما يحميها من استغلال رأس المال الوطني الخاص وذلك عن طريق نقل ملكيتها إلى السلطات الوطنية كما حدث قبل 1966. وقد شمل القرار الصادر بهذا الشأن 700 منشأة صناعية وتجارية وعدداً من المزارع، كما شمل القسم الأعظم من البناء السكني في المدينة بالإضافة إلى منشآت أخرى متعددة.

- لقد استلزم وضع الممتلكات تحت حماية (مراقبة) الدولة تعيين مراقب حكومي في المؤسسات والمنشآت المختلفة بسبب تدني الإنتاج وامتناع الملاكين عن تلبية المطالب الاجتماعية للعمال بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى، وقد شمل هذا الإجراء عشرات المنشآت الضخمة التي أُممت غالبيتها فيما بعد.

- جاء تأميم المنشآت في أعقاب الإجراءات المشار إليها، حيث شمل آلاف المشاريع والمؤسسات المصادرة دون أية تعويضات.

اعتبر التأميم إحدى الوسائل الأساسية في تكوين قطاع الدولة وقد كانت الأسباب والبواعث التي أدت إليه في المراحل المتعاقبة مختلفة ومتنوعة.

فشملت التأميمات قبل 1966 بشكل رئيسي المنشآت ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة كما شملت أيضاً المؤسسات المنتجة للمواد الضرورية البالغة الأهمية بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان. وفي سنوات 1966-1967 شملت التأميمات صناعة التعدين وخمسة فروع لشركات أمريكية وإنجليزية العاملة في قطاع النفط والتي كانت تسيطر على ثلث الإنتاج النفطي في الجزائر، بالإضافة إلى بعض المنشآت

لشركات فرنسية. وفي 1968 بلغت التأميمات درجة من الاتساع والشمول، لم تعرفها من قبل، حيث شملت 70 منشأة صناعية ضخمة عدد العاملين فيها يزيد على 10 آلاف ويدخل في عدادها الصناعة الكيماوية وصناعة المكائن ومواد البناء.

تمثلت الأسباب الداعية لتأميمات 1968، في رفض الشركات تخصيص قسم من أرباحها لتوسيع الإنتاج ومحاولة تهريبها إلى الخارج بصيغة نفقات ومصاريف وهمية حياً وتعويضات للخدمات التي تقدمها الشركات الأم حياً آخر، وفي امتناعها عن شراء المواد الأولية من السوق الداخلية وإهمالها المتعمد تلبية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين بالإضافة لامتناعها عن تحقيق مهمة إعداد الكوادر الفنية الوطنية في الجزائر¹.

لقد شملت التأميمات أيضاً المجال الاقتصادي غير الإنتاجي، ففي مجال التجارة الخارجية أصبحت عمليات الاستيراد وتصدير بعض الأنواع المحددة من البضائع حكراً بالإدارة الحكومية ورهنأ ببعض الشركات الحكومية والاتحادات النقابية المشتركة.

أما في مجال التجارة الداخلية، فقد استهدفت التأميمات بشكل رئيسي المخازن التجارية العامة الضخمة. وفي النظام المالي - المصرفي، فقد أعيد تنظيم عشرات المصارف الأجنبية المؤممة التي كوّنت فيما بعد النظام المصرفي الوطني، وتضم البنوك الوطنية كلاً من البنك المركزي (تأسس في 1962) وبنك التنمية الجزائري (1963) وصندوق التوفير الحكومي (1964) والبنك الوطني الجزائري (1966) وبنك الجزائر الخارجي (1967). كما أصبحت أعمال التأمين حكراً للدولة.

وبفضل الإجراءات الأنفة الذكر فقد تكون قطاع الدولة، الذي أخذ يلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الجزائري. وفي السنوات الثلاث والأربع الأولى من عهد الاستقلال، كان أسلوب التسيير الذاتي يعتبر الشكل الرئيسي السائد في القطاع العام الجزائري.

وفيما يلي جدول بأهم المؤشرات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة والتي يمكن القول بأنها كانت متواضعة جداً نظراً للوضع الذي كانت تعاني منه البلاد عقب الاستقلال:

الجدول (01): أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1963-1968)

الوحدة: مليون دينار جزائري

1968	1967	1966	1965	1964	1963	أهم المؤشرات
18740	16230	14690	15240	9900	13130	الناتج المحلي الإجمالي
15.46	10.48	3.61 -	53.94	24.60 -	-	معدل نمو الناتج المحلي %
1494.5	1332.7	1243.4	1329.0	889.5	1230.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دج*)
11327.3	10037.8	9985.3	10473.1	9643.5	9134.2	حجم الاستهلاك
4520	3750	2310	2650	2970	3770	حجم الادخار
4250	3780	3660	3390	3490	3190	الصادرات
4110	3230	3320	3530	3680	4290	الواردات
134.3	550	335	140.8-	196.1-	1106.9-	رصيد الميزان التجاري

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية للفترة 1963-2005، ص 10-109.

- * دج: دينار جزائري.

يوضح الجدول أعلاه ما يلي:

- عرف الناتج المحلي خلال هذه الفترة نموا متذبذبا حيث انخفض من 13130 مليون دج سنة 1963 إلى 9900 مليون دج سنة 1964، ثم ارتفع سنة 1965 فبلغ 15240 مليون دج وذلك بمعدل نمو 53.94%، ليعاود الانخفاض من جديد سنة 1966 بمعدل 3.61% فبلغ 14690 مليون دج. ويعود هذا الانخفاض في الناتج إلى تراجع الإنتاج الصناعي نتيجة لرحيل المعمرين الذين كانوا يشغلون المصانع وبعض الوحدات الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الموروث عن الاستعمار والذي يفنقر إلى الكوارد المؤهلة. أما خلال سنتي 1967 و 1968 سجل الناتج المحلي نموا ملحوظا؛ حيث ارتفع من 16230 مليون دج إلى 18740 مليون دج وذلك بمعدل نمو قدر بـ 10.48% و 15.46% على التوالي.

- أما نصيب الفرد من الناتج؛ فقد عرف هو الآخر تذبذبا في معدل نموه خلال نفس الفترة. حيث تأثر بالناتج المحلي الإجمالي وتراوح بين 1230.1 دج و 1494.5 دج خلال الفترة (1963-1968).

- لقد سجل حجم الاستهلاك ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ؛ فقد ارتفع من 9134.5 مليون دج سنة 1963 إلى 11327.3 مليون دج سنة 1968. انخفض في المقابل حجم الادخار وذلك من 3770 مليون دج سنة 1963 إلى 2310 مليون دج سنة 1966، ثم ارتفع سنة 1967 و 1968 من 3750 مليون دج إلى 4520 مليون دج على التوالي؛ وتعتبر تلك الزيادة بسيطة جدا مقارنة بالفترة الأولى.

ويعود ارتفاع حجم الاستهلاك وانخفاض حجم الادخار في هذه الفترة بالدرجة الأولى إلى انخفاض الوعي المصرفي لدى السكان الذين كانوا يعانون من الجهل و الأمية، بالإضافة إلى عدم الثقة في النظام المصرفي الذي بدأ يتكون في هذه الفترة نتيجة للتأميمات التي جرت في هذا المجال. دون أن ننسى عامل رحيل المعمرين وقيامهم بسحب مدخراتهم ورؤوس أموالهم وتحويلها إلى الخارج

وفيما يخص التجارة الخارجية آنذاك؛ فقد كان هناك تدهورا في مؤشرات يتضح من خلال العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري سنة 1963 الذي بلغ 1106.9 مليون دج، ثم تناقص هذا العجز ليصل إلى 140.8 مليون دج سنة 1965. إن ظهور العجز في الميزان التجاري خلال هذه الفترة راجع إلى أن معظم عمليات التجارة الخارجية كانت تتم مع فرنسا، خاصة عمليات استيراد المواد الأولية؛ والتي كانت بعض الشركات تمتنع عن شرائها من السوق الداخلية.

- سجل الميزان التجاري سنة 1966 فائضا قدر بـ 335 مليون دج، ارتفع إلى 550 مليون دج سنة 1967 ثم انخفض إلى 134.5 مليون دج سنة 1968. إن تحسن الميزان التجاري في هذه الفترة يعود بشكل أساسي إلى عمليات التأميم التي مست التجارة الخارجية، حيث أصبحت عمليات الاستيراد والتصدير حكرا بالإدارة الحكومية وبعض الشركات الحكومية.

2- تطور القطاع العام الجزائري

إن اختيارات الجزائر المعبر عنها في مختلف الموثيق والنصوص الرسمية، قد بدأ تنفيذها سنة 1966 في إطار خطة تنموية بعيدة المدى، تركز في جوهرها على التصنيع كاختيار وأسلوب تنموي أساسي لإخراج البلاد من الوضعية المتدهورة والموروثة عن العهد الاستعماري، وإقامة اقتصاد وطني قوي ومستقل. وقد تمّ التركيز لتحقيق هذا الاختيار، على إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية مرتفعة التراكم، والتي تتمثل في الصناعات الأساسية: المحروقات، والبتروكيمياء، والحديد والميكانيك، ذات كثافة رأسمالية، وتكنولوجيا عالية تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات، ومصانع ضخمة تابعة في مجموعها لقطاع الدولة (القطاع العام)، الذي ظهر وتوسّع بفضل ما وقع من تأميمات، ونتيجة لما أقيم من مشاريع استثمارية.

فانصبّ الاهتمام على التوجه للداخل لإعطاء الأولوية في البنية الاستثمارية للصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج والتجهيز وتنمين الموارد المحلية (الموارد الطبيعية) الموجهة لتوسيع القدرة على التصدير وتحقيق التراكم بالعملة الصعبة اللازمة للاقتصاد الوطني.

أ- اتجاهات المخططات التنموية 1967-1979

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، حيث تبنت الجزائر نظام

التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظراً لحدثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية. عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979.

(1) المخطط الثلاثي (1967-1969): يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفت الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، انصبَّ أساساً على التصنيع، لاعتباره المحرك الأساسي لكل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9,06 مليار دينار جزائري، أما التكاليف المبرمجة فقدت بـ 19,58 مليار د.ج. ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي¹:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6,79 مليار د.ج موزعة على الزراعة بـ 1,88 مليار د.ج، والصناعة 4,91 مليار د.ج.

- الاستثمارات شبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات... الخ) 0,36 مليار د.ج.

- الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة (كالمدارس مثلاً، 2,01 مليار د.ج موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0,28 مليار د.ج، البنية التحتية الاجتماعية 1,73 مليار د.ج) وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

(2) المخطط الرباعي الأول (1970-1973): وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافةً إلى هذين الهدفين اهتمَّ هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن. ارتفع حجم الاستثمارات في هذا المخطط عما كان عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68,56 مليار د.ج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قرّرت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجت الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها. رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فإن الزراعة لم تهمل؛ فقد زاد نصيبها من الاستثمارات في هذا المخطط الثلاثي بنسبة 26% وهو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.

(3) المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار د.ج لبرامج الاستثمارات العامة، وهو ما يعادل

1 بهلول، محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص246.

12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول¹. وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي²:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي بـ 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنوياً؛
- تدعيم نظام التخطيط بغية تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة؛
- وضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور.

سعى هذا المخطط إلى تحقيق سياسة اللامركزية ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات فقد عرفت قفزة هائلة من 27,75 مليار د.ج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110,22 مليار د.ج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

إن المحاور الأساسية لهذا المخطط هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

4) اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979): تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- زيادة حجم الاستثمارات المتبقية من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190,70 مليار د.ج؛
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية.

إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5,63 مليار د.ج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54,78 مليار د.ج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ 64,77 مليار د.ج.

ارتفع المبلغ الإجمالي التقديري لاستثمارات المرحلة (1978-1967) إلى أكثر من 240 مليار دينار، حيث خُصّص الجزء الأكبر منه للقطاعات المنتجة، مما سمح بتأسيس قطاع عام يتكوّن من أكثر من 480 وحدة ومركّب مجمعة في حوالي 15 مؤسسة وطنية منتجة (10 مؤسسات في الصناعة الخفيفة و5 مؤسسات في الصناعة الثقيلة) فخلقت بذلك أكثر من 280.000 فرصة عمل³. والجدول التالي

1 بهلول، محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 275.

2 رئاسة مجلس الوزراء، التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 1977-74، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، ص 8-10.

3 Sadi, Nacer – eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs. Modalités et Enjeux, OPU, 2005. Algérie, p. 26-27.

يوضح استثمارات المرحلة (67-78):

الجدول(02): تخصيص الاستثمارات خلال المرحلة (1967-1978)

البيان	مخطط 1969 – 67	مخطط 1973 – 70	مخطط 1977 – 74	1978
المبلغ التقديري بمليارات دج	9,06	27,75	110,22	93,63
تخصيصات للقطاعات المنتجة	%83	%69	%71	–
استثمارات مركزة على صناعة الطاقة	%49	%35	%38	–
الزراعة والرّي	%18	%18	%15	%15
الهياكل الاقتصادية والاجتماعية	%17	%30	%30	–

Source: Sadi, Nacer-eddine, OP-Cit. p.27.

بلغت الاستثمارات الإجمالية للمرحلة (67-1978) 300 مليار دينار (باستثناء الاستثمارات الاجتماعية) (سعر 1978) وكانت نسبة التنفيذ 125%.

وخلال المرحلة (76-1979) نسبة الاستثمارات ما يقارب 50% من الناتج الداخلي الخام و1,260 دولار أمريكي من الاستثمار لكل واحد نسمة في عام 1980.

ب- أهمية قطاع المحروقات في العملية التنموية

بدأت الجزائر منذ المخطط الثلاثي (67-69) في تكثيف استغلال الموارد الباطنية (الحديد، الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس،...) وتأسيس شركة وطنية تحتكر هذا الميدان وهي SONAREM والتصدير للخارج، وإنتاج البترول والغاز فيما بعد وهذا لعدة اعتبارات:

- لكونهما (البترول و الغاز) يشكلان مصدراً لتمويل التنمية، فالجباية البترولية تمثل أكبر من ثلث النفقات العامة للتجهيز والمحروقات تمثل 90% من الصادرات الإجمالية، وكذلك لإقناع المقرضين الأجانب بقدرة الجزائر على تسديد القروض المحتملة؛

- يشكلان مصدراً للطاقة، يخلقان آثاراً تحريضية على مجموع الاقتصاد الوطني وخاصة بالنسبة للصناعات الأساسية التي تمثل الطاقة حوالي 30% من سعر تكلفتها (الحديد، الكيمياء، مواد البناء...)، ويشكلان مصدراً للمواد الأولية.

امتازت عشرية السبعينيات بمخطط تنمين المحروقات والجدول التالي يبين تطور إنتاج البترول والغاز في الفترة (1962-1979).

الجدول(03): تطور إنتاج البترول والغاز خلال الفترة (1962-1979)

الوحدة: 1000 طن

السنين	بترول خام	غاز بترول	غاز طبيعي	منتجات مصفاة
1962	22800	-	300	-
1969	50000	100	2600	2200
1974	52000	380	5500	5000
1979	63000	1000	20,000	6000

المصدر: هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 47
لقد تطلب زيادة إنتاج المحروقات تخصيص استثمارات ضخمة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العامة لهذه الفترة بلغت ما يقارب 50% من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني، مثلما يوضحه الجدول أسفله:

الجدول (04): نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات للفترة (1967-1977).

الوحدة: مليون دج

البيان	المخطط (67-69)	المخطط (70-73)	المخطط (74-77)
الاستثمار الإجمالي(1)	5164	20100	48700
الاستثمار في القطاع البترولي(2)	2307	9052	23970
النسبة(2)/(1)	44,67	45	49,27

المصدر: هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 53.
من جهة أخرى تمثل حصة المحروقات من الناتج الداخلي الخام ومن الصادرات نسباً متزايدة ما بين (1969-1979) وتشكل كذلك مصدراً مهماً بالنسبة للموارد المالية للدولة، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(05): حصة المحروقات %

البيان	1969	1974	1979
من الناتج الداخلي الخام	16	39	30
من الصادرات	63	95	97
من الموارد المالية للدولة	23	57	57

المصدر: هني، أحمد، المرجع السابق، ص 45.
يستعمل قطاع المحروقات نصف القروض الخارجية الممنوحة للجزائر، ولذلك تمثل خدمة مديونية القطاع تمثل بالنسبة لفترة الرباعي الثاني والسنة الانتقالية الأولى 1978 ما يقارب ربع (22%) الاستثمارات المنجزة خلال نفس الفترة.

يعتبر المصدر الأساسي للتراكم وتمويل القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني من حصيلة صادرات البترول والغاز. فقد ولد هذا القطاع بعد الطفرة البترولية الأولى ما بين (74-78) مساهمة مالية صافية بمبلغ 18,85 مليار دولار، كما ساهم في إحداث التكامل بين القطاعات من خلال تغطية الطلب الوطني على الطاقة بأسعار مخفضة للعائلات وللقطاع الصناعي، فضلاً عن نشوء الصناعة البتروكيمياوية (البلاستيك والأسمدة).

ج- أهمية القطاع الصناعي في العملية التنموية

لقد ترجمت الأهداف المنتظر تحقيقها في إطار سياسة التصنيع، على مستوى السياسة الاستثمارية التي اعتمدها الجزائر منذ انطلاق عملية التخطيط عام 1967. ففي المخطط الثلاثي 67-1969 الذي يمثل الانطلاقة الأولى لعملية التخطيط بالجزائر، نلاحظ الأهمية المعطاة للتصنيع، حيث أن الصناعة قد استفادت من 50% من الاستثمارات الإجمالية و التي قدرت بـ 9,12 مليار دج. و ارتكز الاستثمار الصناعي في هذا المخطط على الصناعات الأساسية و بالخصوص قطاع المحروقات الذي انفرد لوحده بـ 51% من هذه الحصة، واستمرت سيطرة القطاع الصناعي على الاستثمارات خلال فترة السبعينات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (06): حصة الاستثمارات الصناعية ضمن الاستثمارات الإجمالية (%)

المخططات	% المتوقعة	% المنجزة
1969-67	60	72
1973-70	44,7	57,3
1977-74	43,5	61,2
1979	72,4	77

Source: A.Brahimi, L'économie Algérienne, opu 1991,p125 .

يظهر من خلال الجدول أن القطاع الصناعي استفاد بأكثر من نصف الاستثمارات منذ بداية التخطيط، وهذا يؤكد على التوجه الصناعي للسياسة الاستثمارية في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة، والتي رأت فيها الجزائر النموذج التنموي القادر على إخراج الاقتصاد الجزائري من الاختلالات التي كان يعرّفها.

وإذا كانت الاستثمارات المتراكمة في القطاع الصناعي خلال الفترة 67-1978 وصلت إلى 179 مليار دج فان بعض الصناعات الأساسية استفادت من حصة الأسد كما يظهر في الجدول رقم (07)، حيث يظهر أن الأهمية المعطاة في سياسة التصنيع كانت للصناعات المنتجة للسلع الوسيطة، وتثمين المحروقات حيث بلغت نسبة الاستثمارات في المتوسط في هذين القطاعين خلال فترة 67-1977 حوالي 42,3% بينما لم تتعد هذه النسبة 18% في قطاع الصناعات الاستهلاكية.

الجدول (07): توزيع الاستثمارات العامة داخل القطاع الصناعي(%)

القطاعات	1969-67	1973-70	1977-74
المحروقات	53,5	44,9	46,8
الصناعة الميكانيكية والالكترونية و الحديدية	29,4	42,2	37,6
الصناعات الغذائية و النسيجية	17,4	12,9	15,6

source: A.Brahimi,Ibid, p126.

لقد تميّزت السياسة الاستثمارية خلال هذه الفترة بالتطور السريع في حجم الاستثمارات واللاتكافؤ في توزيعها بين القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني.

إن هيمنة حصة المحروقات والصناعة في إجمالي الاستثمارات لم تؤد إلى الأهداف المرجوة، ويرجع هذا إلى أن وظيفة المحروقات كانت تمويلية أكثر منها صناعية، بحيث أن نسبة الاستثمارات الصناعية في هذا القطاع: البلاستيك، والبتروكيماويات والأسمدة، كانت لا تتجاوز 10% من الاستثمارات المحققة خلال فترة 1978-67، بينما الباقي وهو 90% من الاستثمارات كان موجهًا للتمويل. ويظهر أيضا من خلال هذه الأرقام المكانة الضعيفة للاستثمارات الموجهة لصناعة المواد الاستهلاكية حيث لم تتجاوز 15,5% من كل المحققات الصناعية.

ترجمت مختلف هذه الأرقام المجهود الاستثماري المعتبر الذي بذل من أجل بناء قاعدة صناعية تجسدت بإقامة وإنشاء العديد من المصانع والمركبات الضخمة تديرها مؤسسات وطنية، وهي عملية لم تتم بدون مشاكل تذكر، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة خبرة الإطارات الوطنية التي تكفلت بمتابعة انجاز المشاريع وأيضا سياسة الشركات المتعددة الجنسية للبلدان المصنعة التي أبرمت معها الجزائر ما يقارب 90% من عقود الانجاز، كما أظهر تشغيلها نقائص خطيرة ناجمة خاصة عن الحجم الكبير لها وعن تعدد الوظائف المسندة إليها، وثقل هياكلها وقوة تكاملها الداخلي. فسرعان ما برزت صعوبات في التنسيق والتنسيق تضر بالمردودية الاقتصادية والاجتماعية للجهاز الإنتاجي ككل، ومن جهة أخرى فإن بعض نماذج الصناعات المختارة بحكم حجمها الكبير والتكنولوجيا التي تستعملها تتطلب بصورة آلية مواقع على الشريط الساحلي من شمال البلاد، الأمر الذي زاد من حدة التفاوت بين المناطق، كما فرضت قيودا على سياسة التهيئة العمرانية، وذلك بغض النظر عن الآثار السلبية الأخرى خاصة في مجال الإفراط في استغلال الموارد النادرة في البلاد من أراضي زراعية.

د- موقع القطاع الزراعي من العملية التنموية

لم يحظ القطاع الزراعي بالأولوية في إستراتيجية التنمية سواء من حيث توزيع الاستثمارات كما لاحظنا سابقاً، إذ حصته من القروض الممنوحة أقل من القطاع الصناعي والطاقي، فهذا الأخير يستفيد تقريبا من ضعف القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال 66-67، وثلاثة أضعاف خلال المخططات الرباعية مثلما يبين الجدول التالي:

الجدول (08): حصة القطاع الزراعي والصناعي من القروض (%)

المخطط الربعي (2)	المخطط الربعي (1)	المخطط الثلاثي			الميزانية السنوية للتجهيز				القطاعات
		69	68	67	66	65	64	63	
(77-74)	(73-70)								
15	15	16	18	22	19	18,25	32,23	36,3	الزراعة
43,5	45	39	50	37	32	18,5	25,17	17,6	الصناعة والطاقة

Source: Sadi, Nacer-eddine, OP-Cit. p.30.

إن إعادة تنظيم القطاع الزراعي جاء متأخراً بالنظر إلى القطاع الصناعي ولذلك اتسم منذ 1962 بركود في مخرجاته وشكل ذلك ضغوطاً تضخمية، لأن النمو الديمغرافي والنمو الصناعي رفعا من حجم الطلب الغذائي (المرتبط بزيادة عدد السكان، الدخول الحقيقية، الأسعار، وأسعار المواد الغذائية). في الواقع أن القطاع الزراعي بعد الاستقلال كان يعيش ازدواجية:

1) قطاع زراعي تقليدي، يسيطر عليه الاستغلال الخاص مساحته أكبر ثلاث مرات من قطاع التسيير الذاتي ويمثل 55% من المساحة الصالحة للزراعة (6 مليون هكتار) يستغلها 7 مليون فلاح وهو ما يمثل 80% من حجم العمالة في القطاع الزراعي، بأجور منخفضة وينتج 60% من الحبوب¹.

تميز القطاع الخاص الزراعي بوجود تركيز في توزيع الأراضي (رأسمالية زراعية تستخدم المكننة) في حين أن الأغلبية تستفيد من مساحات صغيرة وتستخدم وسائل إنتاج تقليدية وتنتج للاستهلاك الذاتي، وهو ما لا يشكل سوقاً للقطاع الصناعي الذي هو في حالة نمو مستقبلاً.

وبالرغم من أن إنتاجيته لم تتناقص كثيراً منذ 1962 بحكم تخصصه في إنتاج المواد الغذائية الأساسية (القمح الصلب، الشعير، البقول الجافة)، إلا أنه أبعد ما يكون عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي المسطر كهدف أساسي من طرف المخطط الجزائري.

2) أما القطاع الحديث، فيشمل الزراعة الاشتراكية التي تطوّرت على أراضي المعمرين (يضم 23000 مزرعة للمعمرين ويمثل 28% من الأراضي الصالحة للزراعة)² وشكلت فيما بعد القطاع المسير ذاتياً الذي يشغل الأراضي الجيدة وتغلب عليه المكننة، مخرجاته موجهة نحو التصدير، ورغم أهميته إلا أنه لم يعرف تحولات ملفقة للانتباه، بل كان غارقاً في محيط تسيير بيروقراطي، وبعد صدور مراسيم 1963 التي حاولت تنظيم هذا القطاع ونتيجة لغياب التأهيل بين العمال. لجأت الدولة

1 Patrice Robineau, «l'impact de l'industrialisation sur la production agricole et le développement rural: une analyse des effets économiques et socioculturels, avec références à l'Algérie et la Chine» revue monde en développement, No 29, 1980, p 366.

2 هني، أحمد، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مرجع سابق، ص 461.

إلى التدخل في تسيير هذا القطاع عن طريق إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، هذا التدخل المباشر للدولة في تسيير القطاع عجل بظهور بوادر إفلاسه كإهمال وزيادة الاستهلاك الذاتي والتبذير للموارد ومن ثم انخفاض مردوبيته.

وإذا كانت أراضي التسيير الذاتي قد عرفت اتخاذ بعض الإجراءات فإن أراضي القطاع الخاص لم تستفد من أي إجراء إلى غاية الرباعي الأول، عدا بعض القروض للاستغاليات الكبيرة، هذا ما أدى إلى:

- نمو سكاني عرفه القطاع يبحث عن أراضي جديدة، انجراف التربة، الغياب عن الأرض، عدم وجود استقرار في تملك الأراضي؛

- بطالة كبيرة وصلت إلى حد 50% أدت إلى زيادة معدل النزوح الريفي ومنه إلى بطالة المدن والهجرة إلى الخارج، ضعف الفائض الزراعي وانخفاض بعض الصادرات الزراعية؛

- تأخر في تحديث القطاع.

هذا القصور الذي عرفه القطاع الزراعي يرجعه البعض إلى وجود منافسة بينه وبين القطاع الصناعي: أولاً حول الموارد الطبيعية كإنجاز مصانع على أراضي زراعية خصبة، والمياه ذات الاستعمال الصناعي والحضري، بعض المواد التي تفتقر إليها الزراعة (هياكل الري)، وثانياً مغادرة اليد العاملة المؤهلة القطاع الزراعي والتوجه نحو الوظيفة الصناعية مما يشكل ضياعاً في قدرة وحيوية المناطق الريفية، وثالثاً تخصيص معظم الاستثمارات كما لاحظنا نحو الصناعة وبالضبط لترقية المحروقات.

ومن أجل القضاء على الاختلال في توزيع الثروة (الدخول الزراعية الضعيفة) وعلى تهيمش سكان الريف وتوسيع السوق المحلي للسلع الصناعية، لا بد من مكننة القطاع الزراعي وإعادة توزيع الأراضي لصالح الفلاحين الفقراء، عملت السلطات العامة بعد تسع سنوات من الاستقلال على إجراء إعادة هيكلة للزراعة بهدف إحداث تغيير في نمط ومستوى معيشة سكان الريف وبذلك تم الإعلان عن الثورة الزراعية التي تهدف إلى إحداث تحولات كبيرة اجتماعية، اقتصادية وسياسية في الريف الجزائري أدت إلى:

- تقليص التبعية الغذائية التي تطل بتوازن الميزان التجاري؛

- زيادة إنتاجية الأراضي وإنتاجية العمل التي لم تكن مستعملة بصفة جيدة؛

- توسيع سياسة اليد العاملة الأجيعة إلى الأرياف وتثبيت السكان في الريف وتخفيض النزوح نحو المدن؛

- التقليص من الفوارق الاجتماعية في الريف وما بين المدن والأرياف.

لقد مرت الثورة الزراعية بثلاث مراحل: الأولى تميزت بنزع ملكية أراضي البلديات والمحافظات وأمالك الدولة، والثانية خصت نزع ملكية أراضي الخواص وتحديداتها والثالثة تخص تشكيل تعاونيات تربية المواشي ولكن دون نزع الملكية، ثم وضعت هذه الأراضي تحت تصرف الصندوق الوطني

للإصلاح الزراعي وتحديد الشروط الجديدة للحصول عليها وعلى وسائل الإنتاج الأخرى¹. كانت إعادة توزيع الأراضي على شكل تعاونيات زراعية خدمية، حيث نجد التعاونية الزراعية للإنتاج والثورة الحيوانية (CAPRA) التي تشكل 3/4 من الأشكال الموجودة وتضم 4205 تعاونية، وتوزيعات فردية بشكل محدود، كما سخرت الدولة من خلال المخطط الرباعي الثاني الدعم المادي والمالي لهذه التعاونيات وللقطاع الخاص الزراعي، غير أنها لم تكن كافية ولا فعالة في تسيير هذه الوسائل لصالح الفلاحين.

ومن خلال الجدول التالي، يمكن إجراء المقارنة التالية بين النظام الإنتاجي للثورة الزراعية والقطاع الزراعي العام والقطاع الخاص الزراعي بخصوص الحصة في المساحة الصالحة للزراعة المقدرة بـ 7,5 مليون هكتار سنة 77-78 واليد العاملة النشطة الزراعية.

الجدول(09): حصة الثورة الزراعية في المساحة الصالحة للزراعة والشغل (77-78)

القطاعات	المساحة الصالحة للزراعة	اليد العاملة النشطة الزراعية
النظام الإنتاجي للثورة الزراعية	13%	8,2%
القطاع الزراعي العام	27,3%	17,5%
القطاع الخاص الزراعي	59%	71,3%

Source: Omar Bessaoud, OP-Cit, p620.

تلخصت الثورة الزراعية في توسيع القاعدة الأرضية لقطاع عام عاجز في إنتاجه بدل أن تكون عملية ثورية في نمط الإنتاج وطرقه. ولذلك اتسعت الفجوة الغذائية للبلاد ولاسيما بتقليص قدرات المزارعين الخواص. وانعكست العملية على القطاع العام، حيث أدى عجزه الإنتاجي إلى تقليص المحاصيل الزراعية وفراغ في الأسواق الداخلية الأمر الذي جعل الدولة تلجأ إلى الاستيراد أكثر فأكثر، وأدى إلى ندرة السلع في الأسواق وارتفاع أسعارها، لا سيما أن النمو الديمغرافي وارتفاع الموارد النفطية، انطلاقاً من عام 1973 ، وإعادة توزيعها عبر القطاع العام الزراعي والصناعي والإداري على شكل أجور و مداخيل عديدة، كلها عوامل أدى إلى انفجار الطلب على المواد الغذائية.

كان القطاع العام يحتكر أخصب الأراضي و75% من وسائل الإنتاج إلا أن حصته في الإنتاج كانت لا تزيد على 25%، وتدهورت مع السنين حتى أصبحت 16% عام 1984².

رغم ما يوجّه من انتقادات للسياسة التنموية التي اتبعت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية السبعينيات في الجزائر وكونها السبب المباشر للوقوع في فخ الاستدانة الخارجية، وتعميق تبعية الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع الصناعي الذي يتوقف تمويله بمدخلات الإنتاج على الواردات من السلع الوسيطة و سلع التجهيز، إلا أنها سجلت عدة نقاط قوة معتبرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 Omar Bessaoud, «la révolution agraire en Algérie», revue tiers monde No 83, 1980, p 618.

2 هني، أحمد، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مرجع سابق، ص463.

(1) إرادة كبيرة للمخطط الجزائري للتصنيع تجسدت من خلال تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي (عام وخاص) 41% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين (67-78) وتشير مراجع أخرى إلى معدل متوسط و 45,71% للفترة (69-78) وهو أكبر مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط حيث يساوي 26%¹.

(2) بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط 9% من الناتج الداخلي الخام بين (74-77) وحوالي 15% بين (78-79).

(3) زيادة معدل التشغيل بـ 5 مرات في القطاع الصناعي بين (66-80) مساهماً بذلك في تخفيض معدل البطالة الذي كان يتجاوز 32,7% سنة 1966 إلى 22,3% سنة 1977.

(4) تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي حيث كان يوظف سنة 1977 نسبة 61,8% من اليد العاملة النشطة على المستوى الوطني، ويضم 76% من اليد العاملة في القطاع الصناعي الوطني ويساهم بـ 66% في الناتج الداخلي الخام².

(5) نمو سريع للناتج الداخلي الخام بالسعر الثابت في حدود 7% سنوياً في المتوسط ما بين (69-78).

(6) نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد بـ 4,1% سنوياً، ونمو استهلاك العائلات بالسعر الجاري بأربع مرات منتقلاً من 12041 مليون د.ج إلى 47820 مليون د.ج بين (69-78).

رغم نقاط القوة التي سجلت حول التجربة الجزائرية في التصنيع والتي تعد نادرة مقارنة مع كثير من الدول العربية والإفريقية، فإن هذه التجربة لا تخلو من تسجيل نقائص وسلبات كثيرة تمثلت في ارتفاع التكاليف، التأخر في الإنجازات (إنجاز الهياكل القاعدية الاجتماعية كالسكن والنقل العمومي والصحة..الخ.)، بالإضافة إلى وجود إنشاءات غير متوازنة فيما يخص تهيئة الأرضية.

ثالثاً- تطور وأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

كانت المؤسسات الخاصة الموروثة عن المرحلة الاستعمارية صغيرة في مجملها وذات طابع حرفي، وبعد الاستقلال (1967)، أدمجت في تركة الشركات الوطنية. لم يعرف القطاع الخاص النور إلا بعد إصدار قانون الاستثمار العام 1966 الذي حدد مكانة رأس المال الخاص الوطني بتمييز الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين أو الأجانب وإمكانية التعهد بتنفيذ الاستثمارات في قطاع الصناعة والسياسة.

يعود الإطار المنظم للقطاع الخاص إلى قانون الاستثمار الأول (قانون 63-277 بـ 27 جويلية 1963) وكانت الغاية منه تنظيم الاستثمار الأجنبي المقرر والضروري لعملية التنمية في الجزائر إزاء مشكلة إشباع الحاجات الضخمة وضعف الموارد المالية المتوفرة. لم يستفد الاستثمار الخاص الوطني من ضمانات ومزايا هذا القانون إلا في إطار الشركات الاقتصادية المختلطة برأس

1 Benbitour Ahmed, L'expérience algérienne de développement (1962-1991), Algérie: ETE, p 13-14.

2 Ibid, p 13-14.

المال الأجنبي¹. تم توضيح هذا القانون بقانون جديد عام 1966 وهو أخضع القطاع الخاص لاتفاقيات وحد أقصى لعتبة الاستثمار كما منح الدولة حق احتكار القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فكان يتوجب الانتظار حتى صدور قانون 1982 الذي أثري بكثير من الانفتاح، لرفع كل العقبات والقيود التي ميزت الوضع القانوني للقطاع الخاص في الجزائر.

1- مكانة القطاع الخاص من العملية التنموية

لعب القطاع الخاص دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، فرغم تهميشه، إلا أن حصته في الشغل، والقيمة المضافة ورقم الأعمال كانت تتزايد باستمرار (خاصة في الزراعة، التجارة والخدمات) واستفاد من دعم الدولة للأسعار بخصوص مدخلات إنتاجه وكان في منأى عن الموجات التضخمية، بل المستفيد الأكبر من فوارق السعر في نشاطاته لتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

إن غياب سياسة التأطير والتغيرات السياسية في تلك المرحلة (غياب الضمانات، خطر التأميم...) ساعد على تطور القطاع الخاص الوطني المستثمر إجمالاً في مجالات لا تتطلب تحكم تكنولوجي، كما يختار القطاع الخاص عادة الأنشطة سريعة دوران رأس المال والأكثر مردودية في الأجل القصير (النسيج، تربية الدواجن، التجارة...). هذه البيئة، وجهت الاستثمار الخاص نحو فروع إنتاجية، لم تكن تمثل بحسب السلطة السياسية لتلك المرحلة منفعة تخص التنمية. حيث كان القطاع العام غائب عنها تقريباً كالفروع الغذائية الكلاسيكية (الحلويات، المشروبات، التعبئة...)، الكيمياء البسيطة والبلاستيك، مواد البناء، النسيج والبناء والأشغال العمومية².

الجدول(10): تطور نصيب القطاع الخاص في القيمة المضافة للفترة (1967-1981)

الوحدة: %

السنوات	القيمة الاجمالية(مليون دج)	الصناعة دون المحروقات	البناء والأشغال العامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
1967	5913	18.5	17.3	3	61
1971	8676.7	13.3	15.3	2.9	61
1981	31883.8	14.1	19.6	5.3	61

المصدر: مرازقة، عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص 67.
من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

- سيطرة قطاعي التجارة والخدمات في تكوين القيمة المضافة بنسبة 61% سنة 1967، لم تتغير هذه السيطرة طيلة فترة السبعينات، وبقيت في نفس الاتجاه مع بداية الثمانينات.
- أما مساهمة القطاع الخاص في مجال البناء والأشغال العامة كانت شبه مستقرة، فمن 17.3% سنة

1 Sadi, Nacer-eddine, OP-Cit, p 29.

2 Ibid, p 30.

1967، قاربت 16% خلال السبعينات لتصل إلى 19.6% في بداية الثمانينات. ويمكن تحليل هذه الوضعية على أن انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الخاص في هذا المجال؛ يعود إلى إنشاء وتطور شركات وطنية تابعة للقطاع العام في هذا المجال من ناحية، ودخول شركات أجنبية في بداية الثمانينات من ناحية ثانية.

- أما في مجال النقل؛ فبالرغم من أن مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال كانت في ارتفاع إلا أنها بقيت ضعيفة، فمن 3% سنتي 1967 و1971 وصلت إلى 5.3% سنة 1981. وتعود هذه الوضعية إلى سياسة الدولة تجاه هذا القطاع الحيوي، بحيث كان قطاع الاتصالات في هذه الفترة محتكرا بنسبة 100% من طرف الدولة، وكذلك النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية.

- أما مساهمة القطاع الخاص الصناعي (دون المحروقات)؛ بقيت ضعيفة وفي انخفاض، فمن 18.5% سنة 1967 وصلت إلى 13.3% سنة 1971 و14.1% سنة 1981.

ويساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل بصورة ملموسة خاصة في الزراعة والتجارة والخدمات، وتقدر مساهمته في خلق مناصب الشغل (دون الفلاحة) على المستوى الوطني بنسبة 30% من الإجمالي في الفترة (1967-1981) وهي نسبة معتبرة لأن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كانت تعتمد على القطاع العام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (11): نسبة التشغيل في القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط للفترة (1967-1981)

الوحدة: %

البيان	الصناعة	البناء والأشغال العامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
1967	48	49	28	59.9
1970	33.9	51	30	62
1981	21.8	30.7	53.9	63.4

المصدر: مرازقة، عيسى، مرجع سابق، ص 49.

إن نموذج التنمية المعتمد، والذي أدى مع مرور الزمن ومع تطبيق المخططات التنموية إلى إنشاء وتوسيع المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام؛ قد أدى في نفس الوقت إلى انحصار القطاع الخاص الصناعي من حيث نموه في عدد معين من أنواع الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب عدد كبير من العمال، إضافة إلى عنصر التأمين. فرغم الزيادة المطلقة في عدد العمال الأجراء في القطاع الخاص الصناعي خلال الفترة (1967-1981)، إلا أن أهميته في التشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى كانت في انخفاض مستمر. فبعدما كانت النسبة 48% سنة 1967 وصلت إلى 33.9% سنة 1970، لتستمر في الانخفاض حيث وصلت إلى 21.8% سنة 1981. ويعود ذلك إلى أن الارتفاع المتزايد في تكاليف إنشاء فرص عمل في قطاع الصناعة، جعلت القطاع الخاص يحول تدريجيا نشاطاته إلى القطاعات الأقل تكلفة في إنشاء فرص العمل، كالنقل والتجارة والخدمات، أو بعض الصناعات التي لا

تتطلب تكاليف كبيرة.

إن الأهمية النسبية للتشغيل في فرع البناء والأشغال العامة كانت في ارتفاع مستمر، حيث وصلت إلى 51% سنة 1970 لتعود إلى الانخفاض تدريجيا ابتداء من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات لتصل إلى 30.7% سنة 1981. ترجع هذه الوضعية في الأساس إلى لجوء الدولة إلى الشركات الأجنبية في بداية الثمانينات من أجل انجاز عدد كبير من المشاريع في هذا القطاع (بناء المساكن، إقامة الطرقات والجسور) وإلى المشاكل والعراقيل الإدارية التي يتلقاها الخواص والتي هي نتيجة لندرة المواد الأولية الأساسية لهذا القطاع في تلك الفترة (الاسمنت، الحديد والصلب...).

أما بالنسبة لقطاع النقل؛ فإن نسبة التشغيل كانت شبه ثابتة حتى نهاية السبعينات، حيث كانت حوالي 30%. إن النمو الديمغرافي بنسبة عالية من ناحية وسوء التنظيم والاستغلال الأمثل لإمكانيات القطاع العام في مجال النقل من ناحية ثانية؛ قد أدى بالدولة إلى التفكير في نهاية السبعينات في اتخاذ صيغ جديدة تمكن من تحسين هذا القطاع، نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتطلبه من وسائل النقل، مما جعلها تتبنى سياسة اللجوء إلى القطاع الخاص الوطني لتضافر وتكامل الجهود في هذا المجال الحيوي، وهو ما يفسر النسبة التي وصل إليها القطاع الخاص في مطلع الثمانينات بـ 53.9%.

إن الأهمية النسبية للقطاع الخاص في التشغيل في قطاع التجارة والخدمات، تبقى بدون منازع سواء بالمقارنة مع الفروع الأخرى داخل القطاع الخاص نفسه أو بالمقارنة مع القطاع العام. حيث يشغل قطاع التجارة والخدمات 59.5% سنة 1967 لتصل إلى 62% سنة 1970 و 63.4% سنة 1981. وإذا قارنا تطوّر نصيب القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج مثلما يوضح الجدول أسفله، نجد أن هذا الأخير ارتفع بـ 2,66 مرة ما بين (69-73) و 3,38 مرة ما بين (73-78) في حين ارتفعت مساهمة القطاع الخاص بـ 1,18 مرة و 2,45 مرة على الترتيب:

الجدول (12): نصيب كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج

الناتج الداخلي الخام (مليون دج)		معدل التطور (%)	الناتج الداخلي الخام (مليون د.ج)			
معدل التطور %						
78-73	1978	1973	73-69	1973	1969	القطاع
3,38	52948	15655	2,66	15655	5872	المؤسسات العامة
2,45	36500	14877	1,18	14877	12502	القطاع الخاص

Source :Benbitour, Ahmed, OP-Cit, p 16.

والملاحظ كذلك أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج كانت أكبر من حصة القطاع العام إلى غاية 1973، وبدأ تهميش القطاع الخاص ابتداءً من سنة 1974 بعد بدء الثورة الزراعية، وانتقلت حصته من الاستثمارات من 45% سنة 1967 إلى 5% سنة 1978¹، رغم أنه يحوز ثلث الناتج الداخلي

1 Sadi, Nacer-eddine, OP-Cit, p 30.

الخام.

وبالنظر إلى مساهمة القطاع الخاص في الإيداعات البنكية على مستوى الاقتصاد الوطني يتضح أنّ مساهمته تقارب 50% من مجموع الإيداعات في حين أن البنوك لا تمنحه كقروض سوى 5% في المتوسط من مجموع القروض الممنوحة بما فيها قروض القطاع الزراعي. هذه العلاقة ما بين البنوك والقطاع الخاص تفيد بأن القطاع الخاص يعتبر كمورد أموال للقطاع العام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(13): العلاقة بين البنوك والقطاع الخاص

1977	1976	1975	1974	حصة القطاع الخاص في
47%	43%	50%	47%	إجمالي الإيداعات البنكية
4%	3%	4%	10%	إجمالي القروض البنكية

Source: Naas, Abdelkarim, le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché, Paris: INAS, 2003, p 67.

بالرغم من كل القيود الإيديولوجية والبيروقراطية التي منعت تطوّر القطاع الخاص في الجزائر، فقد تمّ إحصاء أكثر من 5000 مؤسسة صناعية خاصة و7000 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية، في عام 1982 مشكّلة في مجموعها 12000 مؤسسة، فكان المعدل المتوسط لإنشاء المؤسسات الخاصة خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1982 بحوالي 6000 وحدة في السنة¹.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العامة الجزائرية

أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية في صميم اقتصادها وسياساتها التنموية، حيث برز التوجه نحو تحسين سير الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل الفعالية والمردودية، واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية. تمثلت هذه الإصلاحات في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العامة تمثلتها استقلالية المؤسسات، وهذا ما تم التطرق إليه في هذا الجزء وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: إعادة هيكلة المؤسسات العامة

انطلاقاً من المشاكل التي ميزت المؤسسات الاقتصادية العامة خاصة منها الصناعية في السبعينيات والمرتبطة بالتموين والمردودية وكذلك انتشار وسيطرة الجهاز البيروقراطي والعمل الإداري على بقية أعمال ووظائف المؤسسة، قرّرت الجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة تنظيم المؤسسة وشكلت لهذا الغرض لجنة مؤقتة سنة 1979 على مستوى اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني تناولت المواضيع التالية:

- البحث عن الوسائل الضرورية المتعلقة بإعادة النظر في تحديد حجم المؤسسات؛
 - إعادة هيكلة الوحدات؛
 - التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية في تنظيم وتسيير المؤسسات وذلك بمشاركة كل أطراف المؤسسة؛
 - الحد من تدخل الوصاية وجعل بيئة المؤسسة أكثر حركية مما هي عليه؛
 - إعادة توزيع النشاطات والمهام التي تقوم بها المؤسسة.
- وأهم ما توصلت إليه هذه اللجنة هو ضرورة قيام الدولة بتدابير تنظيمية - في الأساس - تمسّ المؤسسة ونشاطها ومحيطها الاقتصادي والمالي والهيكلية، ولقد تأكد هذا التوجه مع انعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني - في جوان 1980 - الذي كان بمثابة نقطة تحول في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر فهو يهدف للقيام بتقييم عام للإنجازات والسياسات المنتهجة في العشرية السابقة وكذلك وضع الخطوط العريضة للمخطط الخماسي الأول (84/80) الذي يضع إعادة هيكلة المؤسسات من أولى أولوياته بالإضافة إلى السعي لتخفيف قيمة المديونية الخارجية وتوفير الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب (خاصة السكن والعمل) وكذلك العمل على محاربة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن تركز الوظائف (الإنتاج، التوزيع، الإدارة...) في جهة واحدة.

1-أسباب إعادة الهيكلة

إن الأسباب التي جعلت إعادة الهيكلة -لا بد منها- متعددة وكثيرة يمكن تحديدها من خلال الأوضاع التي كانت تعيشها المؤسسة الصناعية بداية 1980 بالإضافة إلى تأثير هذا الوضع على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عموماً وخاصة أن المؤسسات العامة الاقتصادية - الصناعية

- بالخصوص - تعد محرك الاقتصاد الوطني، وأهم هذه الأسباب والعوامل هي¹:
- أ- كبر حجم المؤسسات التجارية الوطنية إذ نجد أن 1165 وحدة أساسية مجتمعة في 19 مؤسسة وطنية²، بالإضافة إلى تعدد المهام والوظائف التي تقوم بها إما المتعلقة بسيرها (الإنتاج، التسويق، التسيير، التخزين...) وإما المتعلقة بنواحي أخرى خاصة الاجتماعية (السكن، النقل، الترفيه، الصحة). مما أدى إلى تشعب مهامها معيقاً بذلك السير الحسن لها، هذا زيادة على العوائق البيروقراطية الناتجة عن المركزية في التسيير وعدم التنسيق والتكامل بين الإدارات المركزية (الموجودة غالباً في العاصمة) من جهة والإدارات الجهوية ووحدات الإنتاج من جهة أخرى بالإضافة لتداخل عدة أطراف في عملية اتخاذ القرار من وزارة وصية وإدارة مركزية وإدارات جهوية والحزب... الخ؛
- ب- ضعف فعالية جهاز الإنتاج بسبب عدم التحكم الجيد في طرق تقنيات الإنتاج المتطورة وعدم استعمال كل الطرق الإنتاجية المتاحة؛
- ج- الاختلالات والتجاوزات المسجلة في التطبيق الفعلي للمشاركة العمالية في التسيير والإدارة ما عدا لجنتي الشؤون الاجتماعية والتأديب؛
- د- الحجم الكبير للعمال الذين تحتوهم المؤسسات الصناعية بسبب سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة والخاضعة لاعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بهدف التخلص من البطالة - بطريقة أو بأخرى - فشركة سوناطراك (الشركة الوطنية للنفط) مثلاً كانت تشغل في بداية الثمانينيات 96455 عامل وسونالغاز (الشركة الوطنية للغاز) يعمل بها 26527 عامل³؛
- و- ضعف المردودية المالية للمؤسسات - وانعدامها في بعض الأحيان - حيث وجد أن 366 مؤسسة خاضعة للتسيير الاشتراكي تعاني عجزاً مالياً قدره 108 مليار دولار سنة 1978⁴ ولقد أدى هذا الوضع المالي المتأزم إضافة للمديونية الخارجية للبلاد إلى خلق مشاكل التمويل والاستثمار جعلت المؤسسة غير قادرة على تغطية حاجاتها المالية والإنتاجية من مواد أولية وآلات. ولقد جاءت إعادة الهيكلة المالية في هذا الإطار للتخفيف من عبء الديون على المؤسسات للانطلاق مجدداً وتحقيق استقلاليتها مالياً.
- ز- سوء التسيير والإدارة إما على مستوى المؤسسات أو على مستوى الوزارة الوصية. وهذا ما يتضح من خلال اتجاه المؤسسات الاقتصادية للاهتمام بما هو اجتماعي أكثر مما هو اقتصادي وربما يرجع هذا إلى الفهم الخاطئ للتسيير الاشتراكي للمؤسسات على أنه التسيير الاجتماعي للمؤسسات. هذا بالإضافة إلى أسباب وعوامل أخرى متداخلة أسهمت كلها في خلق الوضعية التي عرفتتها المؤسسات الصناعية والتي تم اعتبارها أسباباً للقيام بعملية إعادة الهيكلة (المالية والعضوية).

1 عدون، ناصر دادي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 183.

2 Sadi, Nacer-eddine, OP-Cit, p 28.

3 Bouzid, Abdelmadjid, Questions actuelles de la planification algerienne, ENAP – ANAL, Alger. P. 156.

4 Ibid. P. 156.

2-مدى تحقيق إعادة الهيكلة لأهدافها

لقد كانت أهداف إعادة الهيكلة ذات اتجاه نحو تحسين الإدارة والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسات التي تصبح ذات أحجام أقل، وبالتالي تحقيق مردودية من ورائها، إلا أن الواقع يظهر شيئا آخر، حيث اتّسمت المؤسسات المعاد هيكلتها بميزات سوء الإدارة، وعدم ارتفاع المردودية، إلا في حالات نادرة ومن النتائج التي تحسّلت عليها إعادة الهيكلة تلخّص أهمها فيما يلي¹:

أ- **على مستوى النظام الإداري**: رغم تخفيف حجم المؤسسات، وتوزيعها إلى وحدات تكاد تصل إلى عشر مؤسسات الأم أحيانا، إلا أن صغر هذا الحجم لم يكن له التأثير المرغوب، حيث كانت إدارتها تشكو من عدة نقائص: تدخل المركز في الإدارة الداخلية، خاصة عن طريق المخططات وبشكل بيروقراطي مكثف، ولم تكن وسائل التوجيه الاقتصادي مستعملة بشكل مقبول من المركز والإدارة، وهذا ما أدى إلى ضياع استقلالية المؤسسة في التخطيط، أو اتخاذ قرارات خاصة بها، وتضييع الوقت و تدخلات الإدارة في جوانب أخرى.

ب- **في ما يتعلق بالنظام البشري**: فإن تدخل المركز حسب سياسة التشغيل والأجور كان لها آثارا سلبية من عدة جوانب، وخاصة من ناحية خضوع المؤسسة لسلّم أجور يكاد يكون موحدا على المستوى الوطني، دون ترك مجال للمؤسسة حسب خصوصياتها في تحديد الأجور، ودون ربطها بالمردودية الخاصة بالعمال، كما أنه عمل على التشغيل طبقا لمقاييس غير واضحة أو غير موجودة تماما، مما أدى إلى تفشي المحسوبية. وعدم استعمال الإمكانيات والطاقات الإدارية التي تم توزيعها، وكان رفع عدد الإطارات دون إعطائها صلاحيات اتخاذ القرار في التسيير، قد أدى إلى تهميش أكبر عدد من الطاقات الوطنية في هذا الميدان، وكذلك تحمل المؤسسات أعباء معتبرة دون استغلالها استغلالا جيدا أو حتى عاديا. بالإضافة إلى غياب طرق التسيير الحديثة التي طالما نودي بها في إعادة الهيكلة و حتى قبلها.

ج- **على مستوى النظام التقني**: اتسم هذا النظام بتلاقي مختلف الآثار فيه سواء الإدارية المركزية أو الداخلية، أو حتى المحيط الاجتماعي والاقتصادي، فعملية تقسيم المؤسسات؛ كما عملت على تشتيت الطاقات البشرية، فقد عملت أيضا على توزيع الإمكانيات والوسائل الإنتاجية، رغم أن المؤسسة الصناعية كانت أقل تضررا من الفروع الأخرى. وسوء التخطيط على المستوى الإداري، والبيروقراطي الذي تميز به نظام التخطيط الوطني ونقص الاستعمال للتجهيزات، رغم توفر المواد بشكل مقبول في الفترة الأولى على الأقل (قبل انخفاض أسعار البترول)، بقي جهاز الإنتاج في المؤسسات يشكو من نفس نقص المردودية. كما أن تنظيم العمل غير المحكم ونقص الاهتمام بالعمال أعطى عدة اضطرابات وإضرابات، وهذا ماله تأثيرات سلبية على النتائج والمردودية في المؤسسة.

¹ عدون، ناصر دادي، مرجع سابق، ص ص 178-179.

د- على مستوى نظام المعلومات: لم تكن الإدارة في المؤسسات الوطنية تهتم بنظام المعلومات بشكل مقبول، رغم الآثار التي يمكن أن يقدمها لها، خاصة في إطار التنظيم الاقتصادي المخطط وماله من دور في نقل المعلومات بين المركز والمؤسسة، والعكس، وكذلك حركة المعلومات داخل المؤسسة، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في التعريف بمنتجات المؤسسة في السوق أو على مستوى المجتمع. واكتفاء المؤسسة بالتخطيط المركزي والتوجيه المركزي غير الجيد، أضاع لها إمكانية توزيع منتجاتها في عدة حالات، واتجهت مؤسسات أخرى إلى الاستيراد. كما أن التسيير الداخلي تضرر بذلك بشكل كبير، واتجهت المؤسسات الوطنية إلى ميزة الملحقات الإدارية، و خلع منها صبغة المؤسسة الاقتصادية الحقيقية.

كل هذه العناصر تعني في الأخير أن عملية إعادة الهيكلة لم تصل إلى تحقيق أهدافها، ولو جزئياً، نظراً لما فقدته من طاقات وتدهور في نتائجها وظروف عملها، بعد اجتماع عدة عوامل ليست فقط داخلية.

وحسب الوضعية التي آلت إليها المؤسسات الوطنية، سواء قبل أو بعد إعادة الهيكلة مباشرة، توحى بل وتؤكد وجود أزمة فعلية في التسيير الاقتصادي للبلاد، إذ رغم الإصلاحات والتغيرات المختلفة والنصوص القانونية المؤطرة للمؤسسة، والمحددة لأهدافها، بقيت المؤسسات تشكو من نفس المشاكل والعراقيل على مختلف المستويات إذا لم تكن أكثر حدة.

ثانياً: استقلالية المؤسسات العامة

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، كما يبدو من التطورات، وحسب الخطاب السياسي بعدها، إلا استعداداً لعملية الاستقلالية، التي دخلتها المؤسسات في مجملها بداية التسعينات، حيث استقبلتها إصلاحات الدخول في اقتصاد السوق.

وللخروج من الوضعية الحرجة للمؤسسات والاقتصاد الوطني، كانت هناك محاولة أكثر جدية في ظاهرها، للانقطاع عن الطرق السابقة المسمّرة للاقتصاد التي تشرف عليه الدولة بشكل كبير رسمياً، وقد بدأت عملية التغيير بإعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية، ثم إلى محاولة إعادة المؤسسة إلى مسارها الحقيقي كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني فيما يسمى بالاستقلالية بعد ذلك.

هذا الإصلاح الذي تم على مستوى المؤسسة الاقتصادية العامة كان يركز على فرضية أن استقلالية التسيير تمكن المؤسسات من التحرر من العراقيل الإدارية والسياسية التي كانت موجودة في السابق والتي اعتبرت في نظر السلطات: كأسباب رئيسية في المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات. ومن هذا المنطلق جاء القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العامة الاقتصادية والذي كان يذهب في اتجاه واحد وهو السماح للمؤسسة بلعب دورها ككيان اقتصادي مهمته خلق الثروة. فبموجبه تم تغيير الشكل القانوني لها، إذ بالرغم من بقاء الدولة المالك الوحيد لها إلا أنه يتعين عليها أن تأخذ أحد الأشكال القانونية المسموح بها مع إعطائها الاستقلالية من حيث التسيير، وخضوعها إلى القانون التجاري وهو ما يعني إمكانية وقوعها تحت

طائفة الإفلاس حيث أوضح كفاءات الحل والتصفية. وعليه يمكن القول بأن صدور هذا القانون أدخل مفردات جديدة في أدبيات المؤسسات العامة منها التمتع بالاستقلالية، إمكانية الإفلاس، والخضوع لقواعد السوق.

1- أهداف استقلالية المؤسسات

سعى قانون استقلالية المؤسسات إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- أ- ترسيخ هوية وشخصية المؤسسة العامة بحمايتها من أي تدخل؛
- ب- إرجاع للمؤسسة مهمة التكفل المباشر بمهامها وتنظيم علاقاتها الاقتصادية واختيار شركائها ومسؤولياتها في السوق وتسيير مواردها البشرية؛
- ج- إعادة تنظيم مؤسسات الدولة من أجل السماح لها بلعب دورها كقوة عامة بصورة أكثر فعالية سواء من حيث التنظيم، الرقابة والتسيير، فممارسة الدولة لحقها في مراقبة المؤسسات العامة وتسيير محافظها المالية باعتبارها المالك الوحيد لها كان يتم عن طريق صناديق المساهمة (ثمانية صناديق) وهذا بموجب القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12/01/1988 والمتعلق بصناديق المساهمة. حيث يشرف كل صندوق على تسيير المحافظ المالية للمؤسسات التي تقع تحت مسؤوليته والتي تنتمي إلى نفس الفرع.

إن استقلالية المؤسسات أحدثت تحولاً كبيراً في مجال المؤسسة سواء من الناحية الوظيفية أو التنظيمية هذا ما أدى بالمؤسسات الاقتصادية إلى ممارسة وظيفتها ودورها الأساسيين وهو أن المؤسسة وقبل كل شيء لها طبيعة اقتصادية تجارية، وعليه فإن استقلالية المؤسسات كانت تهدف في المقام الأول إلى تحرير المؤسسات العامة الاقتصادية من القيود والمعوقات التي كانت تخضع لها في السابق، وما الإجراءات المالية (المؤسسات مسؤولة عن ذمتها المالية والإدارية - تغيير في مفهوم الوصاية) إلا مؤشراً على هذا التوجه

2- نتائج استقلالية المؤسسات

جاء إصلاح استقلالية المؤسسات في فترة المخطط الخماسي الثاني، لذلك كان الاهتمام منصبا على تطابق أهداف المؤسسة مع أهداف المخطط. وبالرجوع إلى واقع المؤسسة العامة يتضح أنها تفتقر للطاقت اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أن مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط وأن العجز في التأطير يبدو واضحاً خصوصاً على مستوى المؤسسات المحلية، وجل المؤسسات تحولت إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة والمتمثلة في:

- عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة؛
- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية؛

¹ ميموني، سمير، الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الطموحات والواقع - مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي - رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، العام الدراسي 2005-2006، الجزائر، ص ص 152 - 153.

- عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات؛
وهكذا لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية.
ويمكن القول أن دخول المؤسسة العامة الاقتصادية الجزائرية عهد هذه الإصلاحات لا يعني تحولاً جذرياً وجديداً لنمط التسيير وهذا لعدة عوامل¹ :
- (1) التركيز على الجانب القانوني أكثر من التركيز الاقتصادي والمالي؛
 - (2) بقاء نفس العقلية المسيرة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية، وهذا لن يسمح بالتجسيد الفعلي لهذا الإصلاح.
 - (3) إن احتكار السوق ونقص المنافسة لم يحفز المؤسسة على البحث على وسائل جديدة تسمح لها برفع الإنتاجية واستعمال أدوات الإنتاج استعمالاً رشيداً.
- إن الاستقلالية لم ترسو على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة الرؤى والطروحات المتباينة بين مؤيد ومعارض للقطاع العام، ولم تسمح استقلالية التسيير من تصحيح وضعية المؤسسات المالية، بل وصل الحد إلى تراكم الاختلالات المالية والدليل على ذلك الديون الضخمة المسجلة سنة 1992 حيث بلغ الدين الإجمالي أكثر من 370 مليار دينار تنقسم بين 210 مليار إزاء بنك الجزائر للتنمية (BAD) و 160 مليار للبنوك التجارية²

¹ Melbouci.,L, Belmihoub.M.C. O.P. cit , P72

² www.clubnada.jeeran.com.op.cit.p11.

الخلاصة:

يشكل القطاع العام الاقتصادي الأداة الرئيسية في القيام بعملية التنمية الشاملة في الجزائر، بإنشاء المؤسسات الاقتصادية تعبيراً عن تطور وظيفة الدولة وتدخلها في شتى الميادين، ومنها خاصة الميدان الصناعي والتجاري استجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته.

لعب الاستعمار الفرنسي دوراً هاماً في تحديد ملامح الاقتصاد الجزائري سواء بسبب طول الفترة الاستعمارية، أو بسبب الممارسات الاستعمارية ذات الطابع الاقتصادي والهادفة إلى ترسيخ الوجود الاستعماري في الجزائر الأمر الذي أثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال، حيث ورثت الجزائر بعد استقلالها السياسي والاقتصادي هياكل اقتصادية ذات تراكيب معينة جرى تحريرها لخدمة مصالح القوى الاستعمارية.

وبهدف إصلاح وتغيير الهيكل الاقتصادي الجزائري الموروث عن الاستعمار لجأت الجزائر إلى نموذج الصناعات المصنعة، فأعطت الأولوية للصناعات الثقيلة، من خلال الاعتماد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج عن طريق إنشاء مؤسسات وطنية وكذلك القيام بعمليات التأميم.

عرفت المؤسسات العامة الجزائرية أنماط تسييرية عدة، من التسيير الذاتي (1962) إلى التسيير الاشتراكي (1971). وبغض النظر عن المعطيات التي أفرزتها هذه الأنماط والنتائج التي حققتها، إلا أنها لم تبلغ الأهداف التي وُجدت من أجلها فقد أدت إلى وجود اختلالات ومشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد والمجتمع.

ونظراً لسوء التسيير في القطاع العام الذي ارتفع مع بداية سنوات 1970، والذي بدأ يضغط بثقله على ميزانية الدولة وعلى الدين الخارجي لجأت الدولة إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المؤسسات. فجاءت سياسة إعادة الهيكلة القاضية بظهور مؤسسات صغيرة من أجل تمكين المسيرين من التحكم فيها وتحسين المردودية، وكخطوة ثانية تمت إعادة الهيكلة المالية لتمكين المؤسسات من الانطلاق من جديد في العملية الإنتاجية.

كان من أهداف هذه المرحلة هو التخلص من المركزية البيروقراطية والاعتماد على حرية المبادرة والإبداع.

وبالرغم من عملية التطهير المالي الذي قامت به الدولة، إلا أن المؤسسة لم تتخلص من عجزها، فكان من الضروري منحها المزيد من الاستقلالية وذلك قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموّها أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك باحترام معايير الإنتاج والإنتاجية وعن طريق تحكّم أفضل في قواعد التسيير. إلا أن هذه الاستقلالية لم تحقق ما كان منتظر منها تحقيقه فيما يخص تحسين مردودية المؤسسات أو طاقاتها الإنتاجية.

من خلال ذلك يمكن القول أن الإصلاحات السابقة لم تحقق الأهداف المقررة من طرف السلطات، لأن تداول هذه العمليات كان يتم دوماً في إطار اقتصاد مركزي مراقب من طرف الدولة.

لكل هذه الأسباب أخذت السلطة تفكر جدياً في البحث عن البديل لتفادي المشاكل التي وقعت في السابق، ومن هنا بدأت التمهيدات لإدخال المؤسسات العامة ضمن اقتصاد مفتوح على العالم فبدأ التحضير لاقتصاد السوق عن طريق:

- تغيير القوانين السابقة وترك الأسعار تتحدّد عن طريق العرض والطلب تدريجياً؛
- التخلي عن النظام الاشتراكي بالتخلي عن أملاك الدولة لصالح المواطنين؛
- إصدار بعض القوانين المهمة التي تحدّد مستقبل المؤسسة العامة الاقتصادية والاجتماعية (السكن، الصحة، النقل...) وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مجمع صيدال

المبحث الأول: مجمع صيدال النشأة والتطور

المبحث الثاني: تجربة مجمع صيدال في مجال الخصخصة

تمهيد

يعد مجمع صيدال من المجمعات الرائدة وطنيا في صناعة الأدوية بالجزائر، حيث تتميز الأدوية المنتجة من قبل المجمع بمطابقتها للمقاييس العالمية التي تحددها العديد من الهيئات المعترف بها عالمياً، كما تتميز بجودتها العالية وفعاليتها مقارنة مع أدوية عديدة مستوردة من الخارج، كما أنها تراعي القدرة الشرائية للمواطن؛ زيادة على حصوله على شهادة الإيزو.

ويعد مجمع صيدال من المؤسسات الوطنية التي تأقلمت إلى درجة كبيرة مع التحولات والتطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي الوطني والدولي وذلك بتبنيه لإستراتيجية الخصخصة والتي اعتبرها وسيلة للنمو والتوسع ورفع الكفاءة الإنتاجية ولجذب التكنولوجيا المتطورة والمعارف الضرورية خاصة وأن قطاع الأدوية يعتبر من القطاعات الحساسة التي تقوم على الدقة وتحتاج إلى تجربة وخبرة عالية، كل هذه الأسباب دفعت المجمع إلى البحث عن شركاء وطنيين وأجانب لهم مستوى عالمي ومكانة رائدة في هذا القطاع.

لقد خصص هذا الفصل لتقييم تجربة خصخصة مجمع صيدال، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين تناول المبحث الأول تقديم مجمع صيدال ونشأته، هيكله التنظيمي وأهم أهدافه ونشاطاته الأساسية المتمثلة في البيع والإنتاج من أجل الكشف عن وضعيته خلال الفترة 1997-2005، أما المبحث الثاني فتطرق إلى عرض تجربة خصخصة المجمع عن طريق العرض العمومي للأسهم والشراكة الأجنبية، كما تناول تقييم سياسة الخصخصة وآثارها على المجمع خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1997 وسنة 2005.

المبحث الأول: مجمع صيدال النشأة والتطور

لقد مر مجمع صيدال بمجموعة من المراحل والتطورات التي جاءت استجابة لمتطلبات الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية، إلى أن أصبح حالياً مجمعاً وطنياً رائداً في مجال صناعة الأدوية بالجزائر، حيث تحول من مؤسسة عامة إلى مجمع وطني مختص في إنتاج وتوزيع الأدوية ذات الاستعمال البشري والحيواني.

أولاً- نشأة مجمع صيدال

مر مجمع صيدال بسلسلة من التطورات والتحويلات وفقاً للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية والتي جاءت مواكبة للتطورات السائدة في جل دول العالم تلبية لمتطلبات نظام اقتصاد السوق.

لقد تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية سنة 1969 بموجب أمر رئاسي يوكل لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، وفي إطار مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الإنتاج بالحراش ثم تم إنشاء فرعي بيوتيك و فارمال على مرحلتين وذلك في سنتي 1971 و 1975.

وتبعاً لإعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية تم تحويل فرعها الإنتاجي إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بمقتضى المرسوم رقم 82-161 الصادر في أفريل 1982.

وتمثلت مهمة المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني في ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمستحضرات الطبية بهدف تموين السوق الجزائرية بطريقة كافية ومنتظمة، وتمثلت ممتلكاتها في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة، ومشروع المضادات الحيوية بالمدينة الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية، ولقد بدأت الإجراءات المتعلقة بهذا التحويل سنة 1986 وتم التسليم الرسمي سنة 1988.

وفي سنة 1985 تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية إلى اسم مؤسسة صيدال، وفي سنة 1988 اندمج مركب المضادات الحيوية بالمدينة التابع للمؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية بمؤسسة صيدال.

وفي سنة 1989 ونتيجة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية فقد أصبحت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة ذات استقلالية في التسيير وذات قانون أساسي جديد (شركة ذات أسهم).

وفي سنة 1993 سمحت التغييرات التي أجريت على قوانين المؤسسة بمشاركة صيدال في كل عملية صناعية أو تجارية من شأنها خدمة الهدف الاجتماعي سواء بإنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة لها، كما تم في تلك السنة الإصلاح المالي لصيدال حيث تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العام.

أما في سنة 1997 فقد انتهجت مؤسسة صيدال مخططاً لإعادة الهيكلة مما أدى إلى تحويلها إلى مجمع صناعي في 02 فيفري 1998 يسمى مجمع صيدال ويضم ثلاثة فروع وهي فارمال، أنتيبيوتيكال (فرع المضادات الحيوية) وفرع بيوتيك.

وفي سنة 1999 قام المجمع بطرح 20% من رأسماله للقطاع الخاص ودخوله بورصة القيم المنقولة بالجزائر.

ويقع المقر الاجتماعي لمجمع صيدال بالدار البيضاء بولاية الجزائر وتتمثل مهمته الأساسية في إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية ذات الاستعمال البشري والحيواني، كما يساهم مجمع صيدال برأسماله في عدة مشاريع مشتركة مع عدة مجتمعات دولية وعالمية.

ثانياً- الأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال

بعد عمليات التطهير المالي المحدث في سنوات التسعينيات تم خصخصة المجمع عن طريق العرض العمومي للأسهم والشراكة الأجنبية بين مجمع صيدال وعدة مخابر أجنبية، كما تم التأكيد على ضرورة تحقيق توجه استراتيجي يستند أساساً إلى تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف وكذلك تحليل الفرص والتهديدات التي يتضمنها المحيط الخارجي [121] ص30. ويهدف مجمع صيدال بصفته رائداً في تصنيع الأدوية في السوق الجزائرية إلى تدعيم هذه الوضعية المسيطرة من خلال:

1- رفع طاقته الإنتاجية وتوسيع وتحديث قائمة منتجاته من خلال وضع سياسة للبحث والتطوير، وتمثل العائلات الرئيسية للأدوية المنتجة من طرف مجمع صيدال في:

- المضادات الحيوية.
- مضادات الفطريات.
- مواد التجميل.
- مضادات السعال والتهابات الحنجرة.
- مضادات الالتهاب.
- مضادات الحمى.
- مضادات التشنجات العضلية.
- المدرات.
- أدوية علاج السكري.
- مهدئات الأعصاب.
- الفيتامينات.
- مضادات فقر الدم.

2- تطوير الشراكة مع المؤسسة والمخابر الأجنبية سواء من خلال اتفاقيات المشاريع المشتركة أي المشاركة في إنشاء مؤسسات جديدة، أو من خلال عقود التصنيع أو اتفاقيات الترخيص وبالتالي التمكن من رفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

- 3- رفع جهود التسويق والتوزيع والترويج، وتسخير الوسائل الضرورية لتحقيقها.
 - 4- ضمان تحقيق المردودية من جهة وتحقيق منتجات ملائمة للقدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.
 - 5- التقليل من حجم استيراد الأدوية والمنتجات الصيدلانية.
 - 6- اختراق الأسواق العالمية وتوسيع نطاق التصدير إلى دول أخرى.
 - 7- المساهمة في التخفيض من حدة البطالة.
 - 8- رفع المستوى العلمي والتكنولوجي للصناعة الصيدلانية الجزائرية من خلال الاستفادة من عمليات التحويل التكنولوجي من الدول الأجنبية.
 - 9- تحقيق الإشباع الكامل للزبون من خلال توفير أدوية ومنتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.
 - 10- رفع الحصة السوقية محلياً والبحث عن تحقيق نمو متواصل في الأداء الاقتصادي والمالي.
- ومن أهم الأهداف الإستراتيجية المسطرة تلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية في مجالات الإدارة والتسويق ودراسات السوق، حيث يهدف مجمع صيدال إلى إيجاد أفضل أساليب وطرق الإنتاج وكذلك الأساليب التقنية فيما يخص الإنتاج والإبداع، التطوير والتكوين من خلال تشجيع البحث.

ثالثاً- تطور نشاط مجمع صيدال

لقد تحصل مجمع صيدال على شهادة الجودة ISO9001* في سنة 2001 كما تحصل في سنة 2003 على أول سعر جزائري في الجودة، وفي فيفري 2005 تحصل على شهادة الجودة ISO 9001 Version 2000 كما تحصل المجمع على خمس (05) براءات اختراع من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، كما يسعى إلى بلوغ رقم أعمال يصل إلى 10 مليارات دج خلال سنة 2011، وبذلك يعد مجمع صيدال الرائد الوطني في مجال صناعة الأدوية بالجزائر؛ حيث يقوم بإنتاج وتسويق 256 شكل صيدلاني، ويمكن الكشف عن وضعية المجمع بداية من سنة 1997 إلى غاية سنة 2005 من خلال نشاطات البيع والإنتاج كما يلي:

1- تطور مبيعات مجمع صيدال

بلغت مبيعات مجمع صيدال سنة 2005 ما قيمته 6.596.274.000 دج، أما كمية المبيعات فقد بلغت 112.042.000 وحدة مباعة وبذلك تطورت قيمة المبيعات تطوراً إيجابياً مقارنة بسنة 1997 بنسبة تقدر بـ 80,69%، وتعود الأسباب الرئيسية لتحقيق هذه القيمة إلى الجهود التسويقية المبذولة من طرف رجال البيع في الوحدات التجارية وكذلك جودة المنتجات وأسعارها التنافسية.

* ISO 9000 هي مجموعة مواصفات تصدر عن المنظمة الدولية للتقييس The International Organization of Standardization والتي يطلق عليها اختصاراً منظمة ISO وفي الحقيقة فإن حروف ISO ليست اختصاراً لاسم المنظمة بل تمثل مقطعاً من الكلمة اليونانية ISOS والتي تعني التوحيد أو التشابه أو التناظر لذلك جاء استخدام المقطع ISO دلالة على هذه المنظمة من منطلق أن دورها الرئيسي يتمثل في إصدار مواصفات دولية موحدة.

ولقد تم في سنة 2005 تحقيق نسبة 87% من كمية المبيعات المقدرة ونسبة 97% من قيمتها المقدرة؛ وتعبّر عن مدى فعالية نشاط التسويق لدى مجمع صيدال ومدى نجاعة السياسات التسويقية المنتهجة.

ويوضح الجدول التالي تطور كمية وقيمة المبيعات من سنة 1997 إلى غاية 2005:

الجدول رقم (28): تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة 2005-1997.

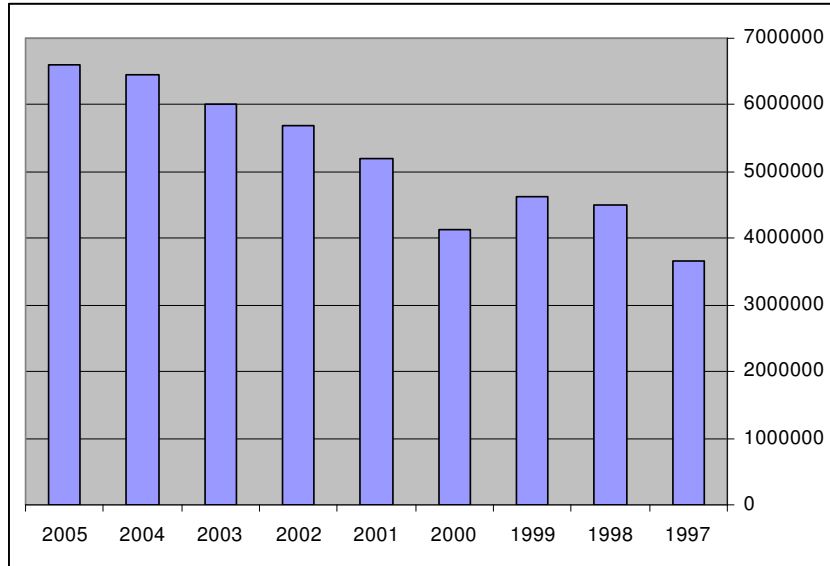
السنوات	الكميات المباعة 1000 وحدة	قيمة المبيعات 1000 دج
1997	83.809	3.650.550
1998	99.929	4.499.579
1999	112.413	4.630.438
2000	89.797	4.139.512
2001	113.797	5.190.671
2002	123.000	5.692.414
2003	122.540	6.003.661
2004	119.200	6.466.188
2005	112.042	6.596.274

Source: Group Saidal, Rapport de gestion, 2004.

Group Saidal, Rapport de gestion, 2005.

ويمكن توضيح تطور المبيعات في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (01): تطور مبيعات المجمع خلال الفترة 2005-1997 (المبالغ بألف دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (28).

ومن خلال هذا الشكل يتضح جلياً أن مبيعات مجمع صيدال في ارتفاع مستمر في كل السنوات باستثناء سنة 2000 التي شهدت انخفاضاً مقارنة بسنتي 1999 و1998، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مشتريات الزبون ديغروماد، إضافة إلى عدم الحصول على عقد للتصدير في العراق.

2- تطور صادرات مجمع صيدال

بالنسبة لنشاط التصدير فيقوم مجمع صيدال بالتصدير لـ 14 دولة موزعة كما يلي:

- تسعة أسواق أفريقية وهي: إفريقيا الجنوبية، الكامرون، مالي، تشاد، السودان، تنزانيا، السنغال، بوركينا فاسو، مدغشقر والنيجر.

- ثلاثة أسواق عربية وهي: اليمن، العراق وليبيا.

- سوقين أوروبيين وهما إيطاليا وألمانيا.

وخلال سنة 2005 قام مجمع صيدال بأربعة عمليات تصدير تشمل المنتجات النهائية والمواد الأولية، وقدرت القيمة الإجمالية للمنتجات المصدرة بأكثر من 56 مليون دج وبذلك تحققت نسبة 93% من قيمة الصادرات المقدرة؛ حيث مثلت صادرات المجمع للدول الأوروبية في نفس السنة نسبة 64% وهي أكبر نسبة، في حين مثلت النسبة الموجهة لأفريقيا 19% ونسبة 17% نحو آسيا. ويوضح الجدول التالي تطور حجم التصدير خلال السنوات الأربع الأخيرة.

الجدول رقم(29): تطور صادرات مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2005.

السنة	2002	2003	2004	2005
القيمة (دج)	17.117.640	75.184.534	60.165.139	56.182.000

Source: Group Saidal, Rapport de gestion, 2002.

Group Saidal, Rapport de gestion, 2003.

Group Saidal, Rapport de gestion, 2004.

Group Saidal, Rapport de gestion, 2005.

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن صادرات مجمع صيدال بلغت أقصاها سنة 2003 حيث قام المجمع في هذه السنة بتنفيذ 06 عمليات تصدير تشمل المنتجات النهائية وذلك لليمن، ألمانيا، النيجر، بوركينا فاسو والسنغال إضافة إلى تصدير المواد الأولية لإيطاليا، لكن انخفضت قيمة الصادرات خلال سنتي 2004 و2005 وذلك مقارنة بسنة 2003.

3- تطور إنتاج مجمع صيدال:

شهد الإنتاج تطوراً مستمراً خلال الفترة (1997-2005) ما عدا سنتي 2000 و2005، حيث بلغت كمية إنتاج المجمع في سنة 2005 ، 115.897.000 وحدة ؛ أي ما يعادل قيمة 5.514.746.000 دج وبذلك انخفضت كمية الإنتاج بنسبة 08% مقارنة بسنة 2004 يوضحه الجدول التالي:

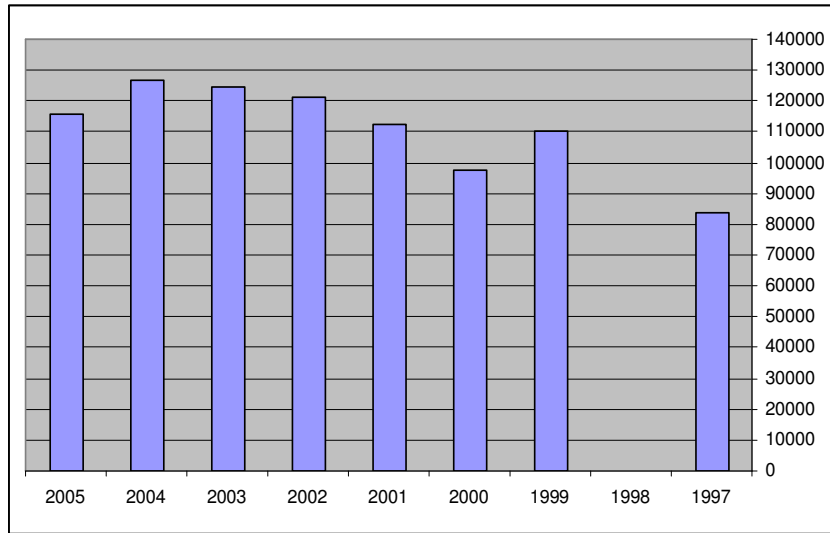
الجدول رقم(30): تطور حجم إنتاج مجمع صيدال خلال الفترة 1997-2005.

السنوات	الكمية المنتجة 1000 وحدة
1997	83.613
1998	100.707
1999	110.313
2000	97.287
2001	112.509
2002	121.111
2003	124.371
2004	126.517
2005	115.897

Source: Group Saidal, Rapport de gestion, 1999.
Group Saidal, Rapport de gestion, 2005.

والرسم البياني التالي يوضح تطور حجم إنتاج المجمع خلال الفترة 2005-1997:

رسم بياني رقم(02): تطور حجم إنتاج المجمع خلال الفترة 2005-1997 (ألف وحدة).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (30).

يلاحظ من هذا الشكل تزايد كميات الإنتاج من سنة لأخرى مع حدوث انخفاض في سنتي 2000 و 2005 ، لكن بصفة عامة يمكن القول أن نشاط الإنتاج لمجمع صيدال في تطور ونمو مستمر منذ سنة 1997 إلى غاية سنة 2005.

ومن خلال تحليل مبيعات وإنتاج مجمع صيدال تتضح الأهمية البالغة التي يكتسبها المجمع في سوق الدواء على المستويين المحلي والعالمي.

المبحث الثاني: تجربة مجمع صيدال في مجال الخصخصة

انتهج مجمع صيدال سياسة الخصخصة على غرار باقي المؤسسات الوطنية؛ إيناد، رياض سطيف، فندق الأوراسي، لتحقيق عدة أهداف أساسية أهمها: توسيع مصادر التمويل بغية تغطية مختلف الاحتياجات المتزايدة وتنويع قائمة المنتجات والحصول على التكنولوجيا والمعرفة.

أولاً- الخصخصة عن طريق البيع العمومي للأسهم

في عام 1998، تم عقد اتفاق بين المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE والشركة الوطنية القابضة للكيمياء والصيدلة، بهدف الخصخصة الجزئية لمجمع صيدال وذلك عن طريق عرض 20% من أسماؤها في إطار بورصة القيم المنقولة بالجزائر، ففي 11 فيفري 1998، تم توقيع الاتفاقية بين مجمع صيدال ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB؛ وذلك بتقديم طلب الدخول لدى اللجنة من أجل التنازل عن جزء من رأس مالها عن طريق العرض العمومي للبيع. وقصد الدخول إلى بورصة القيم المنقولة، قام المجمع بعدة إجراءات تمثلت أهمها في إعادة الهيكلة والتطهير المالي وتغيير القانون الأساسي للمجمع تكيفا مع الوضع الجديد (الخصخصة). وفي 8 أبريل 1998 تم عقد اتفاقية بين مكتب الدراسات الكندي (أرتو أندرس) ومجمع صيدال لمساعدته في تحضير وثائق التقييم الضرورية لإعداد المذكرة الإعلامية للدخول إلى البورصة. وبعد عدة لقاءات واجتماعات مع COSOB تم الحصول على تأشيرة الدخول إلى البورصة في 15 أكتوبر 1998؛ الأمر الذي سمح لها بالحوار مع شركة القيم المنقولة SGNV وذلك لوضع الإطار التنظيمي لعملية العرض العمومي للبيع؛ وقد تم اختيار الوسطاء الماليين للمجمع وهم: الشركة المالية العامة التي تعد رئيسة مجموعة الوسطاء في عملية البورصة، والشركة المالية للاستثمار والتوظيف، والراشد المالي، وشركة توظيف القيم المنقولة، كما تدخلت عدة بنوك؛ حيث يتم من خلالها إصدار أسهم صيدال وهي: القرض الشعبي الجزائري، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والصندوق الوطني للتضامن الفلاحي.

وبهذا استطاع مجمع صيدال أن يدخل بورصة القيم المنقولة من بابها الواسع وهذا بطرح 20% من رأس ماله أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري موزعة على مليوني سهم بقيمة اسمية 250 دينار جزائري للسهم وكانت عملية العرض العمومي موزعة على 48 ولاية بحيث قدر عدد المساهمين بحوالي 19297 مساهم مصنفيين إلى 4 فئات:

الفئة (أ): وتخص المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين؛ التي اشترت 30 % من مجموع الأسهم.

الفئة (ب): تخص الأشخاص المعنويين، المؤسسات العامة و الخاصة التي اشترت 30 % من مجموع الأسهم.

الفئة (ج): تخص كل أجراء مجمع صيدال، اشترت 5% من مجموع الأسهم

الفئة (د): تخص المدخرين الصغار بما فيها عامة الجمهور، اشتركوا 35% من مجموع الأسهم. تميزت عملية العرض بالطلب الكبير على الأسهم مقارنة مع تم عرضه، حيث وصل الطلب إلى 02 مليون و300 ألف سهم أي ما يعادل 143 %. أما بالنسبة لموظفي مجمع صيدال تحصلوا على أكثر من 16500 سهم من الحصة المخصصة في السوق مع شرط أن كل موظف له الحق في 40 سهم. و بالنسبة للفئتين (ب) و(د)، تجاوز الطلب لديهم أكثر من 02 مليون سهم. بعد تسليم شهادات الأسهم للمساهمين الجدد تم دخول مجمع صيدال إلى البورصة فعلاً في 20 سبتمبر 1999 مع تسعيرة أصلية بقيمة 800 دينار جزائري.

إن اختيار صيدال في البورصة يرجع إلى توفر جميع المعايير اللازمة لهذا النوع من المعطيات والنتائج المالية الممتازة، وقد تخطى المجمع مرحلة هامة في حياته بدخوله السوق المالية والتي سوف تعطيه الفرصة في الدخول إلى البورصات العالمية.

ثانياً: الخصخصة عن طريق الشراكة الأجنبية

لقد تنوعت أشكال الشراكة الأجنبية لدى مجمع صيدال حيث قام في أواخر التسعينيات بإنشاء عدة مشاريع مشتركة مع عدة مجتمعات دولية، كما قام بإبرام عقود تصنيع عديدة إضافة إلى سعيه للحصول على التكنولوجيا المتطورة من خلال اقتناء التراخيص.

إن قرار الشراكة الأجنبية الذي اتخذه مجمع صيدال أثر على نشاطه من خلال التأثير على حجم الإنتاج والمبيعات نظراً لإقامة مشاريع جديدة من شأنها المساهمة في رفع طاقته الإنتاجية إضافة إلى آثار أخرى على إنتاجية وعلى حجم الأرباح المحققة خلال فترات نشاطه.

تعتبر الشراكة الأجنبية لدى مجمع صيدال خياراً استراتيجياً يخلف مجموعة من الآثار والنتائج التي تظهر على المدى المتوسط البعيد. ويعد مجمع صيدال من المؤسسات الاقتصادية التي تولي اهتماماً بالغاً بهذا الخيار الاستراتيجي وذلك قصد تحقيق جملة من الأهداف.

1- العوامل المساعدة على دخول مجمع صيدال في الشراكة الأجنبية

تعود أصول إستراتيجية الشراكة المتبعة من طرف مجمع صيدال إلى مخطط التنمية المحضر من طرف خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1984 وقد قُدم إلى مجمع صيدال باعتباره ممثلاً للصناعة الصيدلانية في الجزائر وذلك لتطبيقه بين سنتي 1988 و1989، وعلى إثر إعادة هيكلة المؤسسات العامة دخلت هذه الأخيرة مرحلة الاستقلالية وبدأت تعتمد على نفسها بعيداً عن دعم الدولة ومنذ ذلك الحين أصبح مجمع صيدال يهتم بالشراكة ويبحث عنها، وبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 وصدر النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر قام مجمع صيدال بإتباع أسلوب الشراكة مع أكبر المؤسسات العالمية.

ولقد ساعد مجمع صيدال في دخوله مجال الشراكة الأجنبية مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

- يعتبر قطاع الأدوية من القطاعات الحساسة التي تتطلب معرفة فنية عالية وتكنولوجيا متطورة الأمر الذي حتم على مجمع صيدال البحث عن أكبر الشركات العالمية المتخصصة في هذا القطاع قصد الاستفادة منها.

- يتوفر مجمع صيدال على فروع ووحدات تتوزع عبر عدة ولايات وهو بذلك يحتل مساحة واسعة في القطر الجزائري تمكنه من مباشرة نشاطاته وتوسيعها.

- يعتبر مجمع صيدال من أكبر وأهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حيث يقدر رأسماله بـ 250.000.000 دج.

- تتوفر الجزائر على يد عاملة كثيفة وذات تكلفة منخفضة.

- يعتبر السوق الجزائري من بين الأسواق التي تجلب المستثمرين الأجانب كونه يعتبر سوق فارغ إضافة إلى أن قانون الاستثمار الجزائري هو قانون جد محفز للاستثمار من خلال جملة الامتيازات والضمانات التي يتضمنها.

ونظراً لهذه العوامل التي ساعدت مجمع صيدال على دخوله مجال الشراكة الأجنبية فقد فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب للمشاركة بإمكانياتهم المادية والمالية والبشرية والمعرفية من أجل تحقيق إستراتيجية تنمية شاملة لكل الأطراف.

2- أهداف الشراكة الأجنبية لدى مجمع صيدال

لقد قام مجمع صيدال بإبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مختلف الشركات العالمية ويسعى من خلال ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تساعد على تطوير نشاطه وتوسيع نطاق وجوده أهمها¹:

- رفع الحصة السوقية في السوق المحلي والدولي وذلك من خلال توسيع مجال النشاط.

- الاندماج في السوق العالمي خاصة مع توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وارتقاء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والحصول على المعرفة والتقنيات الحديثة.

- توسيع قائمة المنتجات وتحسين جودتها والوصول إلى أسعار تنافسية حيث تتميز أسعار الأدوية المنتجة من طرف مجمع صيدال بانخفاضها مقارنة مع أسعار الأدوية المستوردة المماثلة.

- المساهمة الفعالة في رفع إمكانيات الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار بالشراكة.

- ضمان مردودية الاستثمارات باختيار أفضل الشركاء.

- كما يسعى المجمع من خلال الشراكة الأجنبية إلى تغطية احتياجات المواطنين من المنتجات الصيدلانية الأساسية وتوسيع الشبكة الإنتاجية إضافة إلى توسيع مصادر التمويل وتخفيض فاتورة الأدوية المستوردة وتوسيع نطاق التصدير.

¹ WWW.Saidalgroup.dz/partenariat3.htm, 20 janvier 2008.

3- سير نشاط الشراكة الأجنبية في مجمع صيدال:

يحتل نشاط الشراكة الأجنبية في مجمع صيدال مكانة هامة ضمن إستراتيجيته العامة حيث يوجد على مستوى المديرية العامة للمجمع قسم الشراكة الأجنبية الذي يسهر على ضمان السير الحسن لعمليات الشراكة الأجنبية كما يتمحور نشاط هذا القسم في الوظائف التالية:

- رسم إستراتيجية المجمع في إطار الشراكة والتطوير الصناعي.
- البحث عن الشركاء واستقطابهم.
- التفاوض مع الشركات الأجنبية وتوقيع مختلف اتفاقيات الشراكة وعقود التصنيع والترخيص.
- التكفل بالعمليات الإدارية والقانونية المرتبطة بتنظيم الشركات المختلطة.
- متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية وتقديم نشاطها.
- مساعدة الشركاء في الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية، رخصة البناء.. الخ).

- متابعة إنجازات مصنع الأنسولين.
- الربط بين نشاطات الاستثمار على مستوى فروع المجمع.
- الإشراف على كل المراحل والإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع المشتركة.

ثالثاً: تقييم أثر الخصخصة على مجمع صيدال

سيتمن هذا العنصر تحليل أهم مؤشرات قياس أداء مجمع صيدال وتحليل كفاءته خلال مرحلتين قبل الخصخصة وبعدها؛ وذلك من أجل الحكم على تأثيرها على كفاءة المجمع وسيتم الاعتماد في تحليل أداء المجمع على مؤشر المبيعات أو رقم الأعمال إضافة إلى مؤشرات أخرى هي كما يلي:

- * الإنتاجية الكلية = قيمة الإنتاج الكلي / قيمة عناصر الإنتاج.
 - * إنتاجية العمالة = قيمة الإنتاج الكلي / عدد العمال.
 - * إنتاجية الأجر = قيمة الإنتاج الكلي / إجمالي الأجور.
 - * نسبة مجمل الربح للمبيعات = الربح الكلي / صافي المبيعات.
- بالإضافة إلى بعض المؤشرات والنسب المالية.

1- عرض أهم مؤشرات أداء المجمع

يمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس أداء مجمع صيدال خلال مرحلتين وهما مرحلة قبل الخصخصة والتي تحدد بالفترة 1997-2000 ومرحلة بعد الخصخصة والممتدة ما بين 2001-2005 في الجدولين التاليين:

الجدول رقم(31): قياس مؤشرات أداء مجمع صيدال خلال المرحلة الأولى(1997-2000).

السنوات	1997	1998	1999	2000
رقم الأعمال 10 ³ دج	3.662.749	4.534.596	4.666.786	4.201.749
نسبة تطور رقم الأعمال	-	%23,80	%2,91	%9,96-
قيمة عناصر الإنتاج 10 ³ دج	2.968.672	3.193.154	3.410.329	2.943.319
الربح الكلي 10 ³ دج	681.878	1.306.425	1.220.109	1196193
المبيعات 10 ³ دج	3.650.550	4.499.579	4.630.438	4.139.512
كمية الإنتاج الكلي 10 ³ وحدة	83.613	100.707	110.313	97.287
قيمة الإنتاج الكلي 10 ³ دج	2.959.069	3.471.300	3.898.257	3.424.500
مصاريف العمال 10 ³ دج	793.354	882.990	1.057.095	1.069.903
عدد العمال	2.121	2.302	2.325	2.750
الإنتاجية الكلية	0,99	1,09	1,14	1,16
إنتاجية العمالة (دج)	1,395	1,508	1,677	1,245
إنتاجية الأجر (دج)	2,73	3,93	3,69	3,20
نسبة مجمل الربح للمبيعات	%18,68	%29,03	%26,35	%28,90

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ميزانيات المجمع للفترة 1997-2000.

الجدول رقم (32): قياس مؤشرات أداء مجمع صيدال خلال المرحلة الثانية (2001-2005).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
رقم الأعمال 10 ³ دج	5.264.243	5.820.809	6.129.512	6.578.622	65.720.842
نسبة تطور رقم الأعمال	%25,29	%10,57	%5,30	%7,33	%2,16
قيمة عناصر الإنتاج 10 ³ دج	4.010.413	4.616.921	4.064.094	4.984.628	4.527.007
الربح الكلي 10 ³ دج	1180258	1075493	1.939567	1.481560	2.069267
المبيعات 10 ³ دج	5.190.671	5.692.414	6.003.661	6.466.188	6.596.274
كمية الإنتاج الكلي 10 ³ وحدة	115.209	121.111	124.371	126.517	115.897
قيمة الإنتاج الكلي 10 ³ دج	4.480.913	4.827.116	5.230.655	6.152.464	5.514.746
مصاريف العمال 10 ³ دج	1.315.725	1.429.416	1.498.086	1.801.487	1.995.047
عدد العمال	3.412	3.563	3.706	3.917	4.104
الإنتاجية الكلية	1,12	1,05	1,29	1,23	1,22
إنتاجية العمالة (دج)	1,313	1,355	1,411	1,571	1,344
إنتاجية الأجر (دج)	3,40	3,38	3,49	3,41	2,76
نسبة مجمل الربح للمبيعات	%22,74	%18,89	%32,31	%22,91	%31,37

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ميزانيات المجمع للفترة 2001-2005.

أ- تحليل وتقييم تطور رقم الأعمال

يعبر حجم المبيعات عن مدى نجاح السياسات التسويقية المتبعة وعن مدى رضا المستهلك عن منتجات المجمع من حيث السعر، الجودة وخدمات أخرى.

ب- تحليل تطور رقم الأعمال قبل الخصخصة

يلاحظ في هذه الفترة نمو المبيعات وارتفاعها من سنة لأخرى مع حدوث انخفاض في سنة 2000 مقارنة بسنتي 1999 و1998، وبلغ رقم الأعمال قيمته القصوى سنة 1999 وبلغت نسبة تطور رقم الأعمال ما بين سنة 1997 وسنة 2000 حوالي 14,7% من رقم الأعمال لسنة 1997.

ج- تحليل تطور رقم الأعمال بعد الخصخصة

في هذه الفترة شهد رقم الأعمال ارتفاعاً مستمراً دون حدوث أي تراجع وحقق بذلك ارتفاعاً يقدر بنسبة 27,67% خلال سنة 2005 مقارنة بسنة 2001.

يلاحظ من خلال تحليل تطور رقم الأعمال أنه في ارتفاع مستمر، غير أن مجمع صيدال حقق مبيعات أكبر في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الأولى حيث بلغ رقم الأعمال لسنة 2005 قيمته القصوى وحقق بذلك تطوراً إيجابياً يقدر بـ 83,45% مقارنة بسنة 1997.

وهكذا فإن مرحلة الخصخصة لمجمع صيدال هي المرحلة التي حقق فيها المجمع أكبر قيمة للمبيعات خلال كل سنوات المرحلة، وبذلك فإن الخصخصة ساهمت في توسيع مبيعات المجمع من خلال تحقيق عمليات إنتاجية جديدة عن طريق المشاريع المشتركة التي انطلقت في الإنتاج. كما شهد مجمع صيدال توسيع نطاق التصدير إلى الأسواق الأجنبية حيث تزايد حجم الإنتاج المصدر في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الأولى ويعود السبب في ذلك إلى توسيع قائمة منتجات المجمع.

أ- تحليل وتقييم الإنتاجية الكلية

تعتبر الإنتاجية الكلية عن العلاقة بين الإنتاج الكلي وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة للحصول على ذلك الإنتاج.

ب- تحليل الإنتاجية الكلية قبل الخصخصة

يلاحظ من خلال الجدول الأول ارتفاع كمية الإنتاج الكلي لمجمع صيدال خلال الفترة 1997-1999 مع انخفاضه سنة 2000 إلا أنه كان مرتفعاً مقارنة بسنة 1997، و يقدر ذلك الارتفاع بنسبة 16,35% وبلغ حجم الإنتاج الإجمالي أقصاه سنة 1999 مما أثر بطريق مباشرة على نسب الإنتاجية الكلية المحققة؛ حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعاً مستمراً من سنة 1997 إلى سنة 2000 بالرغم من انخفاض كمية الإنتاج الكلي في سنة 2000، إلا أنها لم تؤثر على نسب الإنتاجية الكلية وهذا راجع إلى انخفاض قيمة عناصر الإنتاج في هذه السنة.

ج- تحليل الإنتاجية الكلية بعد الخصخصة

خلال المرحلة الثانية شهد حجم الإنتاج الكلي ارتفاعاً مستمراً مع انخفاضه سنة 2005، أما بالنسبة للإنتاجية الكلية فقد شهدت تذبذباً من سنة 2000 إلى غاية 2005 نظراً لتذبذب قيمة عناصر الإنتاج خلال هذه الفترة.

بلغ حجم الإنتاج الكلي أقصاه سنة 2004 ولقد عرفت مستويات الإنتاج في المرحلة الثانية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالمرحلة الأولى نظراً لتوسيع نشاط المجمع في المرحلة الثانية من خلال انطلاق المشاريع المشتركة في عمليات الإنتاج، وفيما يتعلق بالإنتاجية فشهدت هي الأخرى ارتفاعاً في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الأولى حيث بلغت هذه النسبة أقصاها سنة 2003 لذلك فقد ارتفعت نسبة الإنتاجية الكلية للمجمع في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الأولى خلال كل السنوات؛ أي أن الخصخصة خاصة تلك التي كانت عن طريق الشراكة الأجنبية ساهمت في توسيع حجم الإنتاج الكلي للمجمع وبالتالي ارتفاع إنتاجيته الكلية.

د- تحليل وتقييم إنتاجية العمالة

تمثل إنتاجية العامل العلاقة بين حجم الإنتاج الكلي والعمل و تعبر عن نصيب العامل الواحد من حجم الإنتاج الكلي.

- تحليل إنتاجية العمالة قبل الخصخصة

ارتفعت إنتاجية العامل الواحد خلال المرحلة الأولى من سنة 1997 إلى سنة 1999 ثم انخفضت سنة 2000 نظراً لانخفاض حجم الإنتاج الكلي وارتفاع عدد العمال.

- تحليل إنتاجية العمالة بعد الخصخصة

ارتفعت إنتاجية العامل في هذه الفترة من سنة 2001 إلى 2004، لكنها انخفضت سنة 2005 نظراً لانخفاض حجم الإنتاج الإجمالي للمجمع في تلك السنة كما شهدت هذه الفترة ارتفاعاً مستمراً في عدد العمال.

من خلال مقارنة إنتاجية العامل الواحد خلال الفترتين؛ يلاحظ انخفاضها في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الأولى ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد العمال بشكل كبير في المرحلة الثانية رغم الارتفاع في حجم وقيمة الإنتاج الكلي.

د- تحليل وتقييم الربح الكلي

يفيد الربح الكلي في تقييم أداء المؤسسة، لأن تحقيق ربح متواصل ومستمر يؤدي إلى ضمان المؤسسة لبقائها ضمن قطاع النشاط.

- تحليل الربح الكلي قبل الخصخصة

عرفت قيمة الأرباح المحققة من طرف مجمع صيدال خلال المرحلة الأولى ارتفاعاً متناقصاً من سنة 1997 إلى 2000، متأثراً بارتفاع قيمة عناصر الإنتاج خاصة مصاريف العمال، أما نسبة مجمل الربح للمبيعات عرفت ارتفاعاً ملحوظاً خلال المرحلة الأولى باستثناء سنة 1999؛ وذلك نتيجة انخفاض الربح وارتفاع نسبة المبيعات. ثم عاود الارتفاع من جديد سنة 2000.

- تحليل الربح الكلي بعد الخصخصة

بالرغم من أن الربح الكلي عرف نمواً متذبذباً خلال هذه المرحلة، إلا أنه حقق أكبر قيم له مقارنة بالمرحلة الأولى، خاصة خلال الفترة 2003-2005 حيث سجل أقصى قيمة له عام 2005 بقيمة 2.069.267.000 دج.

أما بالنسبة لنسبة مجمل الربح للمبيعات المحققة في هذه المرحلة فقد عرفت تذبذباً موافقاً للأرباح الكلية، وقد بلغت أقصاها عام 2003 بنسبة 32,31%.

كانت الأرباح المحققة في بداية المرحلة الثانية منخفضة كنتيجة طبيعية لتطبيق سياسة الخصخصة في المجمع وهذا لارتفاع تكاليف التكوين والأجور والإنتاج، لكن بعد ذلك حقق المجمع أرباحاً أكبر مقارنة بالأرباح التي حققها في مرحلة ما قبل الخصخصة.

من خلال تحليل هذه المؤشرات؛ يلاحظ أن الخصخصة باعتبارها خياراً استراتيجياً لمجمع صيدال فقد ساهمت في تحسين بعض المؤشرات، إلا أنها أثرت سلباً على مؤشرات أخرى، حيث ارتفعت مستويات الإنتاج ورافقها ارتفاع في المبيعات ونمو رقم الأعمال وتوسيع نطاق التصدير وارتفعت بذلك نسبة الإنتاجية المحققة من طرف المجمع، إلا أنه يلاحظ ارتفاع إجمالي التكاليف بشكل كبير مما أثر

سلباً على أرباح المجمع؛ ويعود السبب في ارتفاع التكاليف إلى ارتفاع عدد العمال نظراً لكثافة العمليات الإنتاجية في المرحلة الثانية وما صاحبه من ارتفاع في مصاريف العمال قصد الوصول إلى يد عاملة على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل، كما تعلق جزء كبير من التكاليف بمستلزمات الإنتاج تلبيبة لمتطلبات العملية الإنتاجية من أجل الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية.

2- عرض أهم المؤشرات المالية للمجمع

سيتم دراسة المؤشرات والنسب المالية لتبيان الحالة المالية للمجمع بعد انتهائه للخصخصة وفق مايلي:

مايلي:

- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

= الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم محققة - ديون قصيرة الأجل (ماعد السلفات المصرفية).

- الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

- الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون.

- التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

- التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

- المديونية = الديون / إجمالي الخصوم.

- السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

- السيولة المختصرة = قيم جاهزة + قيم غير جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

- السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (33): المؤشرات المالية لمجمع صيدال خلال الفترة (1999-2005).

الوحدة: 1000 د.ج.

المؤشرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رأس المال العامل	544015	921626	989983	1045953	130642	2168901	3258803
احتياجات رأس المال العامل	390174	766854	823941	945534	1139642	1157334	1298015
الخزينة	153841	154772	166042	100419	167200	1011567	1960788

المصدر: المصلحة المالية والمحاسبية للمجمع.

يلاحظ من خلال الجدول أن المجمع قد عرف زيادة موجبة في رأس المال العامل ومن عام 1999 إلى غاية 2005، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة رأس المال الإجمالي وهذا ما يوفر هامش أمان للمجمع، كما عرفت احتياجات رأس المال العامل هي الأخرى زيادات موجبة مما يدل على وجود فائض في الأموال الدائمة غير مستخدمة في حاجة التشغيل. وبما أن رأس المال العامل ظل يفوق الحاجة إليه فان ذلك ساهم في زيادة السيولة النقدية في الخزينة مما أدى إلى توازن الهيكل المالي للمجمع.

جدول رقم(34): النسب المالية لمجمع صيدال خلال الفترة (1999-2005).

الوحدة: %.

المؤشرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستقلالية المالية	0,43	0,54	0,67	0,99	1,09	1,17	2,11
التمويل الذاتي	2,52	0,56	0,87	0,95	1,37	2,13	3,09
التمويل الدائم	1,45	1,34	1,42	1,70	2,24	3,26	3,91
المديونية	0,699	0,695	0,635	0,556	0,504	0,460	0,401
السيولة العامة	2,56	1,71	1,95	2,95	3,38	4,29	4,93
السيولة المختصرة	0,39	0,28	0,31	0,39	0,58	1,49	1,72
السيولة الحالية	0,42	0,52	0,68	0,79	0,88	0,98	1,02

المصدر: المصلحة المالية والمحاسبية للمجمع.

يتضح من خلال الجدول مايلي:

- ارتفاع نسب الاستقلالية المالية للمجمع خلال الفترة (1999-2005)، وابتداءً من سنة 2002 فقد أصبح المجمع يتمتع باستقلالية مالية وله القدرة على تسديد كافة التزاماته
- يملك المجمع قدرة على التمويل الذاتي؛ حيث كانت بنسبة 2,52% سنة 1999، ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2000 وذلك نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات انطلاقاً من هذه السنة. لكن عاودت هذه النسبة الارتفاع من جديد الى أن بلغت أقصاها سنة 2005 بـ 3,09%؛ وهذا دليل على قدرة المجمع على تمويل أصوله الثابتة بواسطة أمواله الخاصة. كما للمجمع قدرة على التمويل الدائم لأصوله الثابتة وذلك طيلة الفترة (1999-2005).
- شهد المجمع انخفاضاً في معدلات المديونية من سنة لأخرى؛ وهذا نتيجة لزيادة رأس المال الإجمالي للمجمع.
- أما فيما يخص نسب السيولة ؛ فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مستمراً طيلة الفترة (1999-2005) باستثناء سنة 2000 نتيجة لانخفاض مبيعات المجمع في هذه السنة، مما أثر على السيولة في المجمع لهذه السنة.

من خلال دراسة هذه النسب والمؤشرات المالية، يلاحظ أن المجمع شهد صحة مالية جيدة ساعدته في تحسين حصته في السوق وجلب استثمارات جديدة خلال السنوات الأخيرة.

الخلاصة

لقد مكنت إستراتيجية الخصخصة (الجزئية) المنتهجة من طرف مجمع صيدال من توسيع مبيعاته، كما تمكن أيضاً من اكتساب أحدث التكنولوجيا التي يحوزها الشركاء الأجانب باختلاف جنسياتهم، وتمكن بذلك من تعزيز موقعه في السوق الجزائري وتوسيع نطاق تواجده إلى مختلف الأسواق الدولية حيث يقوم بتسويق منتجاته إلى 14 دولة أجنبية.

شهد نشاط مجمع صيدال تزايداً ونمواً مستمراً، كما أن منتجاته تتميز بخصائص فريدة مقارنة ببعض المنتجات الصيدلانية المستوردة كما أن العديد من الأدوية التي ينتجها مجمع صيدال أصبحت مثلاً يقتدى به بسبب فعاليتها وجودتها مما ساهم في تحسين مبيعاته من خلال توسيع المبيعات المحلية لتشمل التصدير إلى الأسواق الخارجية.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	الآية القرآنية
ب	شكر وتقدير
ت	الإهداء
ث	فهرس المحتويات
خ	فهرس الجداول
د	فهرس الرسوم البيانية
ذ	فهرس الملاحق
ر	الملخص باللغة العربية
س	المقدمة
ش	مشكلة البحث
ش	أهداف البحث
ش	أهمية البحث
ص	فرضيات البحث
ص	منهج البحث
ض	الدراسات السابقة
ظ	تقسيم البحث
1	الفصل الأول: الخصخصة تأطير نظري
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخصخصة
3	أولاً: ماهية الخصخصة وتطورها
6	ثانياً: دور المؤسسات المالية في عملية الخصخصة

8	ثالثاً: أسباب الخصخصة وأهدافها
10	رابعاً: أساليب ومراحل الخصخصة
18	المبحث الثاني: متطلبات الخصخصة وصعوبات تطبيقها
18	أولاً: متطلبات نجاح عملية الخصخصة
22	ثانياً: صعوبات تطبيق الخصخصة
27	المبحث الثالث: آثار الخصخصة
27	أولاً: الآثار الاقتصادية
36	ثانياً: الآثار المالية
39	ثالثاً: الآثار الاجتماعية
42	رابعاً: الآثار السياسية
42	خامساً: الآثار البيئية
45	الفصل الثاني: نشأة وتطور القطاع العام الجزائري
47	المبحث الأول: القطاع العام الجزائري بعد الاستقلال
47	أولاً: سمات الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال
51	ثانياً: تأسيس وتطور القطاع العام الجزائري
70	ثالثاً: تطور وأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني
76	المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العامة الجزائرية
76	أولاً: إعادة هيكلة المؤسسات العامة
79	ثانياً: استقلالية المؤسسات العامة
85	الفصل الثالث: الإطار العملي لسياسة الخصخصة في الجزائر
87	المبحث الأول: سياسة الخصخصة في الجزائر
87	أولاً: تهيئة المناخ قصد التطبيق السليم للخصخصة في الجزائر
93	ثانياً: الخصخصة في الجزائر

101	المبحث الثاني: نتائج سياسة الخصخصة في الجزائر
101	أولاً: معوقات الخصخصة في الجزائر
104	ثانياً: حصيلة الخصخصة في الجزائر
128	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مجمع صيدال
130	المبحث الأول: مجمع صيدال: التطور والنشأة
130	أولاً: نشأة مجمع صيدال
131	ثانياً: الأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال
132	ثالثاً: تطور نشاط مجمع صيدال
138	المبحث الثاني: تجربة مجمع صيدال في مجال الخصخصة
138	أولاً: الخصخصة عن طريق البيع العمومي
139	ثانياً: الخصخصة عن طريق الشراكة
141	ثالثاً: تقييم أثر الخصخصة على مجمع صيدال
151	الخاتمة
152	النتائج
155	المقترحات
156	المراجع
163	الملاحق
176	الملخص باللغة الأجنبية

فهرس الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1963-1968)	55
02	تخصيص الاستثمارات خلال المرحلة (1967-1978)	60
03	تطور إنتاج البترول والغاز خلال الفترة (1962-1979)	61
04	نصيب القطاع البترولي في الاستثمارات للفترة (1967-1977)	62
05	حصة المحروقات	62
06	حصة الاستثمارات الصناعية ضمن الاستثمارات الإجمالية	63
07	توزيع الاستثمارات العامة داخل القطاع الصناعي	64
08	حصة القطاع الزراعي والصناعي من القروض	66
09	حصة الثروة الزراعية في المساحة الصالحة للزراعة للفترة (1977-1978)	69
10	تطور نصيب القطاع الخاص في القيمة المضافة للفترة (1967-1981)	72
11	نسبة التشغيل في القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط للفترة (1967-1981)	73
12	نصيب كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الإنتاج	74
13	العلاقة بين البنوك والقطاع الخاص	75
14	بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2007)	106
15	تطور مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة (1997-2006)	108
16	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2006)	109
17	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2008)	110
18	تطور عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2001-2007)	112
19	توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط لسنة 2007	113
20	فرص العمل المصرح بها حسب الطابع القانوني للفترة (2002-2007)	114

116	توزيع مشاريع الاستثمار خلال الفترة (2002-2007)	21
116	توزيع الاستثمارات حسب الطابع القانوني لسنة 2007	22
117	حصيلة برامج كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة (2004-2007)	23
119	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (1999-2006)	24
121	تطور توزيع القيمة المضافة حسب الطابع القانوني للفترة (1995-2007)	25
123	ترتيب تنازلي لفعالية المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 2007	26
124	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007)	27
133	تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة (1997-2005)	28
135	تطور صادرات مجمع صيدال خلال الفترة (2002-2005)	29
136	تطور حجم إنتاج مجمع صيدال خلال الفترة (1997-2005)	30
142	قياس مؤشرات أداء مجمع صيدال خلال المرحلة الأولى (1997-2005)	31
143	قياس مؤشرات أداء مجمع صيدال خلال المرحلة الثانية (2001-2005)	32
147	المؤشرات المالية لمجمع صيدال خلال الفترة (1999-2005)	33
148	النسب المالية لمجمع صيدال خلال الفترة (1999-2005)	34

فهرس الرسوم البيانية

الرقم	عناوين الرسوم البيانية	الصفحة
01	تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة (1997-2005)	134
02	تطور حجم إنتاج مجمع صيدال خلال الفترة (1997-2005)	136

فهرس الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
01	أهم القوانين المنظمة والمشجعة للاستثمار الخاص في الجزائر	164
02	الهيئات المخولة بتنظيم وتنفيذ عمليات الخصخصة في الجزائر	167
03	تطور مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة (1997-2007)	170
04	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2006)	171
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2008)	172
06	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (1999-2006)	173
07	تطور تويح القيمة المضافة حسب الطابع القانوني للفترة (1995-2007)	174
08	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007)	175

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- أحمد، آدم مهدي ، الخصخصة في البلدان النامية ، الشركة العالمية ، 2001.
- 2- الأبرش، محمد رياض و مرزوق، نبيل ،الخصخصة: آفاقها و أبعادها ، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1999.
- 3- الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2004، 1.
- 4- السيسي، صلاح الدين حسن، قضايا اقتصادية معاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2002.
- 5- الناشف، القاضي أنطوان، الخصخصة (التخصيص): مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2000.
- 6- بن أوانج، محمد صبري، الخصخصة: تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2000.
- 7- بن حبتور، عبد العزيز صالح، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي، دار صفاء، عمان، الأردن، 1997.
- 8- بهلول، محمد بلقاسم ، الجوائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشریح وضعیة)، مطبعة دحلب، حسين داي، الجزائر، 1993.
- 9- بهلول، محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- 10- صبح، محمود، الخصخصة، لمواجهة البقاء وتحديات النمو، مطبعة عين شمس، مصر، ط1، 1995.
- 11- عباس، صلاح، الخصخصة: المصطلح-التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 12- عبد آل آدم، يوحنا واللوزي، سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2000.
- 13- عدون، ناصر دادي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 14- عمر، حسين، الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى-التكاثر البشري والرفاهية-مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1997.
- 15- كوليسوف، ترجمة سلمان يوسف، القطاع العام في الاقتصاد الجزائري، دار دمشق (بدون تاريخ).

16- ماهر، أحمد، اقتصاديات الإدارة، دراسات جدوى (الخصخصة-الإنتاجية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

17- ماهر، أحمد، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

18- مجيد، ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء و اتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

19- هانكي، ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، دار الشروق، ط1، 1990.

20- هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993.

2- الرسائل الجامعية

1- العواقل، قاسم أحمد قاسم، تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2004.

2- بيطار، منى لطفي، الكفاءة الاقتصادية للشركة العامة لمرفأ اللاذقية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، حلب، 1999.

3- علي، سليمان، العوامل المؤثرة في كفاءة الأداء الاقتصادي للمشروعات مع التركيز على السياسات الإدارية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1998.

4- مرازقة، عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007.

5- ميموني، سمير، الشراكة الأوروبية متوسطة بين الطموحات والواقع- مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي- رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2005-2006، الجزائر.

3- التقارير والدوريات

1- الأسرج، حسين عبد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر 2005.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.

3- بن أشنهو، عبد اللطيف، تكوّن التخلف في الجزائر، التقرير العام لخطة قسنطينة 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

4- رئاسة مجلس الوزراء، التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-1977، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، الجزائر.

4- ملتقيات و ندوات

- 1- أونيس، عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 2- الحمود، موضي عبد العزيز، التحول إلى القطاع الخاص في ضوء كفاءة الأداء في كل من القطاع العام والخاص في دولة الكويت، ندوة " القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي " 14-17 أيار/ مايو 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر.
- 3- الفاعوري، رفعت عبد الحليم، تجارب عربية في الخصخصة، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.
- 4- الهندي، وحيد بن أحمد والهران، محمد بن عبد الله، تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وسيلة أم غاية ؟ الإداري، العدد 86-سبتمبر 2001، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان.
- 5- بن دعيدة، عبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر، 1997.
- 6- بن دعيدة، عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997.
- 7- خضر، حسان، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- 8- راتول، محمد، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، 2001.
- 9- عياري، أمل ونصيب، رجم، تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقلة، الجزائر، أبريل 2003.
- 10- غباش، موزه، الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج ، ندوة الخصخصة والتحول الهيكلي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996.
- 11- كتوش عاشور، وطرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 17-18 أبريل 2006
- 12- محمد العبد الله، مصطفى، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان المغاربية، الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر 1997

13- موسى، أحمد جمال الدين ، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري، مطبعة جامعة المنصورة، مصر 2004.

14- هني، أحمد، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ندوة «القطاع العام والخاص في الوطن العربي»، 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

5- منشورات ومجلات

- 1- الجزائر في مرحلة الخصخصة. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، دبي 1999.
- 2- الحياصات، خالد محمد، معايير قياس كفاءة وفعالية قطاع الصحافة الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4 المجلد 2، الجامعة الأردنية 2006.
- 3- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية للأعوام 1963-2005.
- 4- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية للأعوام 2001 - 2007، نشرة رقم 502، الجزائر، 2008.
- 5- الفانك، فهد، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتخصيص، أخبار التخصيص: نشرة إعلامية، العدد 14، آذار 2005.
- 6- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية، بيانات 2007.
- 7- المقابلة، علي حسين، التحول نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 62 مجلد 16، 1996.
- 8- ديوب، محمد معن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 2، مجلد 28، 2006.
- 9- سليمان، أحميه، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل للشباب، ندوة "المشروعات الصغرى والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية، منشورات منظمة العمل العربية، 2008.
- 10- شبايكي، سعدان، معوقات الخصخصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2006.
- 11- صالح، صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 51، جامعة سطيف، الجزائر، 2002.
- 12- عز الدين، عوني، الخصخصة: الوجه الاقتصادي المقبول لعملة العولمة، مجلة العمل العربي، منظمة العمل العربية، العدد 73، القاهرة، 1999.
- 13- عماري، عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 43، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.
- 14- مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، نشرة المعلومات الإحصائية، رقم 10، وزارة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2006.
15- مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 12، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2007.

6- القوانين والنصوص التنظيمية

1- الأمر 95-22. المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الجزائر، 1995.
2- الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العامة الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الجزائر، 2001.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب

1-Benbitour Ahmed, **L'expérience algérienne de développement (1962-1991)**, Algérie.
2-Bettahar, Rabah, **La privatization,bureau d'etudes engineering financier et management**, avenue Pasteur,Alger,1993.
3-Bouزيد, Abdelmadjid, **Questions actuelles de la planification algérienne**, ENAP – ANAL, Algérie
4-Brahimi, Abdelhamid, **L'économie algérienne**, OPU, Algérie, 1991.
5-Mokhtar, Belaiboud, **la survie de la croissance de l'entreprise**, OPU, Alger. 1995.
6-Naas, Abdelkarim, **le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché**, Paris: INAS, 2003.
7-Sadi, Nacer-Eddine, **La privatization des entreprises publiques en Algerie, Objectifs Modalites et Enjeux**,office des publication universitaires,2005.

2- التقارير والدوريات

1-Algeria: **Statistical appendix**, Report No 07/ 95 March 2007.
Publication policy @imf.org..
2- Group Saidal, Rapport de gestion, 2002.
3-Group Saidal, Rapport de gestion, 2003.
4-Group Saidal, Rapport de gestion, 2004.
5-Group Saidal, Rapport de gestion, 2005.

3- ملتقيات وندوات

1- Khellif, Omar, **Economie algérienne: Politiques de privatisation**, colloque CREAD sur L'emploi, Alger ,2004.

4- منشورات ومجلات

1-Mohamed, Liassine, **Les stratégies de développement de l'Algérie**, revue: Information et commentaires, No 124, Paris, 2001.

2-Patrice Robineau, **l'impact de l'industrialisation sur la production agricole et le développement rural**: une analyse des effets économiques et socioculturels, avec références à l'Algérie et la Chine revue monde en développement, No 29, 1980.

3-Omar; Bessaoud, **la révolution agraire en Algérie**, revue tiers monde, No 83, 1980

ثالثاً: مواقع الانترنت

<http://www.gucciaac.org/b/arabreport/Algeria.htm>.

<http://www.islamonline.net/Arabic/economics/2005/06/article11.shtml>

<http://www.moe.gov.jo/school/hamza/kssptha.htm>

<http://www.aljazeera.net/News/ararchive>

www.ons.dz

www.clubnada.jeeran.com.

<http://www.ekhabar.com>.

WWW.Saidalgroup.dz/partenariat3.htm.

المقدمة:

شهد عقد السبعينات بداية تحول تجسدت في الثمانينات في حركة ناشطة عالميا للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاق قوى السوق لتعمل بحركة كاملة على جميع المستويات، ويلاحظ أن الخصخصة قد ظهرت إلى الوجود في خضم حركة التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلي — على وجه التحديد — عن الأداة الرئيسية التي استخدمتها في تدخلها في النشاط الاقتصادي، ونعني بها القطاع العام، ليأخذ القطاع الخاص مكانه.

واستجابة للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، سعت الكثير من الدول النامية والمتقدمة إلى إسناد العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص أي خصخصة المشروعات العامة، حيث أضحت هذه الظاهرة في غاية الأهمية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وتشكل الخصخصة جزء من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وحيث أن الخصخصة تنطوي على تغييرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية، إلا أنها تحمل في طياتها انعكاسات هامة على شرائح عدة من المجتمع كما على عدد من الفاعلين المعنيين بها بشكل مباشر.

وتختلف الدوافع التي تؤدي إلى اعتماد سياسة الخصخصة في مجموعات الدول، حيث اضطرت العديد من الدول النامية خلال عقد الثمانينات نتيجة أزمة الديون وما أعقبها من انخفاض حاد في التمويل الخارجي ومن أجل تخفيض الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، اضطرت إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي وتطبيق سياسات مالية انكماشية، وقد شكلت الخصخصة بالنسبة لتلك الدول مخرجا محتملا لتخفيض الأعباء المالية للدولة المتعلقة بمؤسسات القطاع العام الخاسرة إضافة إلى هدفها المتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية.

والجزائر، شأنها شأن البلدان النامية، عانت من الوضعية السلبية للاقتصاد الوطني وحالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العامة، سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط، كل ذلك كان سببا في تفاقم الوضع الاقتصادي الاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الأطراف. لذلك لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بداية بإعادة هيكلة المؤسسات العامة مرورا باستقلاليتها منتهية بخصخصتها وذلك إيمانا منها أن الخصخصة ستؤدي إلى تحسين الأداء والرفع من كفاءة المؤسسات المتعثرة. وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي سادته الركود.

في ظل هذا الواقع، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحليل الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال التحولات الاقتصادية الخارجية منها والداخلية التي مرت بها البلاد محاولة في نفس الوقت الإجابة عن بعض التساؤلات التي تطرح نفسها اليوم ويفرضها الواقع الاقتصادي.

مشكلة البحث:

يمكن إيجاز مشكلة البحث بالتساؤل الجوهرى التالي:
إلى أي مدى يمكن اعتبار أن عملية خصخصة المؤسسات العامة هي ضرورة تهدف لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والفعالية في الأداء في ظل التعامل مع آليات السوق؟

أهداف البحث:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أبرزها :
- تقييم لسياسة الإصلاحات الاقتصادية في ظل المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الوطني.
- تحليل الواقع الاقتصادي من خلال التحولات الاقتصادية والظروف التي تعيشها الجزائر اليوم لمعرفة فرص النجاح الممكنة لبلوغ عملية التغير هذه أهدافها من حيث دفع عملية النمو وتحقيق فرص جديدة للتوظيف والعمالة و تحسين الأداء والرفع من مردودية المؤسسات العامة.
- إبراز أثر وفعالية سياسة الخصخصة على أداء و كفاءة المؤسسات الاقتصادية العامة.

أهمية البحث:

تطمح هذه الدراسة إلى بحث موضوع نقل ملكية بعض المؤسسات العامة (القطاع العام) الجزائرية إلى القطاع الخاص، ما يعرف اليوم بالخصخصة التي أثارت اهتماما منقطع النظير، حيث استفادت منها اقتصاديات دول عديدة سواء كانت دولاً صناعية متقدمة أو دولاً نامية، وحتى بلدان أوربا الشرقية و الوسطى التي أخذت على عاتقها مهمة انجاز برامج اقتصادية طموحة، بهدف إصلاح اقتصادياتها للانتقال إلى اقتصاد السوق وهذا نتيجة الضغوط الداخلية، ضغوط تمارس على الدولة بالاتجاه نحو الليبرالية وضغوطاً خارجية ناتجة عن المتغيرات الدولية بحيث تسعى هذه البلدان إلى إيجاد الصيغة المثلى التي تمكنها من الانتقال بأقل تكلفة ممكنة إلى اقتصاد السوق، فبرزت هنا الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء. وترجع أهمية اختيار هذه الدراسة إلى:

- محاولة الدراسة توضيح عملية الخصخصة بشكل مبسط والتي دار حولها جدل كبير من قبل الخبراء والاقتصاديين نظرا لتعقدها نوعا ما، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في المعطيات الجديدة المتواصلة والمتعلقة بالتحولات الاقتصادية سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية.

- سعي الدراسة لتقديم بعض الحلول والمقترحات حول مسألة فاعلية خصخصة بعض المؤسسات العامة وما حققته هذه العملية من إنعاش حقيقي لهذه المؤسسات فيما يخص الكفاءة الاقتصادية. ومما يزيد البحث أهمية هو تطبيق هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري الذي شهد إصلاحات اقتصادية هدفت إلى تكييف المؤسسات العامة مع مقتضيات اقتصاد السوق وكذلك بيان مدى جدوى وفعالية هذه الإصلاحات في زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العامة.

فرضيات البحث:

بناء على أهداف ومشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- تؤدي خصخصة المؤسسات العامة إلى رفع مستوى ربحية المؤسسات وتحسين مردوديتها.
- 2- إن لخصخصة المؤسسات العامة أثر إيجابي على مستوى الإنتاجية والخدمات.
- 3- تقود خصخصة المؤسسات العامة إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي لهذه المؤسسات وتعزيز فرص النمو.

منهج البحث:

للوصول إلى إجابة عن مشكلة البحث التي تم طرحها وكذلك التأكد من صحة الفرضيات وتحقيق الأهداف تم استخدام:

- أ- **المنهج التاريخي:** فيما يتعلق بنشأة وتطور القطاع العام الجزائري من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها المؤسسات العامة الجزائرية منذ عهد الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن.
- ب- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح باستيعاب الإطار النظري والمتمثل في دراسة سياسة الخصخصة ومختلف الأدبيات المتعلقة بها.
- ج- **المنهج التحليلي:** أعتمد كأساس لتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحليل أثر سياسة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة على كفاءة المؤسسات العامة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد على بعض الدراسات التي تناولت موضوع الخصخصة منها:

1- دراسة الطراونة، محمد أحمد (2000)¹

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الخصخصة والكفاءة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أعداد العاملين، ونسبة الملكية العامة، وكذلك وجدت نفس العلاقة الطردية بين الخصخصة، والكفاءة الإنتاجية، والعائد على الاستثمار، وإنتاجية العمل.

¹ الطراونة، محمد أحمد، التخصيص والكفاءة الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، دراسات سلسلة العلوم الإدارية، مجلد 27، عدد 1، ص 160-199.

2- دراسة ميرفت حسين حسن (2001)²

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات العامة بعد خصخصتها في مصر ، وإلى تقييم التجربة المصرية في تنفيذ عملية الخصخصة من خلال عرض البرنامج المصري للخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ، وإظهار مدى الاختلاف بين أداء الشركات العامة التي تم خصخصتها باستخدام أساليب مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً معنوياً للخصخصة على أداء الشركات، وذلك على النحو التالي:

- أدت الخصخصة إلى تحسين مستوى الربحية في 80 % من الشركات عينة الدراسة.
- أن الخصخصة أدت إلى تحسين النشاط من 67 % من الشركات عينة الدراسة.
- أن الخصخصة أدت إلى انخفاض مستوى المديونية في 95 % من الشركات عينة الدراسة.
- أن الخصخصة أدت إلى انخفاض مستوى المخاطرة المالية في 94 % من الشركات عينة الدراسة.
- أن الخصخصة أدت إلى انخفاض مؤشر احتمال التعثر المالي في 63 % من الشركات عينة الدراسة.

3- دراسة العواقله قاسم أحمد قاسم (2004)³

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام في الأردن على الموازنة العامة من حيث الإيرادات والنفقات، تحقيق الوفورات المالية وتخفيض المديونية. وقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- أدت الخصخصة إلى تقليص الإيرادات في أربع شركات وزيادتها في شركة واحدة من مجموع عينة الدراسة.
- أدت الخصخصة إلى تقليل النفقات الحكومية في شركتين من عينة الدراسة وإلى زيادة النفقات في شركتين أخريتين من عينة الدراسة.
- المؤسسات والشركات الحكومية والتي كانت خاسرة قبل الخصخصة هي التي أدت إلى تحقيق الوفورات المالية بعد الخصخصة.
- من أهم أسباب العجز المالي بعد الخصخصة والذي تكبدته الخزينة هو خصخصة المؤسسات والشركات الربحية.

4- دراسة ماجد بدر ،غالب أبو رمان (2005)⁴

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التغيير الحاصل على أداء المؤسسات والشركات المخصخصة مقارنة بفترة ما قبل الخصخصة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

² ميرفت، حسين حسن، أثر الخصخصة على مستوى أداء شركات قطاع الأعمال العام، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2001.

³ العواقله، قاسم أحمد قاسم، تأثير خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام على الموازنة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2003-2004.

⁴ ماجد، بدر وغالب أبو رمان، تأثير الخصخصة على أداء المؤسسات المخصخصة في الأردن، سلسلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 34-35، 2005.

- تراجع الإيرادات بعد الخصخصة في معظم الشركات المدروسة.
- انخفاض الربحية في ما يزيد على ثلثي المؤسسات المشمولة بالدراسة.
- انخفاض متوسط أسعار أسهم المؤسسات المدروسة عما كان عليه قبل الخصخصة.
- تراجع متوسط أعداد العاملين خلال فترة الخصخصة في حوالي ثلثي الشركات المدروسة.
- لم تسهم الخصخصة في خفض أسعار منتجات ثلاثة أرباع الشركات المشمولة بالدراسة.
- ارتفعت إنتاجية العامل بنسبة 75% في عدد من الشركات المشمولة بالدراسة.
- ارتفعت معدلات الأجور بعد الخصخصة بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 2-10 % في الأغلبية الساحقة من الشركات في فترة الخصخصة.

خلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي أن نتائج الخصخصة الظاهرة في الشركات المدروسة لا تدعم هذه العملية وخاصة على المستوى الاجتماعي، غير أن التيار القوي على المستويين الإقليمي والعالمي باتجاه الخصخصة وعزم صناع القرار في المستويات العليا على السير قدماً بهذه العملية؛ تجعل من موضوع التراجع عنها أمراً غير وارد في الأمدن القصير والمتوسد على الأقل.

5- دراسة مصطفى خليفة بلقاسم (2006)⁵

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية تبني سياسة الخصخصة بالاقتصاديات المعاصرة لما يحققه ذلك من منافع وأهداف عديدة، مراجعة نتائج التجارب السابقة في مجال خصخصة الشركات الاقتصادية المملوكة للحكومة، والوقوف على النتائج العامة والأكثر احتمالاً للحدوث، بقصد تكوين وتدعيم رؤية واضحة عما يمكن أن يحققه الخصخصة في الجماهيرية الليبية، ومراجعة نتائج التجربة الليبية في مجال الخصخصة للوقوف على مدى توافق هذه النتائج مع نتائج تجارب الدول الأخرى، فضلاً عن الوقوف على مدى التحسين المالي-بصفة خاصة- للشركات الليبية في مجال خصخصة القطاع العام بها. وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

أ- أن العاملين (والقائمين) على الشركات العامة الليبية لديهم اتجاه إيجابي نحو خصخصة الشركات العامة الليبية لأهمية وضرورة إتباع سياسة الخصخصة بالجماهيرية الليبية؛ حيث يتوقعون أن تساهم الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء لتلك الشركات.

ب- أن الخصخصة للشركات العامة الليبية قد ساهمت في تحسين الأداء المالي لتلك الشركات التي وذلك من حيث مؤشرات الربحية، والسيولة، النشاط، هيكل التمويل، المخاطرة المالية.

⁵ بلقاسم، مصطفى خليفة، تأثير برنامج الخصخصة على مستوى الأداء بالتطبيق على المؤسسات والهيئات في الجماهيرية الليبية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2006.

ج- أن هناك فروقاً جوهرية فيما بين تأثير أساليب الخصخصة على الأداء المالي للشركات التي يتم خصخصتها بالجمهورية الليبية، حيث يعتبر أسلوب البيع للعاملين الأفضل كأسلوب للخصخصة الشركة العامة الليبية .

تقسيم البحث:

بناء على ما سبق فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وأربع فصول وخاتمة: تناولت المقدمة مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فرضياتها ومنهجها، إضافة إلى الدراسات السابقة. تناول الفصل الأول موضوع الخصخصة وقد شمل ثلاثة مباحث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الخصخصة ونشأتها ، أهدافها، دوافعها وأساليبها ومراحلها، أما المبحث الثاني فقد تناول ومتطلبات الخصخصة وصعوبات تطبيقها، أما في المبحث الثالث فقد تطرق إلى آثار الخصخصة الايجابية منها والسلبية.

أما الفصل الثاني فيبحث في نشأة وتطور القطاع العام الجزائري وتناول المبحث الأول ظروف نشأة وتأسيس القطاع العام الجزائري بالإضافة إلى التطرق لأهمية القطاع الخاص الوطني، وتناول المبحث الثاني لأهم الإصلاحات التي تضمنتها المؤسسات العامة الجزائرية.

في حين أن الفصل الثالث تطرق للإطار العملي لسياسة الخصخصة في الجزائر وقد تضمن المبحث الأول سياسة الخصخصة في الجزائر من خلال تهيئة المناخ والإطار القانوني والمؤسسي لهذه السياسة، أهدافها وأسبابها، كما تعرض إلى طرق بيع المؤسسات الحكومية لغرض الخصخصة. أما المبحث الثاني فقد شمل نتائج هذه السياسة في الجزائر من خلال أثرها على مؤشرات الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور القطاع الخاص الوطني في التنمية.

أما الفصل الرابع فقد شمل على دراسة تطبيقية لحالة مجمع صيدال بعد تبنيه لسياسة الخصخصة (الخصخصة الجزئية)، ومعرفة أثر سياسة الخصخصة على كفاءة المجمع.

وأخيراً فقد شملت الخاتمة خلاصة الدراسة وأهم النتائج التي تم التوصل إليها وكذلك بعض المقترحات.

الملاحق

الملحق رقم (01): أهم القوانين المنظمة والمشجعة للاستثمار الخاص في الجزائر

- القانون رقم 88-01 بتاريخ 12 جاتفي 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية حيث منح لهذه الأخيرة درجة واسعة من الحرية في ممارسة نشاطاتها، وذلك من أجل تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات.
- القانون رقم 88-02 بتاريخ 12 جاتفي 1988 والمتعلق بنظام التخطيط من أجل تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي.
- القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار؛ فرق بين نظامين للأسعار وهما الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد ونظام الأسعار الحرة الموجه أساسا لتحسين عرض السلع.
- قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990؛ صدر هذا القانون في إطار الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فقد فسح المجال لجميع أشكال المساهمات الأجنبية وشجع كل أنواع الملكية كما أنه رخص بحرية تحويل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية وضمان تحويل الأرباح الخاصة بالاستثمار الأجنبي كما فتح الطريق للشراكة المالية من خلال إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.
- اعتبر هذا القانون نقطة البداية التي من خلالها أقرت الجزائر تكريس مبدأ الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية.
- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات نص على تنظيم وترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما تناول لأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرّة؛ تم بموجب هذا القانون إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، تكلف بدعم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات، وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الاقتصادية الوطنية في هذا المجال.
- الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، هدف هذا الأمر إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي وصلت إليها الجزائر. وكذلك بعث الآلة الاقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بطريقة تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق مناصب عمل جديدة، كما هدف هذا الأمر إلى تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب من خلال توفير النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم حوافز ومنافع جبائية و مالية وجمركية كافية وأمن

قانوني. كرّس هذا الأمر مبدأ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه إضافة إلى التحكيم الدولي.

لقد ترتب عن هذا الأمر إنشاء ثلاثة أجهزة استثمارية وهي: المجلس الوطني للاستثمار (رسم إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها)، والشباك الوحيد اللامركزي (لتسهيل العمليات الاستثمارية باعتباره المخاطب الوحيد للمستثمرين).

- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تكمن أهمية هذا القانون لكونه الأول الذي نظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يستحوذ عليها القطاع الخاص الوطني، حيث كانت تعمل في إطار يغيب فيه أي نص قانوني يحمي حقوقها ويؤكد واجباتها. كما جاء هذا القانون لسد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع وليرفع اللبس عن معايير التصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينص على اعتماد جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع و ترقية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تشجيع إنشاء مؤسسات خاصة جديدة وتوسيع حقل نشاطها؛
- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية لتسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار؛

- وضع سياسات تهتم بالتكوين وتسيير الموارد البشرية التي تشجع الابتكار، الإنتاجية وثقافة المؤسسة؛
- ترقية صادرات السلع والخدمات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التكفل بترقية المقولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أكد هذا القانون أن القطاع الخاص الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صار يحتل مكانة مهمة في النسيج المؤسساتي الجزائري، والذي يجب أن يحظى بالاهتمام الكافي.

- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19/07/2006 المتمم و المعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار؛ تم بموجب هذا الأمر منح مزايا إضافية للاستثمارات التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني، وتحدد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الاستثمارات، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية حسب التنظيم بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار. لقد وسع هذا الأمر من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

من خلال هذه القوانين يمكن القول بأن قانون الاستثمار الجزائري لا يميز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي من حيث الحقوق والالتزامات وهو ما جعله جد مشجع ومحفز لاستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

الملحق رقم (02): الهيئات المخولة بتنظيم وتنفيذ عمليات الخصخصة في الجزائر

1- هيئة الخصخصة¹ والتي تقوم بما يلي:

- تنفيذ برنامج الخصخصة الذي صادقت عليه الحكومة؛
- عرض إجراءات تحويل الملكية أو خصخصة التسيير وكيفيتهما على الحكومة لاتخاذ القرار بشأنها؛
- إطلاع الجمهور على النشاطات المرتبطة ببرنامج الخصخصة؛
- تقديم اقتراحات للحكومة فيما يتعلق بالإجراءات الضرورية لعملية الخصخصة. كما توضع تحت سلطتها المؤسسات العامة المدرجة في برنامج الخصخصة المصادق عليه من طرف الحكومة وتتولى كل سلطات إدارتها، وهذا ما نصت عليه المادة 21 من المرسوم السابق.

2- المجلس الوطني للخصخصة² يقوم بالمهام التالية:

- تنفيذ برنامج الخصخصة طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول به؛
 - تقدير قيمة المؤسسات العامة وأصولها المزمع التنازل عنها؛
 - يدرس العروض ويقوم بانتقائها ويعد تقريراً في ذلك؛
 - اقتراح إجراءات التنازل وكيفياته وتدابير خصخصة التسيير الملائمة؛
 - تعيين فريق للمفاوضة في كل عمليات الخصخصة التي تتم عن طريق العرض العلني لبيع الأسهم.
- وقد تم تنصيب المجلس من طرف الحكومة بتاريخ 1996/09/20.

4- لجنة مراقبة عملية الخصخصة³ حيث تضم:

- قاضياً يقترحه وزير العدل كرئيس.
- ممثلاً عن نقابة الأجراء الأكثر تمثيلاً .
- ممثلاً عن وزير القطاع المعني.
- ممثلاً عن المتفشية العامة للمالية.
- وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:
- السهر على احترام قواعد الشفافية والصدق والإنصاف في تسيير عمليات الخصخصة؛

¹ تنظم أحكامها المواد 8-9-10 من الأمر 95-22 إضافة إلى المرسوم التنفيذي 96/106 المتعلق بتنصيب هذه الهيئة.

² تنظمه المواد من 11 إلى 20 من الأمر 95-22 بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي 96/104 الذي ينظم سير وأعمال المجلس.

³ قد نظمت أحكامها المواد 38 حتى 41 من الأمر 95/22 .

- المصادقة على تقدير التقييم الذي يعدّه المجلس، وفارق السعر المقدّر، وإجراءات التنازل وكيفياته، حيث تم تنصيب لجنة مراقبة الخصخصة من طرف رئيس الحكومة يوم 22 جويلية 1997، إضافة إلى وجود لجنة محلية لتأطير عملية الخصخصة والتي عُيِّنت يوم 20 نوفمبر 1995.

5- مجلس مساهمات الدولة⁴ لقد أسند إليه بالإضافة إلى تنظيم القطاع العام مهمة خصخصة المؤسسات العامة الاقتصادية ذلك لأنه⁵:

- يحدد الإستراتيجية الشاملة في مجال مساهمة الدولة والخصخصة؛
- يحدد السياسات والبرامج فيما يخص مساهمات الدولة وينفذها؛
- يحدد سياسات وبرامج خصخصة المؤسسات العامة الاقتصادية ويوافق عليها؛
- يتولى دراسة ملفات الخصخصة والموافقة عليها.

إن هذه الهيئة التي تجتمع مرّة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لدراسة النقاط المشار إليها يتولى رئاستها رئيس الحكومة وأمانتها الوزير المكلف بالمساهمة وتتشكل من⁶:

- وزير العدل.
- وزير الداخلية والجماعات المحلية.
- وزير الشؤون الخارجية.
- وزير المالية.
- وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات.
- وزير التجارة.
- وزير العمل والضمان الاجتماعي.
- وزير تهيئة الإقليم والبيئة.
- وزير الصناعة وإعادة الهيكلة.
- الوزير المكلف بالخرينة وإصلاح المالية
- الوزير المعني أو الوزراء المعنيون بجدول الأعمال.

⁴ أنشأ هذا المجلس بموجب المادة 08 من الأمر 01-04 المتعلق بالخصخصة.

⁵ المادة 09 من الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العامة الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، ص 11.

⁶ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 01 - 253 المؤرخ في 10 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيل مجلس مساهمات الدولة وسيرته، الجريدة الرسمية، العدد 51، ص 7.

الملحق رقم (03): تطور مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة (1997-2007)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

2002		2001		2000		1999		1998		1997		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	نسبة	القيمة	
1.85-	18.72	12.09-	19.07	72.38	21.69	23.85	12.46	26.46-	10.06	—	13.68	الصادرات
25.42	12.01	6.32	9.58	0.45	9.01	1.78	8.97	3.28	8.81	—	8.53	الواردات
29.34-	6.71	25.15-	9.49	263.32	12.69	179.36	3.49	75.73-	1.25	—	5.15	الميزان التجاري
41.06-	3.66	22.02-	6.21	423.21	7.96	44.94-	2.46-	213.33-	1.70-	—	1.50	ميزان المدفوعات

2007		2006		2005		2004		2003		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	نسبة التطور	القيمة	
8.98	59.52	17.75	54.61	43.94	46,38	31.74	32.22	30.65	24.46	الصادرات
27.88	27.44	9.64	21.46	9.02	19.57	34.76	17.95	10.91	13.32	الواردات
3.25-	32.08	23.67	33.16	87.88	26.81	28.13	14.27	65.99	11.14	الميزان التجاري
—	—	4.31	17.67	83.13	16.94	23.86	9.25	104.07	7.47	ميزان المدفوعات

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الحسابات الاقتصادية للأعوام (1997 - 2005)، الديوان الوطني للإحصائيات.

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12)، مؤشرات عام 2007، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

الملحق رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2006)

الوحدة: مليار دينار جزائري

نسبة الرصيد إلى الناتج (%)	الناتج الداخلي الخام	رصيد الموازنة	نسبة الإيرادات العادية (%)	نسبة الإيرادات النفطية (%)	النفقات العامة	الإيرادات العامة	السنوات
7.37 -	2004.9	147.9 -	45.05	54.95	759.6	611.7	1995
3.89	2570.0	100.1	37.00	63.00	724.7	824.8	1996
2.93	2780.2	81.5	36.06	63.94	845.1	926.6	1997
3.57 -	2830.2	- 101.2	45.02	54.98	876.0	774.6	1998
0.34 -	2338.2	- 11.2	38.12	61.88	961.7	950.5	1999
9.70	4123.5	400.0	23.12	76.88	1178.1	1578.1	2000
3.74	4227.1	158.1	32.30	67.70	1321.0	1479.1	2001
1.16	4522.8	52.7	37.14	62.86	1550.6	1603.3	2002
4.87	2552.3	256.0	30.68	69.32	1691.4	1974.4	2003
5.26	6150.4	323.4	29.1	70.90	1891.8	2215.2	2004
13.63	7563.6	1030.7	23.68	76.32	2052.0	3082.7	2005
13.93	8520.5	1187.2	23.11	76.89	2452.7	3639.9	2006

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Algeria: Statistical appendix, Report No 07/ 95 March 2007.
Publication policy @imf.org. page. 19.

الملحق رقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (95 – 2008)

الوحدة : %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة%	28.10	27.99	26.41	27.3	29.24	29.7	27.30

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة%	26.6	23.7	17.65	15.26	12.3	11.8	9.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع:

WWW.ONS.DZ

الملحق رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (1999-2006)
الوحدة: مليار دينار جزائري

2006		2005		2004		2003		2002		2001		2000		1999		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
20.44	704.05	21.59	651.0	21.8	598.65	22.9	550.6	23.1	505.0	23.6	481.5	25.2	457.8	24.6	420	نسبة المؤسسات العامة في الناتج الداخلي الخام
79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.2	2146.75	77.1	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.8	1356.8	75.4	1288	نسبة المؤسسات الخاصة في الناتج الداخلي الخام
100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	100	1708	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (6)، مؤشرات عام 2004، ص46.
- نشرة المعلومات الإحصائية رقم (12)، مؤشرات عام 2007، ص48.

الملحق رقم (07): تطور توزيع القيمة المضافة حسب الطابع القانوني للفترة (1995-2007)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2001		2000		1999		1998		1997		1996		1995		الطابع القانوني	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
48.7	1266.0	51.9	1809	48.7	1266	46.7	1036.2	54.3	1201.5	54.3	1111.9	54.6	857.3	القطاع العام	القيمة المضافة ضمن قطاع المحروقات
51.3	1332.9	48.1	1672.9	51.3	1332.8	53.3	1181.2	45.7	1010.3	45.7	935.8	45.4	711.5	القطاع الخاص	
100	2598.9	100	3481.9	100	2598.9	100	2217.4	100	2211.8	100	2047.7	100	1568.8	المجموع	
22.9	383.6	19.5	389.3	22.9	383.6	25.3	390.6	27	362.0	28.3	539.8	31.9	331.8	القطاع العام	القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات
77.1	1288.0	80.5	1610.3	77.1	1288.0	74.7	1153.1	73	977.9	71.7	909.4	68.1	709.4	القطاع الخاص	
100	1671.6	100	1999.6	100	1671.6	100	1543.7	100	1339.9	100	1269.2	100	1041.2	المجموع	

2007		2006		2005		2004		2003		2002	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
57.5	4593.0	57.3	4209.1	57.9	3685.6	53.9	2736.3	52.1	2243.5	50.4	1847.7
42.5	3399.9	42.7	3141.5	42.1	2682.8	46.1	2338.9	47.9	2066.4	49.6	1817.2
100	7992.9	100	7350.6	100	6368.4	100	5075.2	100	4309.9	100	3664.9
17.2	657.5	18.2	619	20	592.0	20.4	553.6	19.9	479.0	20.4	438.7
82.8	3153.7	81.8	2785.1	80	2364.6	79.6	2152.4	80.1	1917.8	79.6	1709.2
100	3811.2	100	3404.1	100	2956.6	100	2706.0	100	2396.8	100	2147.9

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الحسابات الاقتصادية للفترة (1995-2001)، رقم (362) الديوان الوطني للإحصائيات، ص ص 49-50.
- الحسابات الاقتصادية للفترة (2001-2007)، رقم (502) الديوان الوطني للإحصائيات، ص 10.

الملحق رقم (08): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007)

الوحدة: مليون دولار

المجموع	الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		السنوات
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
10461	4.98	521	95.02	9940	1995
13531	6.52	882	93.48	12649	1996
13727	3.68	505	96.32	13222	1997
10025	3.56	357	96.44	9668	1998
12626	3.5	441	96.5	12185	1999
21694	1.76	383	98.24	21311	2000
19072	2.90	554	97.1	18518	2001
18720	3.12	585	96.88	18135	2002
24458	2.26	553	97.74	23905	2003
32221	1.94	625	98.06	31596	2004
46380	1.39	647	98.61	45733	2005
54613	2.17	1184	97.83	53429	2006
59518	2.20	1312	97.8	58206	2007

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1995-2000)، الجمارك الجزائرية.
- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz
- نشرة المعلومات الإحصائية 2004، رقم (06)، ص32.
- نشرة المعلومات الإحصائية للعام 2005، رقم (08)، ص33.
- نشرة المعلومات الإحصائية للعام 2007، رقم (12)، ص41.

المخلص

تعد عملية الخصخصة من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي في أواخر القرن العشرين، وقد انتشرت في جميع أنحاء العالم خلال العقدين الماضيين في إطار الانفتاح على العالم الخارجي؛ مقدمة على أنها الحل للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها، من خلال الحد من الاختلالات المالية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية، وكذلك تحسين أداء وزيادة كفاءة اقتصادياتها.

وقد انتهجت الجزائر سياسة الخصخصة كغيرها من الدول النامية وذلك في إطار برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، للخروج من أزمتها الأساسية المتمثلة في تضخم القطاع العام وتضخم العجز المالي الناتج عن نقص كفاءة المؤسسات العامة الجزائرية، إضافة إلى تفاقم المديونية الخارجية؛ لذلك قامت الحكومة بخصخصة تلك المؤسسات لتخفيض الأعباء المالية على خزينة الدولة ولكي يستعيد الاقتصاد الوطني حيويته وفاعليته بإعطاء الحرية للقطاع الخاص وإحياء روح المنافسة بين قوى الإنتاج.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني وتحليل الواقع الاقتصادي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية والظروف التي يعيشها اليوم لمعرفة مدى نجاح عملية التحول هذه، ومدى تحقيق أهدافها من حيث دفع عملية النمو وتحقيق فرص جديدة للتوظيف وتحسين أداء المؤسسات العامة والرفع من مردوديتها. وهدفت كذلك إلى إبراز أثر وفعالية سياسة الخصخصة على أداء وكفاءة المؤسسات الاقتصادية العامة الجزائرية.

تبين من هذه الدراسة أن سياسة الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛ قد أسهمت في تحسين معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات نمو ايجابية، والتحكم في معدلات التضخم، والتخفيف من حدة المديونية الخارجية، إضافة إلى التخلص من العجز المالي الذي طالما عانت منه مؤسسات القطاع العام الجزائري، وزيادة رصيد الدولة من احتياطات الصرف الأجنبي.

والخصخصة بالرغم من تحقيقها لعدة جوانب ايجابية في الجانب الاقتصادي فقد أثرت سلباً في الجانب الاجتماعي من حيث تزايد معدلات البطالة عن طريق سياسة تسريح العمال والتقاعد المبكر؛ وهو الأمر الذي حاولت الحكومة تداركه عن طريق إنشاء نظام التأمين على البطالة واعتماد برامج لتشغيل الشباب وتشجيع المبادرات الفردية، مما ساهم في التخفيف من حدة البطالة.

لذلك فالجزائر مطالبة اليوم بتأهيل اقتصادها على مستوى جميع القطاعات، ويجب أن تحظى سياسة الخصخصة بروية شاملة تسمح بتكامل القطاعين العام والخاص في إطار إستراتيجية تنموية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار بُعد الانفتاح الاقتصادي و تأثيراته المحتملة على الاقتصاد الوطني.

The role of privatization in the economic efficiency in public institutions -a case study of Algeria-

abstract

The process of privatization of the most important economic reform policies in the late twentieth century, has spread throughout the world during the past two decades in the framework of openness to the outside world; presented as the solution to economic problems suffered by all the countries of the world, with different regulations and the degree of economic development, through reduction of fiscal imbalances and domestic economic and external, as well as improve performance and increase the efficiency of their economies.

Algeria has pursued a policy of privatization, like other developing countries within the framework of programs of reform and structural adjustment, to get out of the crisis of the core inflation in the public sector fiscal deficits and inflation resulting from the lack of efficiency of public institutions of Algeria, in addition to the aggravation of the external debt; to privatization, the government institutions to reduce financial burden on the state treasury and the national economy in order to regain vitality and effectiveness of giving freedom to the private sector and revive the spirit of competition between the forces of production.

This study aimed to evaluate the policy of economic reforms over the national economy and analysis of the economic reality in the light of the Algerian economic transformations and the conditions experienced by today to see how the success of this process of transformation and the achievement of its objectives in terms of advancing the growth and new opportunities for employment and improve the performance of public institutions and the lifting of the efficiency. Also aimed to highlight the impact and effectiveness of the policy of privatization on the performance and efficiency of economic institutions, he said.

This study shows that the policy of privatization and economic reform in Algeria; may have contributed to the improvement of most indicators of the overall national economy to achieve positive growth rates, controlling inflation rates, and to alleviate the external debt, in addition to the elimination of the fiscal deficit, which has long suffered from the sector institutions of Algeria, and to increase the balance of the State foreign exchange reserves.

And privatization to be achieved in spite of several positive aspects in the economic side has adversely affected the social aspect in terms of increasing rates of unemployment through a policy of layoffs and early retirement; which the government tried to remedied through the establishment of the unemployment insurance system and the adoption of programs for youth and to encourage individual initiative, which contributed to the alleviation of unemployment.

Algeria therefore called upon today to rehabilitate the economy across all sectors, must be the policy of privatization, see the comprehensive development will allow the integration of public and private sectors in the framework of a new development strategy, taking into account the following economic openness and the potential impacts on the national economy.